تقدمنا الاقتصادى



وزارة الاقتصاد

الشئون العامة



الرئيس جمال عبد الناصر

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد
الاقليم الجنوبى

تقدمنا الاقتصادى

مقدمة

وصلت الشئون الاقتصادية في البلاد ـ قبل الثورة ـ الى حالة من الفوضى والاضطراب تهدد بالانهيار وكان الارتجال الطابع المميز لتصرفات الحكومة في الميدان الاقتصادى فلم تكن هناك الا محاولات فودية للاصلاح لم تظفر بالنجاح فى أغلب الاحيان ولم تكن هناك أية خطة مدروسة ترمي الى تنظيم الاستيراد من الخارج وفقا لامكانيات دخلها من العملات الاجنبية بل كان هناك اسراف واضح فى استيراد الكماليات وانفاق لا حد له على السياحة فى الخارج كما لم تكن هناك أية محاولات أوخططمرسومة لزيادة الدخل القومى للبلاد ورفع مستوى معيشة السكان الذين يتزايد عددهم باضطراد عاما بعد عام وكان نتيجة الاسراف في ذلك الوقت أن تضخمت المصروفات واختل توازن الميزانية ونفد الاحتياطى الحر وأدى ذلك الى عرقلة النمو الاقتصادى للبلاد وتفشى الفساد فى الحياة الاقتصادية بأسرها .

وكان على حكومة الثورة الاسراع فى معالجة مختلف الامور والسير بالنهضة الاقتصادية وفقا لخطط مرسومة مبنية على أسس واضحة المعالم فأخذت بسياسة التوجيه الاقتصادى للنهوض باقتصاديات البلاد وتنمية مواردها لاحراز نمو سريع فى الاقتصاد القومى يصل الى أقصى درجة ممكنة فى معدل التنمية الاقتصادية فى حدودظروفنا الاجتماعية وامكانياتنا الطبيعية وكفايتنا الانتاجية .

وقد بذلت الحكومة جهودا كبيرة مستمرة لتشجيع الافراد والهيئات ورؤوس الاموال الاجنبية على الدخول فى مختلف ميادين الاستثمار[1] كما عملت على توفير القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجيةللمساهمة .

فى تمويل النهضة الاقتصادية كما خططت الحكومة التجارة الخارجية بحيث تتنوع الصادرات وتعطى الافضلية لاستيراد السلع الانتاجية والمواد الخام اللازمة وكذا السلع التموينية وضروريات العيش ·

كما أخرجت الحكومة كثيرا من المشروعات الى حيز التنفيذ وقامت بخطوات واسعة فى هذا السبيل فأقامت كثيرا من الصناعات الرئيسية وعملت على زيادة الطاقة الانتاجية للصناعات القائمة حتى شملت كثيرا من الصناعات أهمها صناعات الحديد والصلب والسماد والورق والمواد الكيماوية والمعادن الاستخراجية ومهمات السكك الحديدية والاسلاك الكهربائية والبترول واطارات السيارات وغير ذلك من الصناعات الهامة ·

كما اهتمت الحكومة بالمشروعات الاخرى كالطرق والمواصلات واستغلال الطاقة الكهربائية بجانب الاهتمام والعمل على النهوض بالانتاج الزراعى والتوسع فيه ·

وكان من بين الاسس التى اعتمدت عليها فى تنفيذ سياستها الاقتصادية التدخل فى الاقتصاد القومى تدخلا يكفل اكمال النقص في القطاع الخاص وتقويته وتدعيمه واتباع سياسة غير تضخمية في تمويل النهضة الاقتصادية بالاعتماد على المدخرات الحقيقية للمجتمع واخيرا اتباع النظام الديمقراطى الاشتراكى التعاونى كنظام يجمع بين مزايا مختلف النظم الاقتصادية ويتلاءم مع ظروف البلاد الاقتصادية والاجتماعية ·

وتقوم الحكومة فى الوقت الحاضر باعداد خطة شاملة للتنمية الاقتصادية تهدف الى مضاعفة الدخل القومى للبلاد خلال عشر سنوات عن طريق التوسع فى الاستثمار وتنسيقه واستخدام كافة

الطاقات الانتاجية والبشرية المتزايدة مع رفع الكفاية الانتاجية كما ترمى الى تحسين توزيع الدخل وتقليل الفوارق بين الأفراد واتاحة الفرص المتكافئة للعمل والانتاج كل ذلك للوصول بالبلاد الى الحياة الديمقراطية الاشتراكية التعاونية التى يعمـــل سيادة الرئيس للوصول اليها فى أقرب وقت ومن أقصر طريق .

ولا شك أن تطور ونهضة اقتصاديات الاقليم الجنوبى وما حققـه حتى الآن من نتائج فى مجالات الزراعة والصناعه والتجارة لمثل لما يمكن أن تحققه الشعوب الاخرى الاقل تخلفا فى مضمار الرخاء ورفع مستوى العيش وتوفير سبله .

الباب الأول

التقدم الصناعى فى الاقليم المصرى

التقدم الصناعى فى الاقليم المصرى

الصناعة قبل الثورة :

لم يكن للحكومة قبل ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ دور ايجـابى فعال نحو الصناعة اذ كان الاقتصاد المصرى يعتمد اعتمادا ظاهرا على امكانيات الانتاج الزراعى وبقى النشاط الصناعى الى ذلك العهـد مقتصرا على بعض الصناعات التى نشأت فى أثناء الحرب العالميـة الثانية كصناعة الغزل والنسيج الى جانب فريق من الصناعات التى يعتمد على الخامات الزراعية كبعض الصناعات الغذائية أو الصناعات التى يحتاجها الانتاج الزراعى كالسماد ٠

الصناعة بعد الثورة :

ولقد آمنت الثورة ، نظرا للزيادة المطردة فى عدد السكان معضيق الرقعة الزراعية وعدم التوسع فيها ، الى أن الصناعة تعتبر حجـر الزاوية فى تنمية الاقتصاد القومى والى وجوب تحقيق التـوازن المطلوب بين أنواع النشاط المختلفة ٠

لهذا نرى أنه منذ قيام عهد الثورة والصناعة تحظى بتشـجيع الدولة ورعايتها ووضع الخطط لتنفيذ برامج التصنيـع لتحقيق الاكتفاء الذاتى والتوسع فى الصناعات التى يمكن أن تجد سوقا للتصدير الى الخارج بغية زيادة حصيلة البلاد من النقد الاجنبى ٠

فقد وجهت الحكومة عنايتها لتحقيق هذا السبيل الى المشروعات ذات الاهمية الاستراتيجية خصوصا تلك التى تعمل على توفيرالقوة الكهربائية لخدمة الزراعة والصناعة والنقل وكذلك مد شبكة من طرق المواصلات مع اتمام مسـح مناطق الثروة المعـدنية واقامة

طائفة من الصناعات الاساسية مثل صناعة الحديد والصلب وصناعة الاسمدة وصناعة تكرير البترول ·

كما اتخذت الحكومة خطوات سريعة فعالة لتنفيــذ المشروعات الاساسية فساهمت فى رؤوس أموال المشروعات الكبرى كما عملت على تدبير القروض اللازمة للتوسع فى الصناعة عن طريق البنك الصناعى ·

اصدار التشريعات لتشجيع الصناعة :

وعنيت الحكومة باصدار التشريعات وعمل التسهيلات لازالة كثير من العقبات التى طالما وقفت حائلا دون تقدم الصناعة أو اســتغلال مصادر الثروة الطبيعية ، كما اهتمت بتشجيع رؤوس الاموال المحلية منها والاجنبية للدخول فى الميدان الصناعى فأصدرت المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ بتعديل نسبة رأس المـــال الذى يخصص للمصريين والمرسوم بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤ بالمزايا التى يتمتع بها رأس المـــال الاجنبى المستثمر في مشروعات التنمية الاقتصادية ·

ورغبة فى خلق وعى استثمارى بين المواطنين وتهيئة الجو المناسب لاستثمار رؤوس أموالهم ، أصدرت الحكومة القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ الذى أجاز الاعفاء من الضرائب لشركات المساهمة والتوصية بالاسهم التى تؤسس بعد تاريخ العمل به ·

وتشجيعا للمساهمين على الاستثمار ، أصدرت الحكومة القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات — كما صدر القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ بالحد من نشاط صناعة البناء بغية توجيه الاستثمار الى النشاط الصناعى ·

ولم يقتصر الامر على اصدار تشريعات فى القطاع الصناعى عموما بل عنيت الحكومة باصدار تشريعات لكل من الصناعات الهـــامة كالصناعات التعدينية والبترولية والمعدنية والغذائية والكيمائيـــه والغزل والنسيج والمنتجات الخرسانية ٠

برنامج السنوات الخمس :

وتحقيقا لما تهدف اليه الحكومة من رفع مستوى المعيشة واعادة تخطيط الاقتصاد القومي ومضاعفة نصيب الفرد من الدخل تم وضع خطة للتصنيع فى خمس سنوات تهدف الى التوسع فى الاستثمار وتنسيقه بين مختلف القطاعات الاقتصادية واســـتخدام الطاقات البشرية المتزايدة ، كما تدرس الحكومة فى الوقت الحاضر الخطوط العريضة ببرنامج السنوات الخمس الثانى لاستكمال الخطةللتنمية الاقتصادية المرسومة للبلاد ٠

ويشمل برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة جميـــع أوجه النشاط الصناعى سواء منها الصناعات التحويليـــة التى تنطوى تحتها أربع مجموعات هى الصناعات الهندسية والمعدنية والصناعات الكيمائية والصناعات الغذائية والزراعية وصناعات الغزل والنسيج والصناعات التعدينية التى تشمل اعمال البحث عن المعادن وأهمهـا الفحم والحديد والنحاس والزنك والرصاص والكبريت والملح والرمال السوداء وغير ذلك فضلا عن المرافق التى تخدم هذا الغرض من طرق ومطارات ومحطات لاسلكية والصناعات البترولية باعتبارها مصدرا رئيسيا فى مصر الطاقة اللازمة للصناعة والزراعة والمرافق العامة وهى تشمل أعمال البحث والتنقيب عن البترول واستغلاله ونقله وتكريره

واقامة الصناعات التى تستخدم البترول كمادة خام أساسية بالاضافة الى رفع الكفاية فى الصناعات عموما ٠

وقد اتبعت الحكومة لتمويل هذا البرنامج الضخم سياسة غير تضخمية فلجأت الى وسيلتين الاولى داخلية والاخرى خارجية ٠

ويقوم التمويل الداخلى على مايقدمه الافراد والجماعات والهيئات من أموال سواء بقصد الاستثمار أو الاقراض ٠

أما بالنسبة للتمويل الخارجى فقد أمكن تدبيره عن طريق العلاقات التجارية والاقتصادية الطيبة التى تقيمها الحكومة مع غيرها من الدول هذا بالاضافة الى التسهيلات الائتمانية التى تتضمنها الاتفاقات المعقودة مع بعض الدول كالاتحاد السوفيتى وألمانيا الاتحادية والديمقراطية واليابان وتشيكوسلوفاكيا ٠

انشاء الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس :

وضمانا لتنفيذ المشروعات التى تضمنها البرنامج بغير ابطاء أو تأخير فقد انشأت الحكومة فى أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة لها ميزانية خاصة مستقلة عن ميزانية الدولة تهدف الى تنفيذ البرنامج اما بنفسها مباشرة أو تعهد الى غيرها من الهيئات والمؤسسات أو الافراد بتنفيذ ماتراه من المشروعات ٠

نتائج البرنامج الصناعى :

تحقيق الاستقرار الاقتصادى :

ويهدف هذا البرنامج الى رسم سياسة للصناعـــة فى السنوات الخمس بغرض تنمية الصناعات الاساسية الاســـتخراجية منهـا والتحويلية بأقصى قدر مستطاع ورفع انتاجية الصناعات القائمـة وتنمية الصناعات الاستهلاكية حتى يتحقق الاستقرار الاقتصادى ٠

زيادة الدخل القومى :

وسيزيد البرنامج الدخل القومى فى القطاع الصناعى من ١٠٠ مليون جنيه الى ١٨٤ مليون جنيه فى نهاية السنة الخامسة ٠

توفير العملات الاجنبية :

وسيحقق البرنامج بعد تنفيذه وفرا ملموسا فى العملات الاجنبية نتيجة الاستغناء عن استيراد سلع كثيرة وسيمكن البلاد من تصدير بعض السلع مما يزيد من أرصدة هذه العملات ، وسيؤدى ذلك الى امكان استخدام هذه العملات للاستيراد فى القطاعات الهامة الاخرى والتخلص من الحلقة التى تخنق اقتصادنا بسبب اعتمادنا على استيراد الكثير من المنتجات الصناعية حاليا لتوفير احتياجات الاســـتهلاك المحلى ٠

توفير فرص العمل للمواطنين :

ويوفر البرنامج فرص العمل فى داخل المصانع الجديدة لما يزيد على ١٢٠ ألف شخص ٠ وبما أن تشغيل كل عامل فى الصناعة يتيح العمل لما لايقل عن ثلاثة عمال آخرين فى النقل والتوزيع والتسويق وما اليها ، فيكون جملة المنتفعين بالبرنامج حوالى نصف مليون من

مشروعات

برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة

بيان	التكاليف الكلية جنيه	قيمة الانتاج جنيه	عدد العمال	الوفر فى العملة الأجنبية جنيه
مشروعات تم تنفيذها فعلا	٢٨ر٧٥٦ر٧٢٠	١٩ر٦١٢ر٥٠٠	٨ر٨٦٥	١٠ر٦٩٠ر٠٠٠
مشروعات تفتتح فى أعياد الثورة ١٩٥٩	٢٦ر٧٥١ر٦٧١	٢٨ر٨٢٩ر٥٠٠	٩ر٧٨٩	١١ر١٠٩ر٩٠٠
مشروعات تفتتح قبل ديسمبر ١٩٥٩	٣٠ر٩٤٨ر٦٩١	٢٧ر٠٨٠ر٠٠٠	٨ر٣٢٤	١٩ر٨٩٧ر٢٠٠
	٨٦ر٤٥٧ر٠٨٢	٧٥ر٥٢٢ر٠٠٠	٢٦ر٩٧٨	٤١ر٦٩٧ر١٠٠
مشروعات تفتتح فى أعياد الثورة ١٩٦٠	٣٠ر٧٤٠ر٩٠٠	١٣ر٨٧٦ر٠٠٠	١ر٥٢٢	٩ر٦٩٠ر٠٠٠
مشروعات تفتتح قبل ديسمبر ١٩٦٠	٩ر٥٠٦ر٧٥٠	٦ر٦٤٩ر١٠٠	٤ر٠٣٥	٤ر٠٣٦ر٠٠٠
	٤٠ر٢٤٧ر٦٥٠	٢٠ر٥٢٥ر١٠٠	٥ر٥٥٧	١٣ر٧٢٦ر٠٠٠

مشروعات تفتتح فى أعياد الثورة ١٩٦١	٣٣ر٧٨٨ر٥٩٥	٢٢ر٤٥٨ر١٠٠	٧ر١٣٥	١٢ر٥٨٥ر٥٠٠
مشروعات تفتتح قبل ديسمبر ١٩٦١	٣٤ر٧٤٦ر٦٠١	٣٣ر٥٢٩ر٥٠٠	١٠ر٤٩٧	١٩ر٠٨٣ر٠٠٠
	٦٨ر٥٣٥ر١٩٦	٥٥ر٩٨٧ر٦٠٠	١٧ر٦٣٢	٣١ر٦٦٨ر٥٠٠
مشروعات تفتتح فى أعياد الثورة ١٩٦٢	٢٥ر٤٨١ر٠٠٠	١٢ر٤٧٥ر٠٠٠	٣ر٩١٩	٩ر٤٥٦ر٠٠٠
مشروعات تفتتح قبل ديسمبر ١٩٦٢	٣٣ر٢٣١ر٠٠٠	٢٥ر٨٨٠ر٥٤٠	٥ر٧٩٥	١٤ر٤٣٦ر٠٠٠
	٥٨ر٧١٢ر٠٠٠	٣٨ر٣٥٥ر٥٤٠	٩ر٧١٤	٢٣ر٨٩٢ر٠٠٠
مشروعات تفتتح فى أعياد الثـــورة ١٩٦٣	١١ر٧٢٧ر٦٠٠	٧ر٦٤٠ر٠٠٠	٤ر٣٥٥	٤ر٥٠٠ر٠٠٠
مشروعات تفتتح قبل ديسمبر ١٩٦٣	٤ر٠٤٠ر٠٠٠	—	١٥٠	—
	١٥ر٧٦٧ر٦٠٠	٧ر٦٤٠ر٠٠٠	٤ر٥٠٥	٤ر٥٠٠ر٠٠٠
مشروعات لم تحدد بعد	٧ر٠٠٧ر٠٠٠	٤ر١٩٨ر٥٠٠	٣ر٠٦٥	٢ر٨٧٤ر٥٠٠
الاجمالى الكلى	٢٧٦ر٧٢٦ر٥٢٨	٢٠٢ر٢٢٨ر٧٤٠	٦٧ر٤٥١	١١٨ر٣٥٨ر١٠٠

الايدى العاملة تعول ما لايقل عن مليونين ونصف نسمة آخرين ·

وقد بلغت جملة تكاليف مشروعات برنامج السنوات الخمس الاول ٢٧٧ مليون جنيه ، وذلك بخلاف مشروع كهربة خزان أسوان الذى تبلغ تكاليفه حوالى ٣٢ مليون جنيه بينما نجد أن قيمة الانتاج سوف تصل الى ٢٠٢ مليون جنيه ، وان عدد العمال المستخدم فى هـــذه المشروعات سوف يصل الى ٦٧ ألف عامل وان الوفر فى العمـلات الاجنبية نتيجة تنفيذ هذه المشروعات سوف يبلغ ١١٨ مليون جنيه ·

والجدول التالى (١) يوضح ما يخص كل سنة من سنوات المشروع وما يحققه من انتاج وفوائد ·

الانتاج الصناعى :

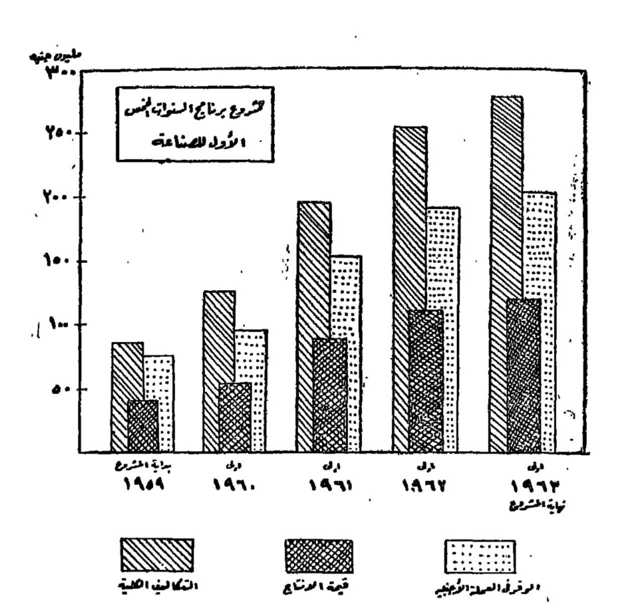
ولقد سجلت الصناعات القائمة في الاقليم المصرى زيادة محسوسة فى الانتاج وساهمت فى مقابلة حاجة الاستهلاك المحلى فارتفع الانتاج الصناعى العام الى ١٧٠ ٪ فى عام ١٩٥٨ عما كان عليه فى عام ١٩٥٢

وتشير الارقام الرسمية عن الانتاج فى الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٥٩ الى أن زيادة كبيرة جديدة ستتحقق بسبب بدء تنفيذ كثير من المشروعات الصناعية ·

وبلغت قيمة انتاج الصناعات فى عام ١٩٥٨ : ٤٢١ مليون جنيه مقابل ٢٤٨ مليون جنيه فى عام ١٩٥٢ وارتفعت الصناعات التحويلية بنسبة ١٧١٪ عن عام ١٩٥٢ والبترولية بنسبة ١٤٧٪ والكهـرباء بنسبة ٢٠٠ ٪ وسوف ترتفع هذه النسب كثيرا نتيجة تنفيذ مشروعات السنوات الخمس للصناعة ·

وفضلا عن هذا فقد حققت الجمهورية العربية المتحدة انتصارات كثيرة فى الاكتفاء الذاتى وخاصة فى قطاعات الملابس والاقمشـــة

(١) الجدول ص ١٤ ، ١٥


مليون جنيه
٣٠٠
٢٥٠
٢٠٠
١٥٠
١٠٠
٥٠
مشروع برنامج السنوات الخمس
الأولى للصناعة
بداية المشروع
١٩٥٩
أول
١٩٦٠
أول
١٩٦١
أول
١٩٦٢
أول
١٩٦٣
نهاية المشروع
التكاليف الكلية
قيمة الإنتاج
الوفر في العملة الأجنبية

والادوات المنزلية من ثلاجات وسجاد وغيرها ، ومواد البناء والمنتجات الغذائية وبدأت البلاد فى انتاج السيارات واللوريات وعربات السكك الحديدية والمعدات الكهربائية والحديد والصلب ٠

ولقد حفز تشجيع الدولة للصناعة رؤوس الاموال على الاستثمار فى هذا الميدان القومى الهام فزادت رؤوس أموال الشركات الصناعية فى الإقليم المصرى من ١ر٣٣ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢ الى حوالي ٩٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٨

هذا ويتضح من الجدول والشكل البيانى التالى (١) أن الصناعات التحويلية (الغزل والنسيج والصناعات الكيماوية والهندسيةوبعض الصناعات الاخرى مثل البنائية والغذائية) تكون الجزء الاكبرمن الانتاج الصناعى اذ تطورت بالزيادة فيما بين سنة ١٩٥٢ و ١٩٥٨ ٠
وفيما يلى نبذة عن أهم الصناعات وتطورها ٠

صناعة غزل ونسج القطن

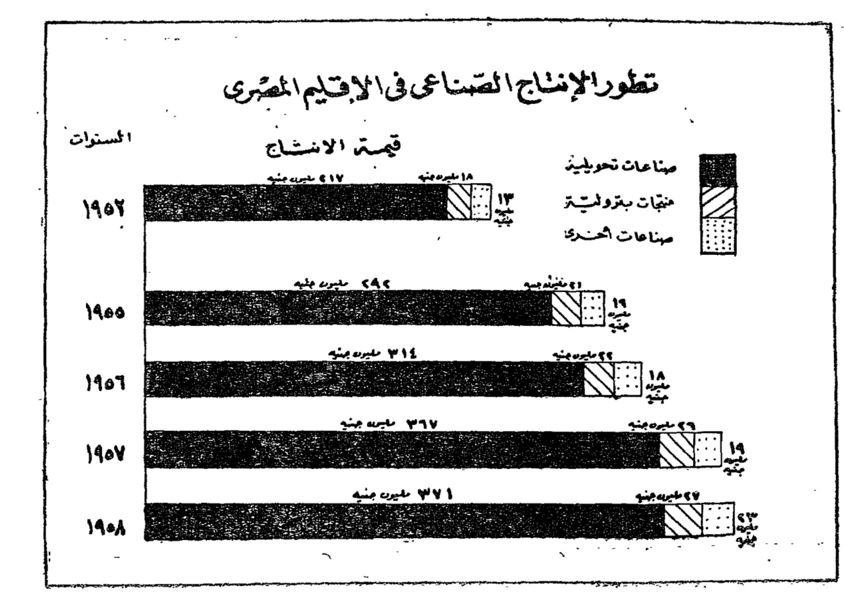
تعد صناعة غزل ونسج القطن من أهم الصناعات للبلاد اذ يبلغ عدد شركات الغزل والنسج الكبرى حتى نهاية عام ١٩٥٨ ما يقرب من ٣٥ شركة يبلغ رأس مالها ٢٥ مليون جنيه وتستوعب ثلث مجموع الايدى العاملة فى الصناعة ٠

وقد أولت حكومة الثورة منذ قيامها اهتماما بهذه الصناعة فأصدرت التشريعات اللازمة لدعمها وصدر القانون رقم٢٥١ لسنة ١٩٥٣بانشاء صندوق لدعم صناعة غزل ونسج القطن والقانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٤ بتخويل لجنة القطن الحكومية سلطة الشراء والاستيلاء على مايلزم من القطن للمؤسسات والمصانع القائمة بهذه الصناعات ٠

(١) الجدول والشكل البيانى ص ١٧ ، ١٩

تطور الانتاج الصناعى فى الاقليم المصرى

السنة	قيمة الانتاج للصناعات بآلاف الجنيهات					الرقم القياسى للانتاج ١٩٥٢ = ١٠٠				
	التحويلية	التعدينية	البترولية	الكهرباء	الاجمالى	تحويلية	تعدينية	بتروليه	كهرباء	الاجمالى
١٩٥٢	٢١٧ر٢٥٦	٣ر٦٢٧	١٨ر١١١	٩ر٠٨٧	٢٤٨ر٠٨١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥٣	٢٥٢ر٩٢٠	٢ر٦٥٢	١٩ر٠٥٠	١٠ر٢٦٨	٢٨٤ر٨٩٠	١١٢	٧٣	١٠٥	١١٣	١١٥
١٩٥٤	٢٧٣ر٣٣٠	٢ر٨٥٩	١٨ر٢٢٥	١١ر٣٥٩	٣٠٥ر٧٧٣	١٢٦	٨٠	١٠١	١٢٥	١٢٣
١٩٥٥	٢٩١ر٩٩٢	٣ر٧٣٩	٢٠ر٩٣٠	١٢ر٩٩٤	٣٢٨ر٧٥٣	١٣٤	١٠٣	١١٥	١٤٣	١٣٢
١٩٥٦	٣١٤ر٤٩٩	٤ر١٩٥	٢١ر٦٨٣	١٤ر١٧٦	٣٥٤ر٥٥٣	١٤٥	١١٠	١١٩	١٥٦	١٤٣
١٩٥٧	٣٦٧ر١٠٧	٣ر٦١٣	٢٥ر٩٨٧	١٦ر٢٠٦	٤١٢ر٩١٣	١٦٩	١٠٠	١٤٣	١٧٨	١٦٦
١٩٥٨	٣٧١ر١٩٤	٥ر٣٤١	٢٦ر٧١٩	١٨ر٢٢٨	٤٢١ر٤٨٢	١٧١ ٪	١٤٧ ٪	١٤٧ ٪	٢٠٠ ٪	١٧٠ ٪



تطور الإنتاج الصناعى فى الإقليم المصرى
السنوات
قيمة الانتاج
صناعات تحويلية
منتجات بترولية
صناعات أخرى
١٩٥٢
٢١٧ مليون جنيه
١٨ مليون جنيه
١٣ مليون جنيه
١٩٥٥
٢٩٢ مليون جنيه
٢١ مليون جنيه
١٩ مليون جنيه
١٩٥٦
٣١٤ مليون جنيه
٢٢ مليون جنيه
١٨ مليون جنيه
١٩٥٧
٣٦٧ مليون جنيه
٢٦ مليون جنيه
١٩ مليون جنيه
١٩٥٨
٣٧١ مليون جنيه
٢٧ مليون جنيه
٢٣ مليون جنيه

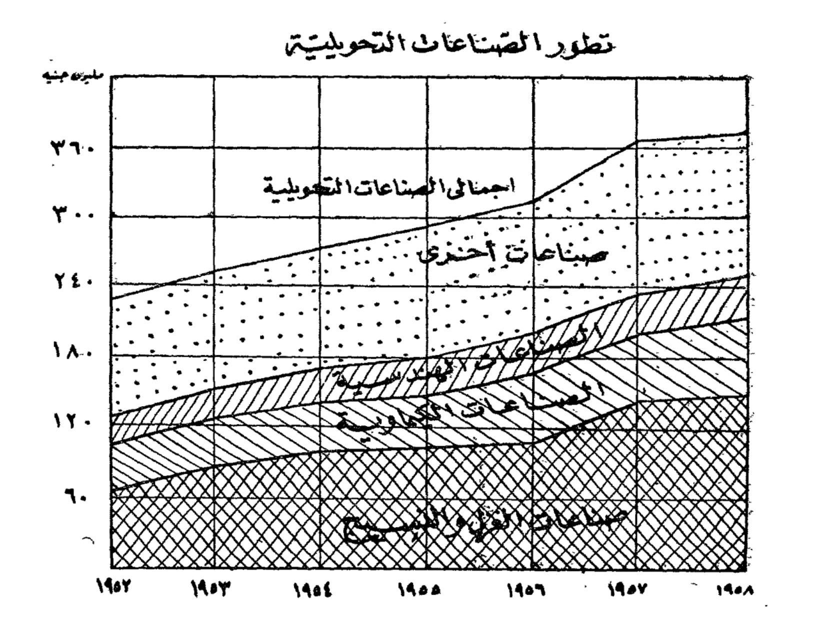
تطور انتاج الصناعات التحويلية فى الاقليم المصرى

السنة	صناعة الغزل والنسيج	الصناعات الكيماوية	الصناعات الغذائية	الصناعات الهندسية	الصناعات البنائيه	الاجمالى
	قيمة الانتاج للصناعات بآلاف الجنيهات					
١٩٥٢	٦٧ر٩٠٨	٣٦ر٦٤٧	٧٨ر٦٧٩	٢٥ر٢٣٨	٨ر٧٨٤	٢١٧ر٢٥٦
١٩٥٣	٨٩ر٤٦٧	٣٧ر١٤٩	٨٩ر٥١٤	٢٥ر٥٤٣	١١ر٢٤٧	٢٥٢ر٩٢٠
١٩٥٤	١٠٣ر١٠١	٣٩ر٤٢٤	٨٩ر٦٧٣	٢٨ر٦١٥	١٢ر٥١٧	٢٧٣ر٣٣٠
١٩٥٥	١٠٣ر٦٣٠	٤٤ر٦٥٦	٩٧ر٠٨٤	٣١ر٣٤٨	١٥ر٢٧٤	٢٩١ر٩٩٣
١٩٥٦	١١٨ر٨٩٤	٤٦ر٥١٤	١٠٢ر١٧٤	٣١ر٣٥٢	١٥ر٥٦٥	٣١٤ر٤٩٩
١٩٥٧	١٤٣ر٠٠٢	٥٨ر٧٦٦	١١٤ر٢١٧	٣٣ر٠١٦	١٨ر١٠٦	٣٦٧ر٢٠٧
١٩٥٨	١٤٩ر٨١١	٦٠ر٩٩٩	١٠٤ر٦٤٦	٣٧ر٠٩٠	١٨ر٦٤٨	٣٧١ر١٩٤

تطور انتاج الصناعات التحويلية فى الاقليم المصرى

الرقم القياسى للانتاج ١٩٥٢ = ١٠٠

السنة	صناعة الغزل والنسيج	الصناعات الكيماوية %	الصناعات الغذائية %	الصناعات الهندسية %	الصناعات البنائية %	الاجمالى %
١٩٥٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥٣	١٣٣	١٠١	١١٣	١٠١	١٢٨	١١٢
١٩٥٤	١٥٢	١٠٧	١١٤	١١٣	١٤٢	١٢٦
١٩٥٥	١٥٣	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٧٤	١٣٤
١٩٥٦	١٧٥	١٢٧	١٣٠	١٢٤	١٧٧	١٤٥
١٩٥٧	٢١٦	١٦٠	١٤٥	١٣١	٢٠٦	١٦٩
١٩٥٨	٢٢١	١٦٦	١٣٣	١٤٩	٢١٢	١٧١



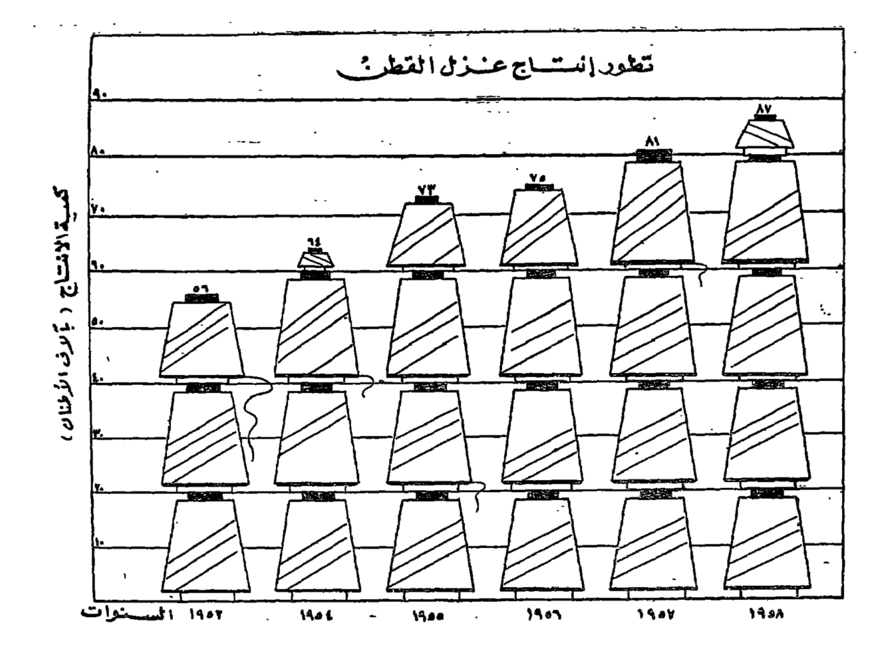
تطور الصناعات التحويلية
مليون جنيه
٣٦٠
٣٠٠
٢٤٠
١٨٠
١٢٠
٦٠
اجمالى الصناعات التحويلية
صناعات أخرى
الصناعات الهندسية
الصناعات الكيماوية
صناعات الغزل والنسيج
١٩٥٢
١٩٥٣
١٩٥٤
١٩٥٥
١٩٥٦
١٩٥٧
١٩٥٨

ويستدل على التطور الذى حدث بهذه الصناعة أن زاد عدد المغازل من ٥٣٩ ألف مغزل فى عام ١٩٥٢ الى ٦١٦ ألف مغزل عام ١٩٥٤ والى ٧٦١ الف مغزل عام ١٩٥٦ والى ٩٥٠ ألف مغزل عام ١٩٥٨ كما زادت كمية القطن الخام التى تستهلكها هذه الصناعة من ١٫٨٢٩ ألف قنطار فى عام ١٩٥٦ الى ٢٫٢٤٠ الف قنطار فى عام ١٩٥٨ وهو مايقرب من ربع محصول القطن •

وقد زاد انتاج غزل القطن للاعوام الاخيرة من ٧٥ ألف طن عام ١٩٥٦ الى ٨٧ ألف طن فى عام ١٩٥٨ وأهم الدول التى تستورد غزل القطن من أقليم مصر هى تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية ويوغوسلافيا وبلجيكا ورومانيا وسويسرا والفليبين والنرويج ويوضح الجدول التالى كمية انتاج غزل القطن فى السنوات الاخيرة •

السنة	الانتاج بالطن
١٩٥٢	٥٥٫٦٩٣
١٩٥٥	٧٣٫٠٨٥
١٩٥٦	٧٥٫٠٠٨
١٩٥٧	٨٠٫٥٣٦
١٩٥٨	٨٧٫١٠٣

وقد زاد انتاج المنسوجات والاقمشة القطنية من ٣١٧ مليون متر فى عام ١٩٥٢ الى ٤١١ مليون متر فى عام ١٩٥٦ الى ٤٥٣ مليون متر فى عام ١٩٥٧ ثم الى ٤٩٠ مليون متر فى عام ١٩٥٨ وزادت كذلك قيمة المصدر من هذه المنتجات الى الدول الخارجية ومن اهمها يوغوسلافيا وألمانيا الشرقية •



تطور إنتاج غزل القطن
كمية الإنتاج (بآلاف الأطنان)
٩٠
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
٥٦
٦٤
٧٣
٧٥
٨١
٨٧
السنوات
١٩٥٢
١٩٥٤
١٩٥٥
١٩٥٦
١٩٥٧
١٩٥٨

صناعة الحرير الصناعى

تعتبر صناعة الحرير الصناعى من أهم صناعات غزل ونسج الالياف الصناعية وقد قامت هذه الصناعة فى عام ١٩٤٦ ورغبة من حكومة الثورة فى دعم هذه الصناعة والعمل على تقدمها والسير بهـا بخطى واسعة الى الامام · أصدرت القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ بانشاء صندوق دعم الحرير الصناعى ويهدف هذا القانون الى :

١ ـ تشجيع تصريف غزل ومنسوجات الحرير الصناعى فى الأسواق الداخلية والخارجية ·

٢ ـ اجراء مايقتضيه دعم هذه الصناعة من بحوث فنية تجرى عند الاقتضاء بالاشتراك مع الهيئات الفنية والعلمية المختصة ·

٣ ـ انشاء معامل بحث ومراكز تدريب لرفع المستوى الفني والمهنى لهذه الصناعة ويمول الصندوق عن طريق رسم تؤديه مصانع غزل الخيوط الحريرية ·

وقد كان لهذا القانون الأثر الكبير فى ازدياد نشاط هذه الصناعة كما أتاح الفرصة لرجال الصناعة للعمل ومسايرة الاهداف التى من أجلها صدر هذا القانون فنشأت بعض المصانع وتم توسـيع البعض الآخر كشركة مصر لنسج الحرير بحلوان (ثلاثة مصانع جديدة) بلغت تكاليفها ٦ مليون جنيه وتقدر قيمة انتاجها السنوى بحوالى ١٠ مليون جنيه وعدد العمال اللازمين لها أربعة آلاف عامل كما يقـدر الوفر فى العملة الاجنبية بحوالى ٥ر١ مليون جنيه كما تم توسـيع شركة مصر للحرير الصناعى بكفر الدوار حيث بلغت تكاليف التوسيع ٥ر١ مليون جنيه وتبلغ طاقتها الانتاجية السنوية ٧٨ طن خيـوط

و ٦٢٠٠ فيبران وتبلغ قيمتها الانتاجية السنوية ٩ر١ مليون جنيه وعدد العمال اللازمين لها ٣٠٠ عامل كما يبلغ الوفر فى العملة الاجنبية حوالى مليون جنيه ٠

وقدزاد انتاج خيوط الحرير الصناعى بما يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلى وتقدر وزارة الصناعة قيمة انتاج خيوط الحرير الصناعى بحوالى ٤ر٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٧ مقابل ٧ر٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٨ كما تبلغ نسبة الانتاج الى الاستهلاك حوالى ٨ر٩٨ ٪ سنة ١٩٥٧ مقابل ١٠١ ٪ سنة ١٩٥٨ كما تقدر قيمة منتجات الحرير الصناعى بحوالى ٤ر١٨ مليون جنيه سنة ١٩٥٧ مقابل ٥ر١٩ مليون جنيه سنة ١٩٥٨ كما تبلغ نسبة الانتاج الى الاستهلاك ١١٠ ٪ عن عامى ١٩٥٧ ، ١٩٥٨

والجدول التالى (١) يوضح التطور فى انتاج الحرير الصناعى خلال السنوات من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٥٨

هذا وقد تضمن مشروع السنوات الخمس انشاء صناعة اللب السيليولوزى اللازم لصناعة الحرير الصناعى حيث يبلغ المستورد منه حوالى ١٠ آلاف طن سنويا وبذلك يمكن الاستغناء عن الكمية المستوردة وذلك باستخدام مصاصة القصب ٠

---

(١) الجدول ص ٢٨

تطور انتاج الحرير الصناعى

المنتجات	الوحدة	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
خيوط الحرير الصناعى	الف طن	٢ر٣	٢ر٥	٣ر٤	٤ر٣	١ر٥	٥ر٥	٥ر٦
ألياف قصيرة (فيبران)	ألف طن	١ر٧	٢ر٦	٢ر٩	٣ر٦	٣ر٤	٣ر٤	٤ر١
منسوجات حريرية	مليون متر	٥٦ر٠	٥٢ر٠	٥٨ر٠	٦٦ر٠	٦٩ر٠	٧٨ر٠	٧٣ر٠

صناعة الصوف

تعتبر الاقمشة الصوفية من أهم منتجات صناعة الصوف ولم يتحقق لهذه الصناعة النجاح الا بعد قيام الثورة التى عملت جاهدة على النهوض بها وحمايتها برفع الرسوم الجمركية على الوارد منها مع تقييد الاستيراد وقد أدى هذا الى التوسع فى الانتاج المحلى .

ويقدر رأس المال المستثمر فى هذه الصناعة بنحو ٤ مليون جنيه ويبلغ عدد المشتغلين بها نحو ثمانية آلاف عامل وقد سجلت أرقام انتاج غزل الصوف (١) ارتفاعا ملحوظا وخاصة فى عام ١٩٥٨ فبلغ الناتج منه نحو ٣٥٢٨ طن فى عام ١٩٥٨ مقابل ٢٥٦٧ طن فى عام ١٩٥٧ ، ورغم زيادة انتاج الغزل الا أنه لا يزال أقل من الطاقة الانتاجية للمصانع التى تبلغ كمية ما تستهلكه بنحو ٨٦٧٠ طن .

ويبين الجدول التالى كمية الانتاج من المنسوجات الصوفية فى السنوات الاخيرة .

السنة	الانتاج
١٩٥٢	١ر٢٢٧ طن
١٩٥٧	٢ر٠٤٧ طن
١٩٥٨	٢ر٤٩٧ طن

ومن الصناعات المتصلة بصناعة الصوف صناعة البطاطين وقد نشأت هذه الصناعة بمصر قبل الحرب العالمية الاخيرة وأدخلت

(١) انظر الرسم البيانى ص ٣٠

تطور انتاج
المنسوجات الصوفية

حكومة الثورة كعادتها لتنمية القطاع الصناعى بعض التجديدات والتوسعات فى السنوات الاخيرة فسجل انتاج البطاطين ارتفاعا ملموسا وكانت الزيادة ظاهرة فى البطاطين المخلوطة (صوف + قطن)، وتعتمد صادرات اقليم مصر من البطاطين على القدر الذى يمكن أن تستوعبه الاسواق العربية مما يفيض عن الاحتياجات المحلية ٠

وقد شملت النهضة أيضا صناعة السجاد والكليم فانخفض بذلك المستورد منها مما وفر فى العملات الاجنبية التى كانت تدفع فى استيراد هذه السلع ٠

صناعة الجوت

نشأت هذه الصناعة فى مصر خلال الحرب العالمية الثانية وكانت تعتمد على الجوت الخام المستورد مع استخدام التيل المصرى بنسبة تصل الى ٦٠ ٪ فى بعض المنتجات ٠

ولأهمية هذه الصناعة من الناحية الاستهلاكية ومن الناحية الاستراتيجية فقد عنيت حكومة الثورة بالنهوض بها وكان فى توجيهاتها الرشيدة مضاعفة القدرة الانتاجية ٠ وتأسست فى عام ١٩٥٦ شركة جديدة برأس مال قدره ٦٠٠ ألف جنيه وصل الى ٢ر٥ مليون جنيه ، واشترك فى تأسيس هذه الشركة البنك الصناعى وبنك التسليف الزراعى والتعاونى وبنك مصر ٠

وقد تعاونت الحكومة مع الشركة فى رسم برنامج لنشر زراعة التيل المصرى حتى يحل تدريجيا محل ألياف الجوت المستوردة وبذلك يمكن أن نوفر العملة الاجنبية التي تنفق في استيراده ٠

وكان من نتيجة التوسع الذى تم فى القدرة الانتاجية لصناعة الجوت أن تضاعف الانتاج فى السنوات الاخيرة فبلغ نحـو ٤٠٧٥ طن من الجوت فى عام ١٩٥٨

ويوضح الجدول التالى تطور الانتاج فى صناعة الجوت خـــلال السنوات ١٩٥٢ مقارنة بسنتى ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ٠

السنة	الانتاج بالطن
١٩٥٢	١٦٤٥
١٩٥٧	٣٩٧٢
١٩٥٨	٤٠٧٥

صناعة الكتان

يعتبر الكتان من الالياف النباتية الهامة المستخدمة فى الصناعة وقد أثمرت جهود حكومة الثورة عن زيادة متوسط محصول الفدان منه من ٤٦ قنطارا الى ٥٢ قنطارا ، كما زاد ايضا متوسط محصول البـذرة بنسبة ملموسة ٠

وتقدر رؤوس الاموال المستثمرة فى مصانع الكتان فى الاقليم المصرى بنحو ١ر١ مليون جنيه كما يقدر عدد المشتغلين بهذه الصناعة بنحو ٥ آلاف عامل ٠

وبالرغم من حداثة العهد بصناعة انتاج الاقمشة الكتانية فقد تمكنت المصانع المحلية من انتاج أقمشة المشمعات وعالجته ضد نفاذ المـاء وضد الحريق وأثبت هذا الصنف نجاحا كبيرا ٠

وقد زاد المنتج من هذه الصناعة بنسبة محسوسة حيث زاد من٧٦ ألف متر فى عـــام ١٩٥٢ الى ٤٢٠ ألف متر فى سنة ١٩٥٧ ثم الى ١ر٢٠٠ ألف متر فى عام ١٩٥٨

كما رفعت الحكومة الرسوم الجمركية على المنتجـــات الـــكتانية المستوردة بغرض حماية وتصريف الانتاج المحلى •

وينتظر أن تنهض هذه الصناعة بفضل العناية التى تلقاهـــا من الحكومة حتى تأخذ مكانها اللائق ضمن صناعات النسج المصرية •

صناعة الاسمدة الكيماوية

تحتل صناعة الاسمدة الكيماوية مركزا هــــاما بين الصناعات الكيماوية نظرا للدور الذى تلعبه فى زيادة الانتاج الزراعى وخاصة فيما يتعلق بانتاج الحبوب والمواد الغذائية الاخرى لاسيما وان الاراضى الزراعية تتوالى عليها المحصولات أكثر من مرة فى العام مما يجعــل استخدام الاسمدة المناسبة بالكميات اللازمة ضرورة حيوية لزيادة الانتاج •

وكان من نتيجة اهتمام حكومة الثورة بهذه الصنـــاعة ان بلغت السعة الانتاجية لصناعة الاسمدة الفوسفاتية حوالى ٠٠٠ر١٨٠ طن سنويا مما يكفى حاجة الاستهلاك المحلى منه حيث تقـــدر احتياجات البلاد فى الوقت الحاضر بحوالى ٠٠٠ر١٨٥ طن سنويا وكاد المستورد ينعدم من هذه الاصناف حاليا •

والجدول التالى يوضح التطور فى انتاج الاسمدة الكيماوية منذ سنة ١٩٥٢

تطور انتاج الاسمدة الكيماوية

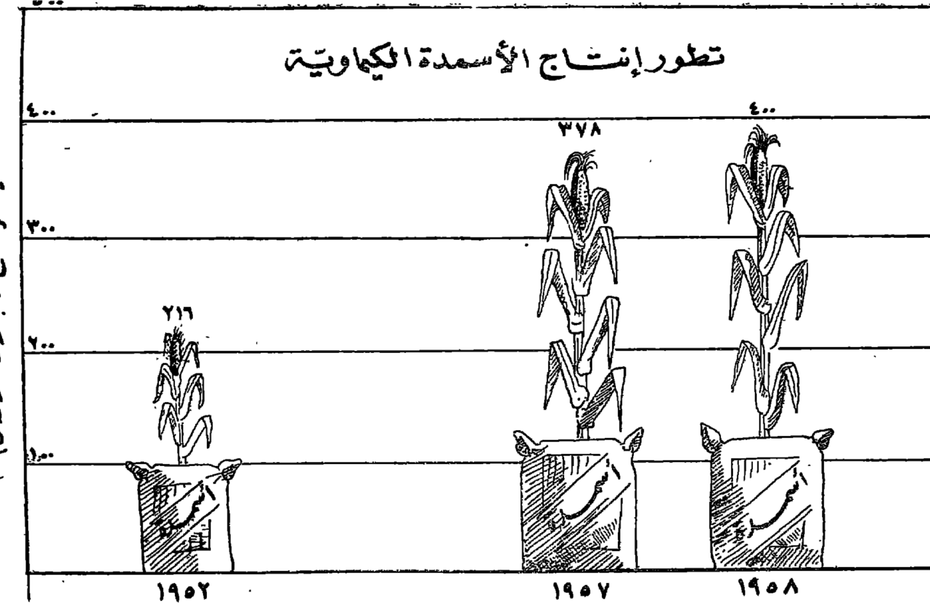
الكمية بالطن

السنة	سماد فوسفاتي	سماد أزوتى	المجموع
١٩٥٢	١٠٦١١٣٦	١١١٠٠٠	٢١٦١١٣٦
١٩٥٣	٦٧٧٠٠	١٢٣٠٠٠	١٩٠٧٠٠
١٩٥٤	١٠٨٠٠٠	١٥٤٠٠٠	٢٦٢٠٠٠
١٩٥٥	١٤٢٢٠٠	١٩٣٠٠٠	٣٣٥٢٠٠
١٩٥٦	١٥٧٤٠٠	١٧٢٨٠٠	٣٣٠٢٠٠
١٩٥٧	١٧٠٠٠٠	٢٠٨٠٠٠	٣٧٨٠٠٠
١٩٥٨	١٨٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠

ومما سبق يتضح أن الانتاج من الاسمدة قد زاد من ٢١٦١٣٦ طن عام ١٩٥٢ الى ٠٠٠ر٤٠٠ طن عام ١٩٥٨ أى بمعدل ١٨٥٪ (باعتبار سنة ١٩٥٢ = ١٠٠) ٠

وتبلغ الاموال المستثمرة فى هذه الصناعات مايقرب من ٨ مليون جنيه سنة ١٩٥٨

ولما كان استهلاكنا من الاسمدة سيزيد كثيرا فى المستقبل نتيجة لتنفيذ مشروعات التوسع الزراعى لذلك فقد وضعت حكومة الثورة ضمن مشروعات السنوات الخمس برنامجا يحقق الاكتفاء الذاتى من الاسمدة الازوتية وزيادة الطاقة الانتاجية لمصانع الاسمدة بالسويس والعمل على اقامة مصانع أخرى جديدة للاسمدة الازوتية ٠



تطور إنتاج الأسمدة الكيماوية
كمية الإنتاج (بآلاف الأطنان)
٥٠٠
٤٠٠
٣٠٠
٢٠٠
١٠٠
٢١٦
٣٧٨
٤٠٠
١٩٥٢
١٩٥٧
١٩٥٨

صناعة الادوية

أولت حكومة الثورة صناعة الادوية منذ البداية أهمية بالغة فعملت على تشجيعها وتنميتها بكل الوسائل بعد أن لمست النقص الكبير الذى كان قد أصاب البلاد خلال الحرب العالمية الثانية وعقب احداث سنة ١٩٥٦ نتيجة اعتمادها على الاستيراد من الخارج ٠

ورغبة فى العمل على توفير وسد حاجة البلاد من الادوية والعمل فى نفس الوقت على توفير العملات الاجنبية مقابل استيراد هذه الادوية من الخارج فقد تم تشكيل لجنة للنهوض بصناعة الادوية ودراسة وسائل العناية بهاحيث قامت بوضع سياسة تساير الخدمات الصحية بالبلاد وانشاء معامل لانتاج الادوية الضرورية للاستهلاك المحلى ٠

هذا وقدتم انشاء عدةصناعات هامة منها : البنسلين - الاسبرين والأمبولات وقد أخذت الحكومة على عاتقها استيراد المواد الاولية اللازمة لهذه الصناعة كما تقوم بدراسة عدة مشروعات لانتاج المواد الاولية المطلوبة محليا ، وبلغ عدد معامل الادوية حسب تقدير وزارة الصناعة ٣٢ معملا فى آخر سنة ١٩٥٨ منها ٧ معامل كبيرة كما تقدر وزارة الصناعة قيمة الانتاج فى صناعة الادوية سنة ١٩٥٧ بحوالى ٣ر٢ مليون جنيه زاد الى ٧ر٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٨ وتبلغ نسبة الانتاج الى الاستهلاك حوالى ٧ر٣٥ ٪ فى سنة ١٩٥٧ مقابل ٧ر٤٠ ٪ سنة ١٩٥٨ ٠

والجدول التالى يوضح تطور الانتاج فى صناعة الادوية ٠

تطور انتاج صناعة الادوية

الصنف	الوحدة		١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
امبولات	عدد	بالالف	٨ر٣٣٢	١١٣٣٠	٤٢٨٨	١٨٣٤٦	١٩٠٠٠
أقراص وحبوب	عدد	»	١٢٥٢٦٩	١٧٣٩٣٩	١٨٩٤٩٢	٢٥٢١٦٥	٥٢٠٠٠
مساحيق	كيلو	»	٨٧	٨٧	١٧٣	١٩١	٢٠٠
مراهم ومعاجين	كيلو	»	٨	١٠	٧	٧١	٧٨
أمزجة وأكسيرات وشراب	لتر	»	١٦٠	٢٠٢	٣٩٦	٥٥	٥٥٠
قرات وغسولات ونقط	لتر	»	٣٧	٢٦	١١٥	١٤١	١٥٠
مضادات للحيويات	زجاجه	»	١٠٩٦	١٥٩٨	٢٨٣٦	١٤٣٦	١٥٠٠٠
مضادات للحيويات	قرص	»	٤٠٠	١٩٧	٥٠٠	٥٥٤	٦٠٠
مضادات للحيويات	كيلو	»	٣	٢	٤	٤	٤

وقد تضمن برنامج السنوات الخمس للصناعة انشاء وحدات لتصنيع الانسولين والهرمونات والخلاصات والخيوط الجراحية والمهمات الطبية وقد اتخذت التدابير اللازمة لانشاء مصنعين جديدين لانتاج البنسلين والاستربتومايسين والسلفا وحامض السلسالين والكولومايسيين .

هذا ومن الملاحظ أن هذه الصناعة قد ازدهرت خلال السنوات الاخيرة واصبحت تقوم بسد جزء كبير من الطلب المحلى .

صناعة التعدين ماعدا البترول

ظل اقتصادنا القومى محصورا فى دائرة ضيقة لايتعداها قاصر على الصناعات الاستهلاكية الخفيفة وظل التفكير فى الاقدام على الصناعات الثقيلة نوعا من المضاربة مع شدة الحاجة الى هذه الصناعات فى القطاعات الاقتصادية المختلفة وظلت الثروة المعدنية فى البلاد مجهولة القيمة رغما عن تطور مثل هذه الصناعات فى كثير من انحاء العالم تطورا سريعا .

وكان من بين الاسباب التى كانت تعوق تقدم ثروتنا المعدنية عدم توفر الخرائط الطبوغرافية والتقارير الجيولوجية المفصلة عن الصحارى المصرية ومناطق التعدين واستخدام الوسائل العتيقة فى الكشف والبحث عن الخامات المعدنية وصعوبة المواصلات وعدم توفر المياه وقلة العناية بحفر الآبار .

وجاءت الثورة فحلت الكثير من مشاكل هذه الصناعة فأصدرت القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر وهو يهدف الى تشجيع عمليات الاستطلاع وزيادة الحد الاقصى لمدة الاستغلال الى

ثلاثين عاما كما صدر القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٦ وتضمن الكثير من التسهيلات الخاصة بترك حرية الكشف عن مواد المناجم دون قيد أو شرط وخول لوزير الصناعة اصدار تراخيص البحث وعقـــود الاستغلال بدلا من اشتراط صدور قانون خاص ٠ وكذلك القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٦ الذى ألغى الاتاوات ومقابل حق الاستغـلال وفرض رسم انتاج عن ملح الطعام والذى من شأنه المســاواة بين المشتغلين بانتاج الملح ، كما أعفى الملاك من الايجار بالاضافة الى منح بعض الاعفاءات والتسهيلات الاخرى ، كما أعدت الحكومة الدراسات والمشروعات التى كانت نقطة ارتكاز فى التوسع الكبير فى الاعمال التعدينية ومنها انشاء الطرق ومد الخطوط الحديدية مع خفض أجور النقل ووضع سياسة ثابتة وبرامج منظمة تقوم على أســاس توفير الفنيين والمعدات اللازمة لاعمال البحث والاهتمام بالطرق والموانى والمطارات والمحطات اللاسلكية ومياه الشرب وغيرها من مســتلزمات التنقيب ٠

وكان من نتيجة ذلك أن زاد عدد التراخيص للبحث عن المعــادن من ١٩ سنة ٥٤ الى ٣٤ سنة ٥٨ كما زاد النشاط التعدينى فى البلاد فزادت الكميات المنتجة من الانواع المختلفة وأهمها الطلق والكاولين والكبريت والمنجنيز والحديد الخام ورمال سـوداء والفوســفات والنطرون ٠

ويوضح الجدول التالى التطور فى انتاج خامات المعادن خــلال السنوات ١٩٥٢ و ١٩٥٥ و١٩٥٨

تطور انتاج خامات المعادن

الوحدة بالطن

نوع الخام	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٥٨
طلق	٤٦٠٠	٦٠٠٠	٦٥٨٠
ذهب بالاوقية	١٧٠٧٨	٦٠٥٠	١٨١٣
كاولين	—	٢٧١٤	٩١١١
كبريت	—	٦١٥	٧٢٤١
خامات ألوان	١٧٢	٥٤٨	١٠٩٦
منجنيز عالى	٢٠٣١	١٤٠٤٦	٤٦١٠٧
منجنيز واطى	١٩٣٣١٤	٢٠٦٠٤٧	٦٥٧١٠
حديد خام	—	٥٠٠٠٠	١٧٨٤٦٤
رصاص وزنك	٣٠٩١	٢١٩٦	١٩٧٣
رمال سوداء	١٦١٢	٧١٩	٦٦١١
سلفا باريوم	١٠	٦١	٢٠٧٠
فوسفات	٥٢٧٢٠٤	٦٤٦٦٧٩	٥٥٨٠٩٨
ملح كلوريد صوديوم	٤٩٨٣٩٣	٤٠١٦٩٩	٤٠٢٥٢٩
نطرون	٣٠٥٠	٢٦٤٠	٥٥٧٠

ونظرا لاهمية صناعات التعدين فقد رأت حكومة الثورة منحها نصيبا وافرا فى مشروعات السنوات الخمس على أساس دراسة الطاقة الانتاجية الحالية للمشروعات القائمة ومحاولة الوصول بها الى أقصى طاقتها ودراسة احتياجات الصناعة المحلية حاليا ومستقبلا وامكانيات التصدير وفتح أسواق جديدة بما يعود على البلاد بأكبر مقدار من العملات الاجنبية ، كما وضعت برنامجا ضخما للبحث عن المعادن ذات الاهمية الخاصة وأهمها الفحم والحديد والنحاس والزنك والرصاص والكبريت وتوفير الفنيين اللازمين والمعدات والآلات والمبالغ التى تجعل من تنفيذ المشروعات المقترحة أمرا ميسورا كما لم يغفل البرنامج وضع سياسة للخدمات العامة تشمل الطرق والموانى

والمطارات والمحطات اللاسلكية ومحطات مياه الشرب وتبلغ تكاليف هذه المشروعات حوالى ٢ر١٩ مليون جنيه كما تبلغ طاقتها الانتاجية ٢ر٨٧٩ ألف طن سنويا ويبلغ قيمة الانتاج المنتظر ٧ر٦ مليون جنيه سنويا بالاضافة الى حصيلة كبيرة من العملات الصعبة تبلغ قيمتها حوالى ٧ مليون جنيه كما يبلغ عدد العمال الذين يمكن أن تستوعبها هذه المشروعات عند الانتهاء من تنفيذها حوالى ٤٩٠٠ عامل ٠

صناعة البترول

لم تكن هناك سياسة واضحة أو أهداف محددة لتصنيع مادة البترول وتخزينها ٠

وقد أخذت الثورة بسياسة التشجيع على البحث واستخراج البترول مما حدا بشركات كثيرة على التقدم بطلبات للكشف عن البترول وقد شملت الدراسة أغلب المناطق الصحراوية الشرقية والغربية ، كما اهتمت الحكومة بطرق استغلال البترول وتكريره ووسائل نقله واستكمال امكانيات تخزينه واقامة الصناعات التى تعتمد أساسا عليه وتقوم بأعمال التنقيب عن البترول واستغلاله شركات وطنية برؤوس أموال عربية ٠

هذا وقد زاد انتاج البترول فى الاقليم الجنوبى زيادة واضحة خلال السنوات الاخيرة نتيجة اكتشاف حقول جديدة وأهمها «جمسه والغردقة ورأس غارب ورأس بكر وغرب رأس غارب ورأس كريم ومنطقة البحر الاحمر ، وأبو دربه ورأس سدر وعسل ورأس مطامر ووادى فيران والبلاعيم وأبو أوديس بشبه جزيرة سيناء ٠

والجدول التالى يوضح تطور انتاج البترول فى السنوات من ١٩٥٢ الى ١٩٥٨

السنة	الانتاج بالطن المترى
١٩٥٢	٢٣٥٢١٧٢
١٩٥٣	٢٣٦١١٩٧
١٩٥٤	١٩٧٣٩٤٥
١٩٥٥	١٨٠٥٦٣٨
١٩٥٦	١٧٣٣٩٣٣
١٩٥٧	٢٣٣٥٦٧٠
١٩٥٨	٣١٨٤٧٠٠

هذا وقد اهتمت الحكومة بصناعة تكرير البترول وتوفير المعامل لتكرير الناتج المحلى وعملت على توزيع هذه المعامل فى البلاد وعدم تركيزها بمنطقة السويس لتخفيض مصاريف النقل وتزويد البلاد باحتياجاتها من المنتجات البترولية وسوف يؤدى هذا فى النهاية الى توفير العملات الصعبة فضلا عما يهيئه ذلك من مجالات العمل للفنيين والعمال .

وقد استتبع ذلك توسيع معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس بحيث ازدادت طاقته الانتاجية السنوية من ٤٠٠ر٠٠٠ طن الى ١ر٢٠٠ر٠٠٠ طن [١٠]

كذلك أنشىء معملا آخر فى مسطرد لفصل خليط المنتجات السوداء التى ترد اليه فى خط أنابيب السويس — مسطرد تبلغ

تطور إنتاج البترول

كمية الإنتاج (بآلاف الأطنان)

٤٠٠٠

٣٠٠٠

٢٠٠٠

١٠٠٠

٢٫٣٦١ ألف طن

١٩٥٣

٢٫٣٣٩ ألف طن

١٩٥٧

٣٫١٨٥ ألف طن

١٩٥٨

طاقته ٢ مليون طن فى السنة وسنيكون نواة لمعمل تكرير القاهـرة وقد أختير مكان اقامته أمام ترعة الاسماعيلية لتسـهيل عمليات الشحن بالصنادل وتخفيض تكاليف النقل ٠

كما تم افتتاح معمل الاسكندرية وتبلغ كفايته الانتاجية حـوالى ٢٠٠ر٠٠٠ طن اقامته الشركة المصرية لتـكرير وتجـارة البترول بالاسكندرية المتحدة مع شركة الغـاز المصرية « سبب » وتنقـل منتجاته بجميع وسائل نقل البترول الى مناطق التوزيع القريبةمنه وقد زاد نتيجة لهذا التوسع انتاج المنتجات البترولية المكررة محليا من ٤ر٢ مليون طن سنة ١٩٥٢ الى ١ر٣ مليون طن سنة ١٩٥٨ ٠

والجدول التالى (١) يوضح تطور انتـاج معامل التكرير بالاقليم الجنوبى فى السنوات من ١٩٥٢ ــ ١٩٥٨ ٠

---

(١) الجدول ص ٤٥

تطور انتاج معامل التكرير بالاقليم المصرى

(الكمية بالالف طن)

المنتج	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
بنزين	١٩٠ر٤	١٨٩ر٣	٢٢٥ر٢	٢٥٨ر٨	٢٦٢ر١	٢٨٩ر٠	٣٣١ر٠
كيروسين	٢١٨ر٥	٢٠٥ر٥	٢١٩ر٧	٢٧٥ر١	٢٣٦ر١	٢٧٧ر٢	٢٩٥ر٣
سولار	١٢٠ر٠	٩٤ر٢	١٣٠ر٠	١٦٠ر١	١٢٤ر٣	١٩١ر٤	٢٤٥ر٧
ديزل	١٠ر٧	٢٢ر٨	٩١ر٦	١٩٩ر٤	١٤٥ر٧	١٦١ر٧	١٣٦ر٨
مازوت	١٨٢٦ر٧	١٨٢٤ر٢	١٦٤٥ر٢	١٧٠٧ر٦	١٧١٨ر٣	٢٠٧٥ر٤	٢٠١٠ر٠
المجموع بما فيه الاصناف الاخرى	٢٤٢١ر٤	٢٣٧٧ر٨	٢٣٦٧ر٣	٢٦٩٤ر٦	٢٦٠٨ر٤	٣١٠٤ر٦	٣١٤٤ر٤

هذا ويشمل برنامج السنوات الخمس مشروعات بترولية عـديدة تتكلف حوالى ٤٠ مليون جنيه ويترتب على تنفيذ هذا البرنامج وفر فى العملات الحرة نتيجة لانتاج حقول البترول الجديدة والتوسـع فى تكرير البترول الخام وانتاج الزيوت المعدنية والبدء فى الصناعات الكيماوية القائمة على البترول والتى تدخل منتجاتها فى احتياجات كثير من الصناعات القائمـة فى البلاد مثل صـناعة الادوية والمبيدات الحشرية والاصباغ واللدائن ٠

وبذلك سـيتحقق للاقليم المصرى الاكتفـــاء الذاتى من البترول ومنتجاته بل وسيمكن تصدير الفائض الى الخارج ٠

صناعة اطارات الكاوتشوك

نشأت هذه الصناعة فى عهد الثورة وقامت بها شركة النقـــل والهندسة برأس مال قدره ٢ مليون جنيه وتعتبر من الصـــناعات الهامة التى توجت بها الثورة الصناعة بعد ان ظلت البلاد تعتمد على استيراد الاطارات من الخارج وتدفع عملات أجنبية مقابل أثمانهـــا خاصة وان الاستهلاك من هذه المنتجات آخذ فى الزيادة عاما بعد عام وكانت باكورة انتاج مصنع اطارات الكاوتشوك فى عام ١٩٥٦ وتطور الانتاج المحلى تطورا سريعا رغم حداثة هـــذه الصـــناعة فى الاقليم المصرى وقد بدأت البلاد فى تصدير الفائض من انتـــاج الاطارات عن حاجة الاستهلاك المحلى لبعض المقاسات وهى كميـــات يعتد بها فى جلب حصيلة لا بأس بها من العملات الاجنبية ٠

وقد زاد انتـــاج الاطارات من ٦٤ ألف اطار فى عام ١٩٥٦ الى ١٥٦ ألف اطار فى عام ١٩٥٧ ثم الى ٢١٠ ألف اطار فى عام ١٩٥٨٠

تطور إنتاج إطارات الكاوتشوك في الإقليم المصري
عدد الوحدات المنتجة (بالألف وحدة)
٢٥٠
٢٠٠
١٥٠
١٠٠
٥٠
٦٤
١٥٦
٢١٠
١٩٥٦
١٩٥٧
١٩٥٨

وتعمل حكومة الثورة جاهدة على مضاعفة انتاج أطارات السيارات بحيث تشمل جميع المقاسات وتستكمل بعض المقاسات التى لاتنتج فى الوقت الحاضر حتى تتمكن من التوسع فى تصدير هذه السلعة الى الاسواق الخارجية .

صناعة الروائح العطرية ومستحضرات التجميل

كانت مصر تنفق كثيرا من العملات الاجنبية فى استيراد الروائح العطرية ومستحضرات التجميل وذلك لاشباع رغبة عدد قليل من أفراد المجتمع . وكان من الطبيعى ان تقوم حكومة الثورة بالحد من استيراد هذه السلع الكمالية فى الوقت الذى عملت على توفيرها محليا باقامة بعض المصانع .

وقد خطت هذه الصناعة خطوات واسعة فسجلت تقدما ملحوظا فى انتاج مستحضرات الروائح العطرية ومستحضرات التجميل مسجلة بذلك سد الفراغ الذى نشأ عن تقييد استيراد الانواع المماثلة من هذه السلع وقد بلغ الانتاج من الكولونيا والروائح ٥٦٠ ألف دستة لعام ١٩٥٨ مقابل ٢٩٠ ألف دستة فى عام ١٩٥٢ فحققت بذلك هذه الصناعة الاكتفاء الذاتى بل وعمدت الى تصدير الفائض الى البلاد العربية الشقيقة والاسواق الخارجية .

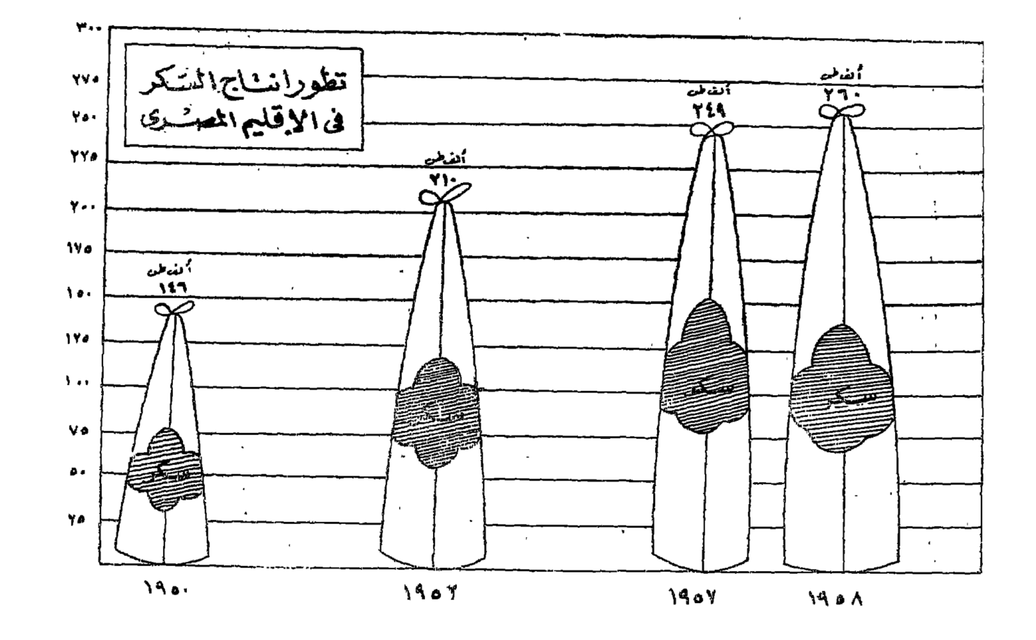
صناعة السكر

يعتبر السكر مادة غذائية رئيسية يدخل فى الكثير من الصناعات وقد أولت حكومة الثورة هذه الصناعة عناية خاصة فعملت على

زيادة الرقعة المنزرعة من قصب السكر ورفع متوسط محصـــول الفدان منه مع تحسين الأصناف المزروعة وذلك باستيراد الأنواع الممتازة من قصب السكر وقد زادت المســـاحة المزروعة من قصب السكر من ٨٦ ألف فدان فى موسم ١٩٥١/٥٠ الى ١١١ ألف فدان فى موسم ١٩٥٩/٥٨ كما زاد المحصول من ٨ر٢ مليون طن فى موسم ١٩٥١/٥٠ الى ٢ر٤ مليون طن فى الموسم ١٩٥٩/٥٨ وبذلك زادت كمية السكر المكرر المنتج من ١٤٦ ألف طن فى سنة ١٩٥٠ الى ٢٦٠ ألف طن فى سنة ١٩٥٨ - والجدول التالى يوضح تطور انتاج السكر خلال السنوات من ١٩٥٠ الى ١٩٥٨ .

السنة	السكر الخام بالطن	السكر المكرر بالطن
١٩٥٠	١٧٤٧٠٧	١٤٥٥٠٦
١٩٥١	١٩٥٠٤٢	١٨٨٠٠٠
١٩٥٢	١٨٨٤٧٧	٢١٠٦١٠
١٩٥٣	٢٢٨٨٦١	٢٠٦١٨٦
١٩٥٤	٢٧٠٨٨١	٢٦٢٠٤٦
١٩٥٥	٣١٨٥٠٥	٢٨٩٤٩٥
١٩٥٦	٣١٢٠١٧	٢٨٩٢٣١
١٩٥٧	٢٩٩١٣١	٢٤٩٢٤٦
١٩٥٨	٣٠٦٠٠٠	٢٦٠٠٠٠

ونظرا للزيادة المنتظرة فى الاستهلاك المحلى من السكر خلال الخمس سنوات القادمة والطلب المنتظر من الدول العربية والذى يقدر بحوالى



تطور انتاج السكر
فى الإقليم المصرى
٣٠٠
٢٧٥
٢٥٠
٢٢٥
٢٠٠
١٧٥
١٥٠
١٢٥
١٠٠
٧٥
٥٠
٢٥
ألف طن
١٤٦
ألف طن
٢١٠
ألف طن
٢٤٩
ألف طن
٢٦٠
سكر
سكر
١٩٥٠
١٩٥٣
١٩٥٧
١٩٥٨

٦٠٠ ألف طن في سنة ١٩٦٥ . فقد ضمنت الحكومة برنامج السنوات الخمس للصناعة مشروعين لانشاء مصنعين للسكر سيقام أحدهما في أدكو والآخر في قوص وقد تم التعاقد فعلا على المشروع الاول .

هذا وتقوم شركة السكر في الوقت الحاضر بتنفيذ بعض البرامج التوسعية لمصانعها بالحوامدية وأبي قرقاص ونجع حماد وأرمنت وكوم امبو .

الصناعات المعدنية والميكانيكية

ظل الاقتصاد المصري محصورا في دائرة ضيقة قاصرة تقريبا على المصنوعات الاستهلاكية الخفيفة وكانت تقوم هذه الصناعات قبل الثورة على الارتجال كما كانت وليدة الحماية تسيطر عليها الاحتكارات .

وكان من الطبيعي أن تنهض حكومة الثورة كعادتها لرفع مستوى معيشة الأفراد على تصنيع البلاد وتنمية الانتاج فسلكت لتحقيق هذا الهدف طريقا واضحا تهدى اليه الدراسة العملية المنظمة مع البحث الشامل المستفيض لامكانيات الصناعة المحلية وكذلك الصعوبات التي تعترض سبيلها وما يمكن توفيره لها من مواد أولية وقوى محركة وأيدى عاملة مع وضع خطة منظمة للتنفيذ تستند الى حصر دقيق وتقييم صحيح يكفلان لها النجاح والانتفاع بجميع الامكانيات والموارد والجهود .

وخطت الثورة خطوتها الاولى في سبيل تحقيق هذا الهدف فانشئت الهيئة العامة للحديد والصلب في ٣٠ مارس سنة ١٩٥٧ بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٧ كما ساهمت الحكومة

في رؤوس أموال المشروعات الـــكبرى وعملت على تدبير القروض اللازمة للتوسع فى الصناعة عن طريق البنك الصناعى ٠

١ ـ صناعة الحديد والصلب :

شجع اكتشاف كميات كبيرة من خامات الحديد فى مصر والزيادة المستمرة فى استهلاك الحديد والصلب ان قامت الحكومة بتوقيع اتفاق بينها وبين شركة ديماج الألمانية لاقامة مصنع الحديد والصلب بكفاية قدرها ٢٣٥ ألف طن من الصلب غير المشكل ٠ وتأسست بذلك أول شركة مساهمة مصرية فى مارس سنة ١٩٥٤ ٠

وان قيام هذا الصرح الصناعى الكبير لتعزيز لاقتصاد الجمهورية العربية المتحدة ٠

وقد بلغ انتاج الحديد ١٠٨ ألف طن فى عام ١٩٥٨ مقابل ١٠٠ ألف طن فى عام ١٩٥٧ و٩٥ ألف طن فى عام ١٩٥٦ كما بلغ انتاج المسبوكات الصلب ١٥ ألف طن سنة ١٩٥٨ مقابل ٣ آلاف طن فى عام ١٩٥٧ و ٢٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٦ ٠

كما هبط الوارد من الحديد والصلب من ١١١ ألف طن فى عام ١٩٥٦ الى ٣٨ ألف طن فى عام ١٩٥٧ وبلغ انتـــاج الزهر فى عام ١٩٥٨ ٥٥ ألف طن مقابل ١٨ ألف طن فى عام ١٩٥٧ و ١٦ ألف طن فى عام ١٩٥٦ ٠

كما هبط الوارد من مصنوعات الزهر الى ٣١٫٢٠٩ طنا فى سنة ١٩٥٧ بعد أن كان ٧٣٫٣٠٠ طنا فى سنة ١٩٥٦ أى بنسبة ٥٧٫٤٪

النحـــاس :

بلغ انتاج النحاس الاحمر والاصفر عام ١٩٥٨ ـ ٤٫٥٢٠ طنا مقابل ٤٫٠٠٠ طنا عام ١٩٥٧ بزيادة قدرها ١٣٪ وبلغ الناتج خلال عام ١٩٥٨ من النحاس الكهربائى ١٫٠٠٠ طن ومن القطاعات والمواسير والقضبان ٢٫٤٠٠ طن ومن الأسلاك ١٦٠٠ طن

الالومنيوم

بلغ انتـاج مصنوعات الالومنيوم من مواسير وشبقات وبساتم وطلمبات مياه وأدوات منزلية حوالى ٨٨٠ طنا سنة ١٩٥٨ فى مقابل ٨٠٠ طن سنة ١٩٥٧ و٧٦٦ طن سنة ١٩٥٦ .

الرصـــاص :

بلغ انتاج مصنوعات الرصاص من مواسير وأختام وألواح وسبائك ٢٣٦٠ طنا فى سنة ١٩٥٨ مقـابل ٢٫١٠٠ طنا فى ســنة ١٩٥٧ و١٫٦٧٦ طنا فى سنة ١٩٥٦ .

الــزنك :

بلغ انتاج الزنك خلال عام ١٩٥٨ ١٫٨٠٠ طنا مقابل ١٫٦٧٠ طنا عام ١٩٥٧ بزيادة قدرها ٧٫٨٪ وبلغ المستورد من الزنك ومصنوعاته عام ١٩٥٨ ١٫١٦٥ طنا قيمتها ١٣٠٫٢٨٦ جنيها مقـابل ١٫٠٠٩ طنا عام ١٩٥٧ قيمتها ١٣٩٫٥٦١ جنيها .

الأثاثات المعدنية :

تقوم ثمانية مصانع بانتاج جميع أصناف الاثاث المعدنى من أسرة ومكاتب وكراسى وأدوات مطبخ وثلاجات ومواقد ولوازم المستشفيات،

وقد وصل انتاج بعضها الى درجة من الاتقان مكنت من تصدير بعض انتاجها الى بعض البلدان الاوروبية ، وتبلغ القدرة الانتاجية لهذه المصانع حوالى ١٠٫٠٠٠ طن وهو يغطى الاستهلاك المحلى ويفيض عنه وقد بلغ انتاج هذه المصانع ٩٫٥٠٠ طنا سنة ١٩٥٨ فى مقابل ٥٫٦٢٥ طنا سنة ١٩٥٧ .

٢ — الصناعات الميكانيكية :

(أ) صناعة عربات السكك الحديدية :

تكونت شركة لانتاج مهمات السكك الحديدية برأس مال قدره نصف مليون جنيه ستبدأ بانتاج عربات البضاعة بمعدل ٦٠٠ عربة فى السنة ثم تتدرج الصناعة حتى تنتج المهمات المماثلة للسكك الحديدية ، ومن المنتظر مع تقدم صناعة الصلب فى مصر ان تتوافر معظم الخامات اللازمة حيث يبلغ الوفر فى العملات الأجنبية حينئذ حوالى ٧٠٠٫٠٠٠ جنيه سنويا .

(ب) صناعة السيارات:

تقوم بعض المصانع بانشاء هياكل سيارات معدنية وخشبيه وعربات الترام والمترو وتنتج حوالى ٢٥ ٪ من حاجة البلاد وقد تم التعاقد على اقامة مصنع سيارات لانتاج سيارات النقل ثم سيارات الركوب فيما بعد .

(ج) صناعة النقل البحرى :

تضمن مشرع السنوات الخمس اقامة ترسانة بحرية وحوض جاف بما يسمح باقامة أسطول تجارى يتمشى مع حركة التجارة الخارجية كما يسمح باجراء كافة أعمال الصيانة لسفننا والسفن المارة بالبلاد كما تضمن البرنامج تدعيم صناعة الصنادل ومعدات النقل النهرى حتى تستطيع مساندة وسائل النقل الداخلية .

(د) صناعة المسامير :

تم التعاقد على شراء معدات لانتاج ١٢٫٠٠٠٫٠٠٠ مسمارصامولة من مختلف المقاسات والانواع وبذلك يمكن تغطية معظم احتياجات البلاد الحالية ، كما تم التعاقد على شراء معدات أخرى لانتاج ٥٥٠ طن سنويا من المسامير الخشابى وبذلك سيرتفع الانتاج المحلى الى ٩٠٠ طن سنويا ·

(هـ) صناعة اليايات :

تكونت شركة فى سنة ١٩٥٧ لانتاج اليايات الورقية والحلزونية للسيارات وعربات السكك الحديدية وغيرها من المركبات ·

صناعة الجلود

تعتبر صناعة الجلود من الصناعات المتقدمة فى الاقليم المصرى فهى فضلا عن انتشارها فى معظم مدن الجمهورية تمتاز بمتانة الصناعة والذوق السليم وخاصة فى صناعة الأحذية فبلغ انتاج الجلود فى عام ١٩٥٨ سبعة آلاف طن من جلد النعل و٩٤٠ طن من جلد الوجه المدبوغ بالكروم و٤٢٠ طن جلد وجه دباغ نباتى و١٠٠ طن جلد شوابق ·

كما بلغ انتاج الاحذية الجلدية ٩٫٥ مليون زوج فى عام ١٩٥٨ وانتاج الاحذية الكاوتشوك ٣ مليون زوج تقريبا وتكفى صناعة الجلود بالاقليم المصرى احتياجات البلاد بالرغم من اضطراد ازديادها تمشيا مع الارتفاع المستمر فى مستوى المعيشة واعتماد الجيش والمصانع الحكومية على الانتاج المحلى ·

وقد بلغت صادراتنا من الجلود المدبوغة والاحذية والمصنوعات الجلدية ٧٥٦ طنا قيمتها ٦٧٣ ألف جنيه وذلك فى عام ١٩٥٨ ·

الصـــناعات الكهربائية

أصبحت الطاقة الكهربائية من مقومات النهضـة الاقتصـــادية والاجتماعية فى العصر الحديث وتعتبر من أهـم عناصر تـكاليف المنتجات الصـناعية المختلفة لذلك فان توفير الطاقة الكهـربائية الرخيصة يحفز على انشاء صناعات جديدة كما أن تقدم الامم أصبح يقاس بمقدار ما يخص الفرد فيها من الطاقة الكهربائية المستعمله .

لذلك واجهت الحكومة هذه المشكلة واهتمت بحلها بدراسة وتنفيذ المشروعات الجديدة لتوليد الكهرباء وجعلت الأولوية فيها لمشروعات القوى الكهربائية المائية نظرا لان تكاليف الحصول على الطاقة الكهربائية من مساقط المياه أقل عادة من تكاليف الحصول عليها من المحطـات الحرارية .

فقد ارتفع انتاج الطاقة الكهربائية فى البلاد من ٩٩١ مليون كيلووات عام ١٩٥٢ الى ١ر٥٤٥ مليـون كيلووات فى عام ١٩٥٦ والى ١ر٧٠٦ مليون كيلووات فى عام ١٩٥٧ ثم الى ١٩٠٥ مليون كيلووات فى عام ١٩٥٨ - كما زاد استهلاك الكهرباء فارتفع من ١ر٣١٣ مليون كيلووات فى عام ١٩٥٦ الى ١ر٤٥٠ مليون كيلووات فى عام ١٩٥٧ ثم الى ١ر٦١٩ مليون كيلووات فى عام ١٩٥٨ .

ومن أهم المحطات التى أنشئت أخيرا محطة طلخا وقدرتها ٤ر٢٥٠ كيلووات كما أضيفت وحدات جديدة الى محطة شمال القاهرة قوتها ٦٠ر٠٠٠ كيلووات كما أنشئت محطة جنوب القـاهرة وقدرتهـا ١٢٠ر٠٠٠ كيلووات ومحطة التبين وقدرتها ٤٥ر٠٠٠ كيلووات .

أما خزان أسوان فسوف تبدأ محطة توليد الكهرباء منه فى نهـاية عام ١٩٥٩ وستصل الطاقة الكهربية المولدة عنها حوالى ١ر٩٠٠ مليون كيلوات سنويا سيستغل معظمها فى انتاج السماد .

أما محطة توليد الكهرباء من السد العالى فستتكون من١٦مولد هيدروليكى قوتها ٨ر٣ مليار كيلووات سنويا ينتظر نقل ٦ مليار كيلووات منها الى منطقة القاهرة ·

وبجانب انشاء محطات توليد الكهرباء يجرى العمل أيضا فى اقامة خطوط نقل القوى الكهربائية لتوزيعها على المناطق المختلفة تمهيدا لكهربة البلاد ·

٢ ـ صناعة البطاريات السائلة :

يبلغ عدد المصانع القائمة ستة مصانع منها مصنع أنشىء حديثا ضمن مشروعات السنوات الخمس وهو مصنع شركة بولدين أورينت للبطاريات وسوف يتمكن المصنع المذكور من انتاج البطاريات اللازمة للهيئة العامة للسكك الجديدة وكذلك البطاريات اللازمة للسنترالات التليفونية ·

٣ ـ صناعة البطاريات الجافة :

يوجد مصنع واحد فقط أنشىء عام ١٩٣٠ ويقوم حاليا بصناعة حجارة الانارة وكذلك البطاريات الجافة اللازمة للأجهزة اللاسلكية وبلغ انتاج هذا المصنع حوالى ٢٥٪ من الاستهلاك المحلى بالاقليم المصرى ·

٤ ـ صناعة الاسلاك والكابلات الكربائية :

تقوم المصانع المحلية حاليا وعددها أربعة بصناعة الاسلاك والكابلات الكهربائية العارية والمعزولة والمطاط أو البلاستك أو القطن بما يكفى الاستهلاك المحلى ، ومن المنتظر أن تقوم شركة الكابلات الكهربائية المصرية التى أنشئت منذ أربعة

أعوام بانتاج الكابلات الكهربائية المسلحة والتى تستورد منها البلاد ماقيمته ٢ مليون جنيه سنويا .

٥ — صناعة المصابيح الكهربائية :

يوجد مصنعان بالاقليم المصرى لانتاج المصابيح الكهربائية ذات الشعيرة المعدنية من ١٥ الى ٥٠٠ وات ويمكن للمصانع المحلية سد حاجة الاستهلاك المحلى اذا توفرت الخامات اللازمة .

٦ — صناعة تجميع أجهزة الراديو :

توجد خمسة مصانع تقوم بتجميع أجهزة الراديو التى تعمل بالتيار المتغير أو المستمر أو البطارية الجافة وقد تم تأسيس شركة لانتاج أجهزة الراديو التى تستخدم الترنز ستور بدلا من الصمامات العادية .

٧ — صناعة مواسير الكهرباء العازلة :

يوجد بالاقليم المصرى أربعة مصانع قائمة بهــذه الصناعة ويمكنها سد حاجة الاستهلاك المحلى اذا توافرت لديها الخامات اللازمة .

٨ — الأدوات الكهربائية المصنوعة من البلاستيك :

يقوم بهذه الصناعة مصنعان ينتجان أصــنافا كثيرة من الأدوات الكهربائية اللازمة للتركيبات الخاصة بالانارة وقــد بلغ انتاجها درجة عالية من الجودة ومن المنتظر ان تتمكن قريبا من كفاية الاستهلاك المحلى .

صناعة مواد البناء والزجاج

١ — الاسمنت :

كانت صناعة الاسمنت فى الماضى مقصــورة على الشركات الاجنبية ولكن قيــام كثير من المشروعات أدى الى زيادة الطلب

عليه وارتفاع أسعاره ومن أجل هذا فقد اهتمت حكومة الثورة بهذه الصناعة لسد النقص من جهة ولمقابلة التصنيع فى البلاد من جهة أخرى فتأسست الشركة القومية لانتاج الاسمنت ٠

هذا وقد بلغ رأس المال المستثمر فى صناعة الاسمنت حوالى ٦ر٤ مليون جنيه بما فى ذلك رأس المال المستثمر فى الشركة القومية لانتاج الاسمنت ويبلغ عدد العمال المشتغلين فى هذه الصناعة حوالى ٣٦٠٠ عامل وسوف تصل القدرة الانتاجية لمصانع الاسمنت بعد تشغيل الشركة القومية الى حوالى ٢٫٣٥٠٫٠٠٠ طن بينما تبلغ كمية المستهلك منه محليا حوالى ١٫٢٥٠٫٠٠٠ طن ولذلك فانه من المتوقع زيادة كمية صادراتنا من الاسمنت من حوالى ٢٠ ألف طن سنويا حاليا الى مليون طن سنويا ٠ وتقدر وزارة الصناعة نسبة الانتاج الى الاستهلاك فى سنة ١٩٥٨ بحوالى ١١٩٪ مقابل ١١٤٪ سنة ١٩٥٧ — والجدول التالى يوضح التطور فى انتاج صناعة الاسمنت خلال السنوات من ١٩٥٢/١٩٥٨ ٠

الانتاج بألاف الأطنان

١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
٩٤٧	١ر٠٩٧	١ر٢٣٧	١ر٣٧١	١ر٣٥١	١ر٤٦٦	١ر٥١٣

٢ — **الطــــوب :**

بلغ انتاج الطوب الاحمر سنة ١٩٥٨ حوالى ٩٠٠ مليــون

طوبة وبلغ انتاج الطوب الرملى الجبرى ١٦ مليون طوبة خلال نفس السنة .

٣ ـ الجبس والمصيص :

تضاعف انتاج الجبس والمصيص فى سنة ١٩٥٨ فبلغ ٣٦٠ ألف متر مكعب بينما كان فى سنة ١٩٥٣ ـ ١٨٦ ألف متر مكعب وبذلك زاد الانتاج المحلى من هذه الصناعة زيادة ملموسة .

٤ ـ الاخشاب :

بلغت رؤوس الاموال المستثمرة فى أخشاب البناء والباركيه ١٠٠ ألف جنيه ويبلغ الانتاج السنوى حوالى ٢٥٠ ألف متر مربع ويستوعب ماقيمته ٨ مليون جنيه من الاخشاب الخام والابلاكاج وسوف يمكن الاستغناء فى القريب عن جانب من هذه الاخشاب بعد انشاء مصنع الخشب الحبيبى والمضغوط والذى أدرج ضمن برنامج السنوات الخمس للتصنيع .

٥ ـ البلاط :

تنتج البلاد جميع أنواع البلاط المختلفة ويبلغ عدد المصانع الحالية نحو ٢٠٠ مصنع منها ٢٠ مجهز بأحدث الآلات والباقى يعمل بالطرق اليدوية وقد بلغ الانتاج ٢ر١ مليون متر فى سنة ١٩٥٧ من البلاط العادى ، ٨ر٠ مليون متر مكعب من البلاط الموزايكو فى سنة ١٩٥٧ و ١ر١ مليون متر مكعب فى سنة ١٩٥٨ من البلاط العادى ، ٧٥ر مليون متر مكعب من البلاط الموزايكو عن نفس السنة .

٦ - الزجـــاج :

خطت صناعة الزجاج خلال السنوات الاخيرة خطـــوات واسعة موفقة حتى بلغت منتجاتها حدا كبيرا من الجودة ممـا جعلها تضارع مثيلاتها المستوردة من حيث الدقة والاتقـــان بفضل استخدام الطرق الاوتوماتيـــكية وقد زاد الانتاج من ١٢٠٤٥ طن عام ١٩٥٢ الى ٣٠٠٠٠ طن عام ١٩٥٨ ٠

وفيما يلى بيان تطور الانتاج منذ عام ١٩٥٢ حتى الان :

(بالطن)

السـنة	زجاج نوافذ وبللور خام	قوارير متنوعة	أوانى وأكواب منزلية	لمبـات فوانيس	المجموع
١٩٥٢	٣ر٨٤٥	٣ر٥٠٠	٣ر٢٠٠	١ر٥٠٠	١٢ر٠٤٥
١٩٥٣	٣ر١٤٣	٤ر٢٠٠	٤ر٤٢٠	١ر٥٨٠	١٣ر٣٤٣
١٩٥٤	٥ر٩٠٠	٥ر٢٠٠	٥ر٦٠٠	١ر٦٠٠	١٨ر٣٠٠
١٩٥٥	٦ر٥٧٠	٤ر٠٩٠	٦ر٢٤٠	١ر٦٠٠	١٨ر٥٠٠
١٩٥٦	١٠ر٠٠٠	٤ر٣٠٥	٥ر٤٠٠	١ر٦٤٥	٢١ر٣٥٠
١٩٥٧	٧ر٨١٠	٤ر٢٠٠	٧ر٧٠٠	٢ر٨٠٠	٢٢ر٥٠٠
١٩٥٨	٨ر٧٠٠	٨ر٢٠٠	١٠ر٣٠٠	٢ر٨٠٠	٣٠ر٠٠٠

٧ - منتجات الاسمنت والاسبستوس :

كان الانتاج من المصنوعات الاسمنتية والاسبستوسيةسنة ١٩٥٢ لايتعدى ٢٥ ألف طن ثم تضاعف فى السنوات السبع الاخيرة فبلغ ١٣٢ ألف طن وذلك نتيجة لتعميم مياه الشرب بالبلاد ٠ وفيما يلى جدول يبين تطور الانتاج خلال السنوات الاخيرة بالطن :

السنة	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
منتجات أسمنتية	١٧ر٨٠٠	١٩ر٧٠٠	١٢ر٠٠٠	٢٥ر٧٣٠	٤٠ر٠٠٠	٨٠ر٠٠٠	٨٠ر٠٠٠
منتجات اسبستوسية	٦ر٤٥٠	٦ر٤٥٠	٨ر٠٠٠	١٣ر٧٥٠	٣٠ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠	٥٢ر٠٠٠

٨ - المنتجات الحرارية والخزفية :

توسعت المصانع القائمة فى الانتاج فتحول مصنع سورناجا الى شركة مساهمة وزيد رأس ماله من ٥٠ر٠٠٠ جنيه الى ٤٠٠ر٠٠٠ جم كما تكونت الشركة العامة لمنتجات الخزف والصينى فضلا عن مصانع كانيلا توس وغيرها من مصانع الحراريات وتنتج بعض هذه المصانع أدوات صحيه بدرجة لا تقل جودة عن الانواع المستوردة وفيما يلى جدول يبين التطور فى الانتاج خلال السبع سنوات الاخيرة بالطن :

السنة	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
طوب حرارى	٨ر٠٠٠	١٢ر٠٠٠	١٤ر٠٠٠	١٨ر٠٠٠	١٩ر٠٠٠	٤٥ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠
مواسير فخار	٤ر٠٠٠	٦ر٠٠٠	٧ر٠٠٠	٧ر٥٤٠	١٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	١٢ر٠٠٠

صناعة الألبان ومنتجاتها :

اتجهت سياسة الحكومة الى اعتبار صناعة الالبان ضمن الصناعات الهامة التى تهدف الى رفع مستوى الدخل القومى للبلاد ، فتقرر فى البرنامج التنفيذى لتخطيط السياسة الزراعية العامة النهوض

السريع بالثروة الحيوانية واتباع الطرق العلمية والعملية للعنـــاية بتربية الماشية ورعايتها وتوفير الغذاء الصالح لرفع مستوى انتاجها من اللبن .

وقد أمكن تقدير محصـــــول اللبن فى عام ١٩٥٧ بمقـــدار ١٫٤١٩٫٦٥٩ طنا من اللبن يضاف اليه ٤٥٠٠ طنا محصول ألبان الماعز والاغنام فيـكون المجمـــوع الكلى ١٫٤٢٤٫١٥٩ طنا مقـــابل ١٫٣٦٤٫١٠٩ طنا فى سنة ١٩٥٥ ويمكن توزيع اللبن على المنتجات المختلفة على النحو التالى بالطن :

		زيت ومسلى	جبن أبيض	جبن جاف	لبن شرب
سنة	١٩٥٥	٦٩٣٫٠١٤	٥١٤٫٤٤٥	١٨٫٠٠٧	١٣٨٫٦٤٣
«	١٩٥٧	٧١٢٫٠٨٠	٥٤٩٫٦٩٦	١٩٫٩٦٨	١٤٢٫٤١٦

وزاد انتاج الجبن المطبوخ (الشستر) فبلغ ٥٨٩ طنا فى ســنة ١٩٥٨ مقابل ٣٧٣ طنا فى سنة ١٩٥٧ و٣٦٠ طنا فى سنة ١٩٥٦. كما بلغ انتاج اللبن المبستر ٧١٠٠ طنا فى سنة ١٩٥٨ مقـــابل ٤٦٢٥ طنا فى سنة ١٩٥٧ و ٤٥١٦ طنا فى سنة ١٩٥٦ .

الصـــــابون

كانت هذه الصناعة فى بدء انشائها قاصرة على صابون الغسيل ولكنها تطورت أخيرا تطورا كبيرا بحيث أصبح انتاجها يشمل معظم أنواع الصابون بما فيها صابون الزينة ، وبلغت رؤوس الامـــوال المستثمرة فيها حوالى ٣ مليون جنيه كما سجلت هذه الصناعة زيادة

ملحوظة فى الانتاج خلال السنوات الماضية حتى بلغت رقما قياسيا هو ٩٠٫٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٥ وفيما يلى بيان بانتاج هذه الصناعة بالطن :

١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
٦٧٫٠٠٠	٥٥٫٠٠٠	٧٤٫٠٠٠	٩٠٫٠٠٠	٧٣٫٠٠٠	٧٥٫٠٠٠	٧٥٫٠٠٠

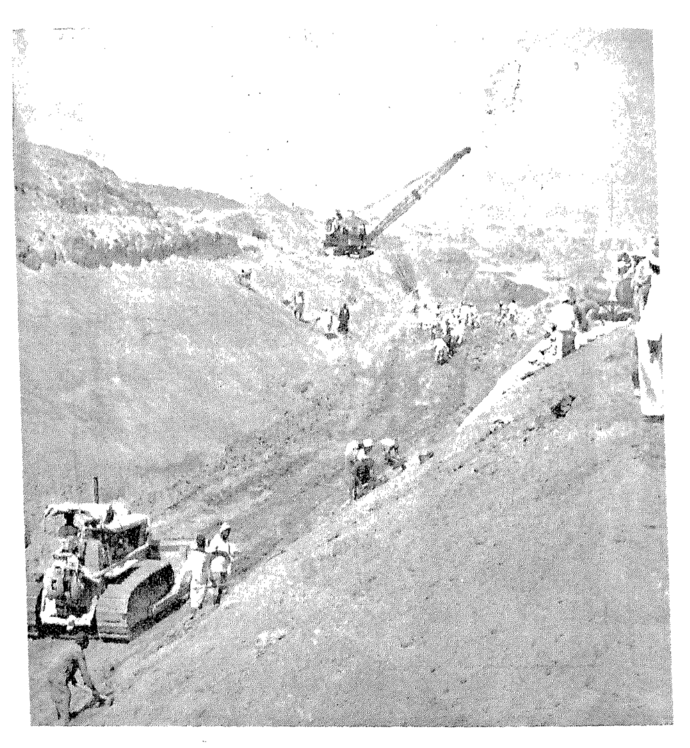
وقد زاد الوارد من الزيوت والشحوم المستعملة فى هذه الصناعة زيادة ملموسة اذ بلغ ٥١٫٢٢٦٫٨١٩ كيلوجراما فى سنة ١٩٥٧ مقابل ٣٦٫٦٥٩٫٥٣٨ كيلوجراما فى سنة ١٩٥٦ كما بلغت كميات زيت بذرة القطن التى تصرفها وزارة التموين للصابون أكثر من ضعف الكمية الموزعة فى الاعوام السابقة .

صناعة الاغذية المحفوظة

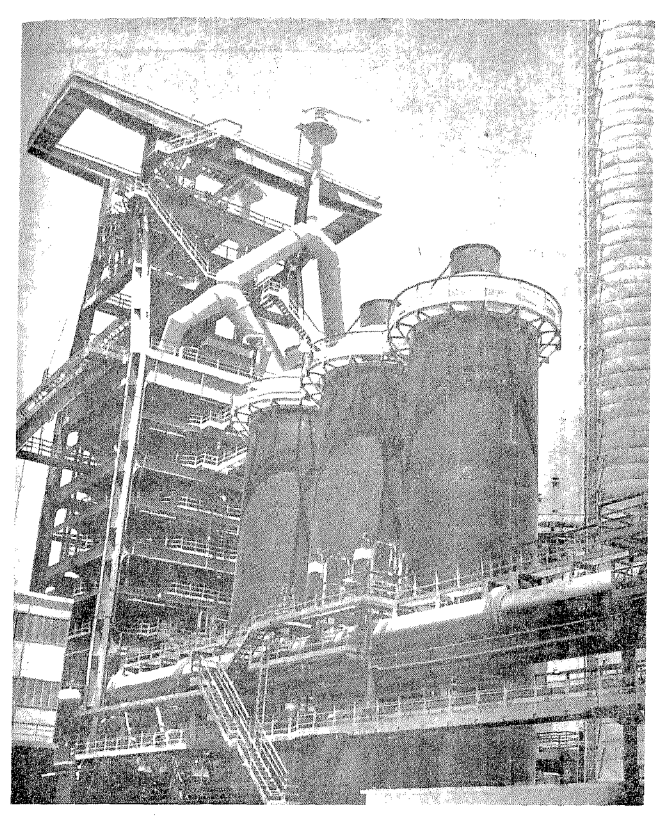
تتوافر لدى الاقليم الجنوبى محاصيل زراعية مختلفة من الخضر والبقول والطماطم والبصل والثوم والفاكهة التى تفيض عن الاستهلاك العادى ولذلك فقد وجهت الحكومة عنايتها نحو تشجيع المصانع التى تقوم بعملية حفظ وتجفيف المنتجات الفائضة وتصديرها الى الخارج وقد تمت اقامة عدة مصانع لحفظ الخضر والفاكهة او تجفيفها .

أولا — صناعة الحفظ :

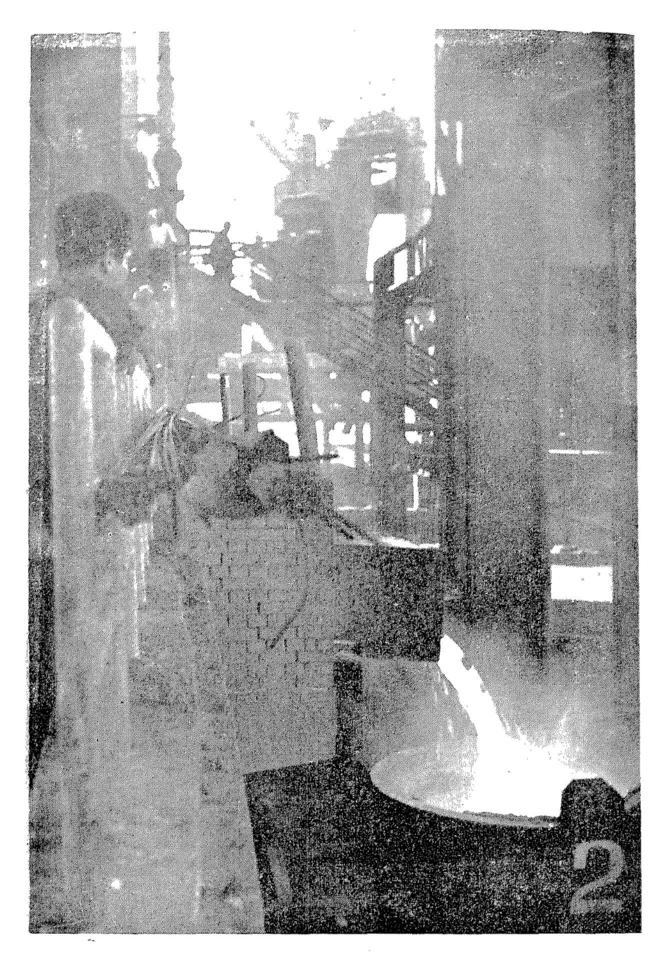
زاد انتاج الطماطم المحفوظة بنسبة ١٦٫٥٪ فى سنة ١٩٥٨ عنه



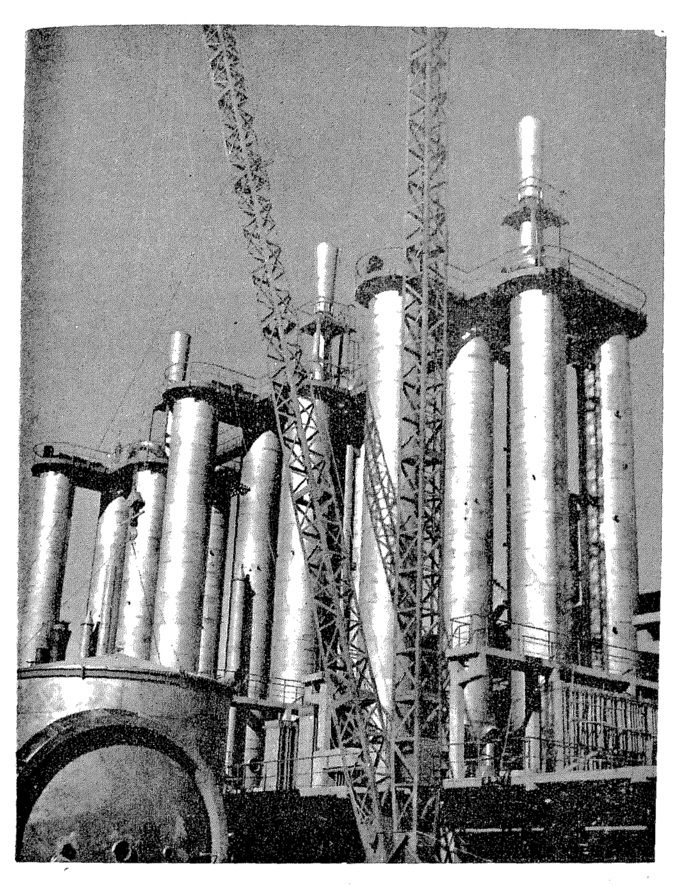
التعدين .. ثروة كبرى



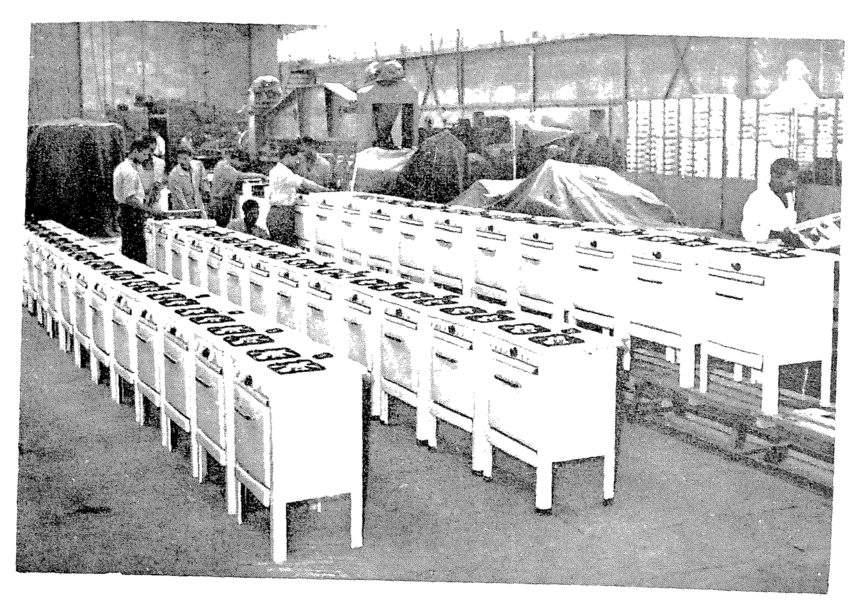
الحديد والصلب صناعة أساسية فى الاقليم الجنوبى



الحديد والصلب



صناعة السماد



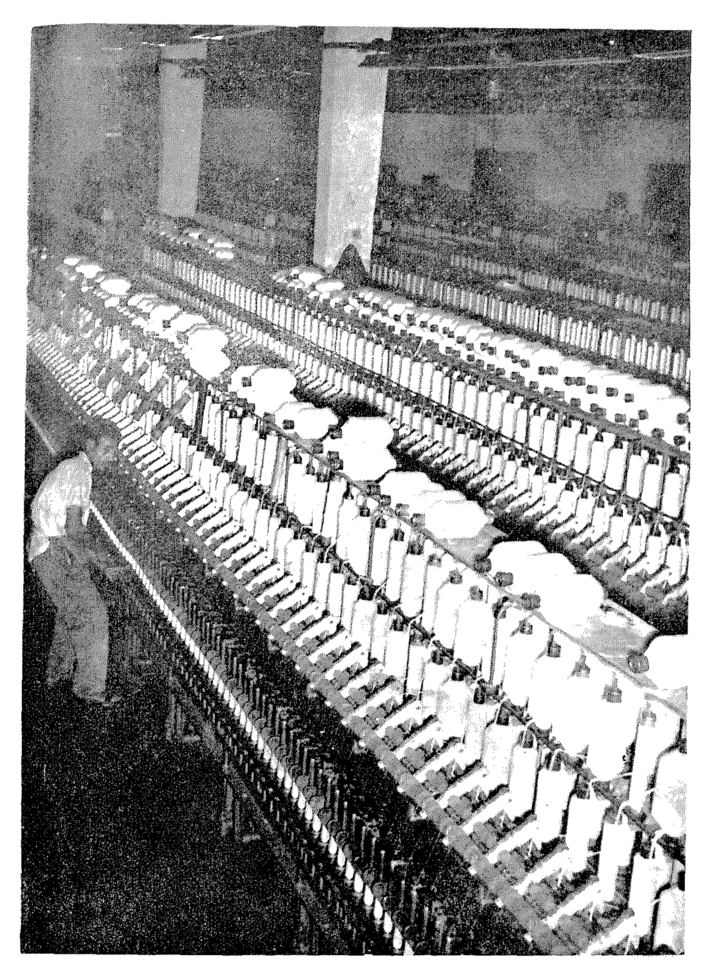
مواقد البوتاجاز

اطارات الكاوتشوك

أنابيب البوتاجاز

صناعة العدادات الكهربائية

صناعة آلات الحياكة



صناعة غزل ونسيج القطن

الصناعات الكهربائية

صناعة أقلام الرصاص

صناعة الجلود

معامل على أحدث طراز

فى سنة ١٩٥٧ وبنسبة ١٩٢٪ عن سنة ١٩٥٢ . وارتفع الانتاج من الخضر عموما بنسبة ٥٤٢٪ فى سنة ١٩٥٨ عنه فى سنة ١٩٥٢ ، كما استمر انتاج البقول بزيادة قدرها ٨٧ر٣٪ عما كان عليه فى سنة ١٩٥٢ كما زاد انتاج الشربات والمربات والفواكه المحفوظة فى سنة ١٩٥٨ بنسبة ٢٣٨٪ عنه فى سنة ١٩٥٢ كذلك بلغ انتاج اللحوم المحفوظة فى سنة ١٩٥٨ ٨٢٢ر٤٠٣ كيلوجراما فى مقابل ٦٦ر٧٣٣ كيلوجراما فى سنة ١٩٥٧ كما زاد انتاج اللحوم المحفوظة فى سنة ١٩٥٨ بمقدار ١١٣٢٪ عنه فى سنة ١٩٥٧ .

ثانيا ـ صناعة التجفيف :

ارتفع انتاج البصل المجفف فى عام ١٩٥٨ بنسبة ٢١٤ر٣ عنه فى سنة ١٩٥٢ .

كما سجل انتاج مسحوق الثوم ارتفاعا ظاهرا فزاد فى سنة ١٩٥٨ بمقدار ٢٠٠ ٪ عنه فى سنة ١٩٥٧ و١٥٢ ٠/٠ عنه فى سنة ١٩٥٢

هذا وقد أنشئت عدة مصانع لحفظ الجنبرى بلغت قدرتها الانتاجية حوالى ٢٥٠ طنا فى العام .

وقد استمرت صادراتنا من منتجات صناعة التجفيف والحفظ فى الزيادة اذ بلغت جملتها ٩٦٣ر٤ طن فى عام ١٩٥٧ مقابل ٠٠١ر٤ طن فى عام ١٩٥٦

الزيوت

بلغ انتاج الزيت فى موسم ١٩٥٨/٥٧ ، ٢٦٢ر١٠٠ طن مقابل ٨٥ر٧٤٢ طن فى موسم ١٩٥٧/٥٦ و١٥٠ ر٨٥ طن فى موسم

١٩٥٦/٥٥ ،وتستورد وزارة التموين مايقرب من ٢٠٫٠٠٠ طن لسد حاجة البلاد سنويا ٠

وبلغ انتاج الكسب فى موسم ١٩٥٨/٥٧ ، ٥٣٤٫٠٠٠ طن مقابل ٤٥٧٫٠٠٠ طن فى موسم ١٩٥٧/٥٦ و٤٥٩٫٥٠٧ طن فى موسم ١٩٥٦٫٥٥

وبلغ انتاج المسلى الصناعى (الزيوت المهدرجة) فى عام ١٩٥٨ — ١١٫٦٧٩ طنا مقابل ٣٫٠٩٩ طنا فى عام ١٩٥٧ و ١١٫٣٣٧ طنا فى عام ١٩٥٦

الورق والطباعة

أولا — ازدهرت صناعة الورق(١) فى السنوات الاخيرة ازدهارا كبيرا فزاد الانتاج من حوالى ٢٠٫٠٠٠ طن عام ١٩٥٠ الى حوالى ٤٠٫٠٠٠ طن عام ١٩٥٨ وبلغ لأس المال المستثمر فى هذه الصناعة أكثر من مليون جنيه ٠

وقد كانت هذه الصناعة قاصرة على انتاج بعض أنواع محددة من الورق الكرتون أما الان فقد تعددت هذه الانواع وأصبحت تشمل الكثير من احتياجات البلاد من ورق الكتابة والكرتون واللف وغيرها من الانواع الاخرى وفيما يلى بيان هذه المنتجات ٠

(١) انظر الجدول ص ٦٧

تطور انتاج الورق

الصنف بالطن	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
كرتون	٥ر١٥٥	٦ر٤٩٠	٦ر٧٣٩	٩ر٢٦٣	٩ر٠٨٣	٩ر٢٧٥	٩ر٧٥٠
باستيل ومانيلا	٣٢٥	٩٦٠	٣٣٨	١ر١١٣	٦٩٣	٨٣٦	٨٥٠
طبع أبيض	١٨	٧٥	٥٨	٤٢٢	٢ر١٥٥	٣ر٠٤٧	٤ر٥٠٠
غلاف	٨٥٥	٤٩٠	٥٢٠	٥٨٦	١ر٣٢٣	٢ر١٥٤	٢ر٤٠٠
لف	٧ر١٠٠	٣ر٣٤٨	—	٣ر٥٩٧	٤ر٠٦١	٥ر٢٦٧	٥ر٧٠٠
كرافت	٥٦	١٧٠	٣٤٥	٤٤٤	٢ر١٠٩	٢ر٨٢٥	٢ر٩٠٠
تقليد كرافت	١ر٠٨٠	٩٠٥	١ر٩٢٠	٢ر٣٥٧	١ر٦٩٧	٣ر٠٤٣	٣ر١٠٠
كراونا	١ر٠٨٠	١ر٢٧٨	٢ر٨٤٥	٢ر٠٤٥	٢ر١٣١	٢ر٨٦٧	٢ر٩٠٠
أنواع أخرى	٤ر٥٧٦	٦ر٦٣٨	١١ر٤٤٢	٨ر٠٠٣	٩ر٠٣٣	٩ر١٤٥	٨ر٩٠٠
الجملة	٢٠ر٢٤٥	٢٠ر٣٥٤	٢٤ر٢٠٣	٢٨ر٨٣٠	٣٢ر٢٨٥	٣٨ر٤٥٩	٤١ر٠٠٠

هذا وقد انشئت شركتان لصناعة الورق احداهمـا وهى الشركة المصرية لصناعة اوراق التعبئة وتقوم بصنع ورق التعبئة (كرافت) الذى يعتبر من أهم الاصناف التى تحتاج اليها السوق المحلية والثانية وهى الشركة العامة لصناعة الورق(راكتا) وتقوم بانتاج أوراق الكتابة والطباعة .

ثانيا ـ سجلت سوق الطباعة نشاطا محسوسا فى السنوات الاخيرة نظرا لاستمرار ظاهرة التقدم المطرد فى حركة النشر والاعلان ،ويقدر عدد المؤسسات المشتغلة بصناعة الطبع والنشر والصناعات المتصلة بهما بحوالى ١٦٢ مؤسسة

الباب الثانى

التقدم الزراعى فى الاقليم المصرى

التقدم الزراعى

تبلغ مساحة الاقليم المصرى حوالى ٢٤٠ مليون فدان يزرع منها مايقرب من ٦ مليون فدان وقد بقيت المساحة المنزرعة ثابتة خلال النصف قرن الاخير دون تغير بالرغم من تزايد عدد السكان زيادة لاتتناسب مع نمو الموارد الاخرى للبلاد مما أدى الى هبوط مستوى المعيشة وانخفاض متوسط دخل الفرد ٠

لهذا عمدت حكومة الثورة الى النهوض بالزراعة والارتقاء بها فوضعت لذلك سياسة زراعية تقوم على أسس مدروسة وخطة علمية محددة فيها الطريق الى التوسع الزراعى واستغلال الموارد الى أقصى امكانياتها بما يؤدى الى زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة ٠

ولقد انتهجت الحكومة فى هذه الخطة طريقين :

أولهما ــ **التوسع الرأسى :**

وذلك بالعمل على زيادة الانتاج الزراعى للرقعة المزروعة عن طريق تهيئة التربة وتوفير الاسمدة والتخلص من العوامل التى تؤدى الى ضعفها وتوفير السلالات الممتازة من النباتات من حيث ضخامة الناتج أو مقاومتها للامراض وتحسين عمليات الخدمة ،وكذلك العمل على حماية الحاصلات الزراعية من فتك الحشرات والآفات وتوفير المواد اللازمة لهذا الغرض الى جانب تنويع الانتاج وتوجيهه الى النواحى الاكثر ادرارا للربح ٠

ثانيهما : **التوسع الافقى :**

ويهدف الى اضافة مساحات جديدة من الاراضى الصالحة للزراعة الى المساحة الموجودة حاليا ومن الواضح أن هذه الخطة تعتمد أساسا على الوسائل العلمية والفنية التى تكفل تسوية الارض وتوفير الماء العذب اللازم وغير ذلك من العمليات التى تهدف الى خلق أرض جديدة قابلة للزراعة ومن أهم العوامل التى تؤدى الى هذا التوسع : البدء فى تنفيذ مشروع السد العالى وهو يعمل أساسا على توفير مياه الرى لمساحة قدرها ٢ مليون فدان من الاراضى المستصلحة بما يزيدأرضنا الزراعية بنسبة ٣٠ ٪ كما يؤدى هذا المشروع الى التحكم فى مياهالنهر وامكان توفيرها على مدار السنة فضلاعن الاطمئنان علىمقدار المحاصيل التى تعتمد علىالمياه كمحصول الارز ٠ هذا الاضافة الىالطاقةالكهربائية التى سيتم توليدها من المشروع وهى تقدر بحوالى ١٠ مليارات كيلووات ساعة فى السنة مما يخلق صناعات جديدة ويزيد من قوة انتاج الصناعات القائمة ، وسوف يحقق ذلك زيادة فى الدخلالقومى تقدر بحوالى ٢٥٥ مليون جنيه ٠

وبالاضافة الى ذلك فقد اتجه النظر الى استغلال المياه الجوفية بمنطقة جنوب الدلتا والتى تقدر بنحو مليار من الامتار المكعبة ، وقد تقرر لذلك انشاء ١٧٠ منطقة آبار جملة تكاليفها٢ مليون جنيهلتحقيق ضمان رى صيفى للاراضى لاتقل مساحتها عن مائةألف فدان وسيؤدى هذا العمل الى ضمان توصيل المياه الى الاراضى المزروعة فى الفترة الحرجة للقضاء على متاعب الرى التى كانت تسبب نقصا فى غلة المحاصيل ، كما انه يتيح الفرصة لتنويع هذه المحاصيل والاكثار من زراعة الاصناف المجزية كالارز والقصب والفواكه والخضروات وغير ذلك ، كما تقرر استغلال المياه الجوفية التى توجد فى المنطقة الصحراوية الواقعة علىجانبى طريق القاهرة ـ الاسكندريةالصحراوى وتقدر المساحة التى يمكن أن تنتفع بهذه المياه بنحو ٢٠ ألف فدان ٠

كذلك تتجه النية الى الاستفادة من المياه الجوفية في الواحات وبرج العرب ودلتا وادى العريش ورفح ٠

وبغية العمل على زيادة الرقعة الزراعية والتوسع فى استصلاح الاراضى الصحراوية واستغلالها فقد صدر فى ١٩٥٩/٤/١ القرار الجمهورى رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٥٩ بانشاء الهيئة العامة لتعمير الصحارى لتقوم بحصر الإراضى الصحراوية القابلة للاصلاح ورسم السياسة العامة لاستصلاح هذه الاراضى وزراعتها واستغلالها وتعميرها والتصرف فيها وكذلك لتقوم بمشروعات الرى والصرف واستغلال المياه الجوفية وتنمية الثروة الحيوانية وتكوين الانظمة التعاونية التى تتلاءم مع البيئة ٠

ولعل من أهم مشروعات تعمير الصحراء مشروع الوادى الجديد الذى ينطوى على استصلاح جزء كبير من الصحراء وادخاله ضمن الاراضى الزراعية ٠

الوادى الجديد :

تعاقبت على الصحراء المصرية عهود ازدهرت فيها بعض مناطقها ازدهارا كبيرا حتى قيل انه كان يقطنها اعداد تقدر بالملايين ويؤكد ذلك مايوجد فى هذه المناطق من آثار قديمة وما نقش عليها من قصص تاريخية وما يوجد بها من آبار حفرت فى تلك الايام واكتشفت أخيرا واستعملها الاهالى بعد تطهيرها فأنتجت كمية وافرة من المياه ٠

وتتركز هذه المناطق بصفة خاصة فى الواحات الخارجة والداخلة وسيوه والفرافرة وتبلغ مساحتها ملايين الافدنة وتكاد تكون بعض أراضيها مستوية تماما وبعضها يشبه الارض الشراقى المعروفة بوادى

النيل ، ويمكن القول بأن هذه الاراضى من السعة والصلاحية بحيث تعتبر أنها العامل المحدد لامكانيات الزراعة فى الصحارى ولذلك فان البحث عن المياه واستخراجها بأفضل الوسائل العلمية الحديثة هو أساس عملية التعمير فيها •

ويهدف هذا المشروع الى :

١ ـ التوسع الزراعى ورفع مستوى المعيشة بهذه المنطقة •

٢ ـ وضع تخطيط يتمشى مع احتياجات البلاد للاستهلاك المحلى •

٣ ـ وضعت أولوية فى المحاصيل حسب كل منطقة على أن تزرع فيها الفاكهة والخضروات والحبوب وتربى الماشية •

٤ ـ وضع تخطيط عام لكل منطقة مع مراعاة مدى اعتمادها على سياسة محصول واحد أو التخصص فى محصولين أو أكثر •

٥ ـ وضع تخطيط لأفضل الطرق فى اصلاح الاراضى بمجهودات الحكومة أو توزع على الراغبين فى اصلاحها تحت اشراف الحكومة •

وقد رسمت السياسة لكل منطقة بحيث تتفق مع النظام العام لانشاء مجتمع ديمقراطى اشتراكى تعاونى فى هذا الوادى الجديد •

وقد اتضح من نتائج التحليل الكيماوى أن مياه العيون فى مناطق الوادى الجديد صالحة للرى بدرجة عالية وان التربة تحتوى على نسبة عالية من الاملاح الذائبة كما ان كربونات الكلسيوم موجودة بنسبة متوسطة تسهل استصلاح هذه الاراضى وغسلها •

زيادة الانتاج الزراعى :

بلغت المساحة المزروعة من القطن سنة ١٩٥٢ ـ ١٩٤٩ر٩٠٤ر١ فدان أنتجت ٦٨٥ر٩٢٤ر٩ قنطار بمتوسط ٢٠ر٥ قنطار للفدان وعلى الرغم

من نقص مساحة سنة ١٩٥٨ عن مساحة سنة ١٩٥٢ بحوالى ٦٢ ألف فدان فان الزيادة فى متوسط الفدان بلغت ١٦ر٠ قنطار وقد بلغت مساحة ١٩٥٩ ـ ٧٦٠ر٢٨٧ر١ فدانا أنتجت ٠٠٠ر١١٢ر١٠ قنطارا بمتوسط ٧ر٥ قنطار للفدان

وكانت المساحة المزروعة من القمح فى سنة ١٩٥٢ـ ٠٠٥ر٤٠١ر١ فدان أنتجت ٤٠٧ر٣٦٠ر٧ أردبا بمتوسط ١٨ر٥أردب للفدانفوصلت المساحة فى سنة ١٩٥٩ الى ٦٧٥ر٤٧٤ر١ فدانا انتجت ٠٠٠ر٦٢٢ر٩ أردبا بمتوسط ٥٢ر٦ أردب للفدان ، ولقد زاد انتاج الفدان فى سنة ١٩٥٩ ٣٤ر١ أردب بنسبة ٢٦ ٪ تقريبا وزاد الانتاج الكلى للمحصول بنسبة ٣٣ ٠/٠ بينما لم تتجاوز الزيادة فى المساحة ٦٧٠ر٧٣ فدانا بنسبة ٥ ٠/٠

وبينما كانت مساحة الارزسنة ١٩٥٢ ـ ٦٩ر٣٧٣ فدانا ٨٢٩ر٥٤٦ر ضريبة بمتوسط ٤٦ر١ ضريبة للفدان وصلت مساحته فى سنة ١٩٥٩ الى ١٥٣ر٧٢٩ فدانا أنتجت ٠٠٠ر٦٠٥ر١ ضريبة بمتوسط ٢ر٢ ضريبة للفدان وبينما نجد أن مساحة أرز سنة ١٩٥٩ زادت بنسبة ٩٥ ٠/٠ نجد أن المحصول الكلى زاد بنسبة ١٩٣ ٠/٠

وكانت مساحة القصب فى سنة ١٩٥٢ ٤٠٥ر٩٢ فدان أنتجت ٠٦٥ر٥٦١ر٧٢ قنطارا بمتوسط ٧٨٥ قنطارا للفدان فوصلت هذه المساحة فى سنة ١٩٥٩ الى ٣٤٦ر١١١ فدان أنتجت ٠٠٠ر٤٩٢ر٩٢ قنطارا بمتوسط ٨٣٣ قنطارا أىان الزيادة فى المساحةبلغت ٠٣١ر١٩ فدان بنسبة ٢٠ ٪ بينمابلغت الزيادة فيجملة المحصول٩٣٥ر٩٣٠ر١٩ قنطارا بنسبة ٢٨ ٠/٠

أما انتاجنا من محصول البصل وهو ثالث محاصيل التصدير فكان ٩٣٨ر٥ ألف قنطار فى سنة ١٩٥٢ فوصلالى ٤٩٩ر١٢ ألف قنطار فى

سنة ١٩٥٩ بزيادة قدرها ٥٦١ر٦ ألف قنطار بنسبة قدرها ١١٢٪ .

أما مساحة الخضروات فقد كانت فى سنة ١٩٥٢ـ ٨٨١ر٢٦٠ فدانا أنتجت ٣٤٠٠٠ر٨٣٤ر١ طن فوصلت فى سنة ١٩٥٩ ـ ٠٢٧ر٤٧٤ فدانا أنتجت ٢٥٠٠٠٠ر٣ر٢٥٠ طنا أى أن الزيادة فى المساحة بلغت١٤٦ر٢١٣ فدانا بنسبة ٨٢ ٠/٠ كما أن جملة المحصول زادت ٤١٦٠٠٠ر١ر٤١٦ طن بنسبة ٨٠ ٪ تقريبا .

أما البطاطس فقد كانت مساحتها فى سنة ١٩٥٢ ـ ٦٩٢ر٢٤أنتجت ٢٣٥ر١٢٥ طن وقد وصلت هذه المساحة فى سنة ١٩٥٩ ـ ٠٠٠ر٥١ فدان بزيادة قدرها ٣٠٨ر٢٦ فدانا بنسبة ١٠٦ ٪ وأنتجت مساحة سنة ١٩٥٩ ـ ٠٠٠ر٣٤٢ طن بزيادة قدرها ٧٦٥ر٢١٦ طنا بنسبة قدرها ١٧٢ ٪ تقريبا .

وكانت مساحة الفاكهة فى سنة ١٩٥٢ ـ ٦٦٤ر٩٢ فدانا أنتجت ٠٠٠ر٨٩٣ طن وبلغت فى عام ١٩٥٨ ـ ٢٢٤ر١١٥ فـدانا بزيادة قدرها ٥٦٠ر٢١ فدانا بنسبة ٢٣٪ وقد أنتجت مساحة ١٩٥٨ ـ ٠٠٠ر٩٨٨ طن بزيادة قدرها ٠٠٠ر٩٥ طن بنسبة قدرها ١٠٦٪

وكان من آثار زيادة انتاجنا الزراعى أن قلت الكميات المستوردة من القمح فانخفضت الى ٣٠٩ر٤٠٢ر١٩ جنيها فى سنة ١٩٥٧ ثم الى ٠٠٠ر٧٤٨ر١٧ جنيها فى سنة ١٩٥٨ بعـد أن كانت قيمتهـا ٢١٥ر٥٩٧ر٣٢ جنيها فى سنة ١٩٥٢ .

وقلت قيمة المستورد من الذرة الشامية فبعد أن كان ٧٠٨ر٨٦٩ر١ جنيها فى سنة ١٩٥٢ أصبح ٤٦٤ر٨١١ر١ جنيها فى سنة ١٩٥٧ ثم ٠٠٠ر١٨١ر١ جنيها فى سنة ١٩٥٨ .

وقد استوردنا ٥٧٫٥٩٠ طن فاكهة فى سنة ١٩٥٢ قيمتها ٣٫٣٤٧٫٢٣١ جنيه فانخفضت الى ٣٢٫٠١٦ طنا فى سنة ١٩٥٧ قيمتها ١٫٧٤٧٫٦١٢ جنيها وانخفضت فى سنة ١٩٥٨ الى ٢٥٫٢٧٨ طنا قيمتها ١٫١٢٢٣٫٠٠٠ جنيها ٠

كما انخفض استيرادنا للالبان ومستخرجاتها الى٢٨٠٧ طنا قيمتها ٦٤٣ ألف جنيه بعد أن كانت الكمية المستوردة منه تبلغ ٦٩٧٩ طنا قيمتها ١٫٦٩١٫٣٨٧ جنيها فى سنة ١٩٥٢ ٠

وترتب على زيادة الانتاج الزراعى فى سنوات الثورة زيادة فى صافى الدخل الزراعى وبالتالى فى صافى نصيب الفرد من المشتغلين بالزراعة وعائلاتهم ٠

فاذا اعتبرنا سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ هى سنة المقارنة ورقمها النسبى ١٠٠ وهى التى بلغ صافى الدخل الزراعى فيها ٢٥٢ مليون جنيه وبلغ صافى دخل كل فرد من المشتغلين بالزراعة وعائلاتهم ٢٣ جنيها فى السنة ٠

فان صافى هذا الدخل قد بلغ فى سنة ١٩٥٧/٥٦ — ٣٧٥ مليون جنيه ورقمها النسبى ١٤٩ وقد ارتفع تبعا لذلك صافى دخل كل فرد من المشتغلين بالزراعة وعائلاتهم الى ٣٥ جنيها فى سنة ١٩٥٧/٥٦ أى ان السياسة المرسومة لزيادة الانتاج الزراعى فى البلاد عن طريق المشروعات التى قامت بها حكومة الثورة لرفع مستوى انتاج البلاد من جميع الحاصلات الزراعية قد بدت آثارها الملموسة ٠

وتعمل الحكومة جاهدة على استغلال جميع الامكانيات الزراعية لتصل الى الطاقة الانتاجية الكاملة وتنسيق شتى فروع الاستغلال داخل اطار واحد يهدف الى زيادة الدخل الزراعى العام بحيث تتمشى النهضة الزراعية جنبا الى جنب مع النهضة الصناعية دون أن تتعرض

البلاد للهزات الاقتصادية التى تنتج عن زيادة دخل المشتغلين بالقطاع الصناعى واجتذاب العاملين بالزراعة اليها وعدم مسايرة الانتاج الزراعى يتضمن مشروعات تنفيذية مرتبط بعضها بالبعض الآخر فى رباط وثيق تدفع بهذا الانتاج الى مستوى لائق به •

ووضعت مشروعات لتحسين نواحى التربة وخاصة ضعيفة الانتاج منها واصلاح الاراضى البور التى تعطل الاراضى الزراعية والمتاخمة للوادى حتى يمكن استغلالها والافادة منها فى زيادة الرقعة المزروعة وقدر لذلك ١٫٠١٧٫٥٦١ جنيها على مدى خمس سنوات •

وقد اشتركت وزارة الاشغال مع وزارة الزراعة فى وضع تحسين وسائل الرى والصرف وتعميم الصرف الفعلى مما يوفر ١٢ ٪ من المساحة المزروعة التى تشغلها المصارف المكشوفة وتقدر بحوالى ١٠٠ ألف فدان وتقوم بمائتى مليون جنيه •

وتضمنت سياسة الحكومة وسائل تعميم التقاوى المنتقاة فى كافة المحاصيل واحلالها محل المتدهور من أصنافها عن طريق اكثار تقاويها فى حقول الوزارة ، وفى الاراضى الحكومية الاخرى وأراضى الهيئات الزراعية للحصول على أكبر قدر من التقاوى التى يمكن أن توزع على الزراع ضمن برنامج زمنى محدد الخطوات •

ولم تغفل هذه السياسة دور تنويع الحاصلات الزراعية فى ايجاد التوازن فى الانتاج الزراعى دون الاقلال من شأن القطن(١) كمحصول رئيسى للبلاد يشغل المركز المرموق فى الاقتصاد القومى فرسمت الخطة لانتاج شتلات الفاكهة التى تكفى لزراعة ١٠٠ ألف فدان والتى تقرر أن تخصص ثمارها للتصدير والتصنيع وكذلك أصناف من الخضر للاغراض نفسها بخلاف زراعة ٥٠ ألف فدان من نباتات التيل

---

(١) الجداول ص ٨٠ — ٨٥

والجوت والالياف الاخرى لسد حاجة البلاد من العبوات المختلفة ويتكلف هذا البرنامج ٩٫٧٠٠٫٥٦٨ جنيها على مدى ٨ سنوات ٠

ولا تخفى ماتسببه الآفات للحاصلات الزراعية المختلفة من أضرار وخسائر تصل الى مايزيد على ٦٢ مليون جنيه فى السنة يخسرها الاقتصاد القومى ، نتيجة التلف الذى يصيبها سواء فى الحقل أو أثناء التشوين والتخزين فاتخذت لذلك الخطوات الرئيسية والتفصيلية لمقاومة الآفات على مدار السنة وعلى جميع الحاصلات الزراعية ٠

كما رسم أيضا للثروة الحيوانية الطريق الذى يمكن من النهوض بها

ونظرا لتباين الظروف الجوية والبيئة فى المناطق المختلفة فقد تقرر انشاء محطات بحوث وتجارب اقليمية موزعة فى مختلف جهات الاقليم المصرى لاجراء شتى البحوث لكى يعمل الاخصائيون تحت الظروف البيئية المحلية التى ينتجون الاصناف والسلالات فيها وتتكون حقولا للتجارب ومزارع لاكثار التقاوى النقية - وعاملا من عوامل تذليل المشاكل الزراعية المحلية ، وقدر لانشاء هذه المحطات وعددها سبعة مبلغ ٢٫٨٢٥٫٨٠١ جنيها من برنامج تحسين التقاوى خلال خمس سنوات ٠

والثروة السمكية فى بلادنا ثروة بكر ومجهولة ولذلك فقد تم وضع الاسس التى تتبع لاكتشاف مواطن الاسماك فى البحار وتنميتها فى البحيرات وتنظيم وسائل للارتقاء بحرفة الصيد لتساير أمثالها فى

الدول الاجنبية لتوفير مصدر من مصادر الغذاء البروتينى الحيـوانى للشعب وقد أخذت هذه السياسة فعلا سبيلها الى التنفيذ وعلى ضوء مايقوم به الاخصائيون من شعبنا وشعب يوغوسلافيا الصـديق من أبحاث على ظهر المراكب اليوغوسلافية الاربعة التى تعمل على امتداد شواطئنا فى البحرين الاحمر والابيض - ستنشـــأ شركات مصرية لاستغلال هذه الموارد الهامة .

وفيما يلى جـــداول توضح الانتاج الزراعى لأهم الحاصلات :

القطن

السنة	المساحة فدان (بالالف)	جملة المحصول قنطار (بالالف)
٥١/٥٢	١ر٩٦٦	٩ر٩٢٢
٥٢/٥٣	١ر٣٢٤	٧ر٠٨٢
٥٣/٥٤	١ر٥٧٩	٧ر٧٤٦
٥٤/٥٥	١ر٨١٥	٧ر٤٣٧
٥٥/٥٦	١ر٦٥٣	٧ر٢٣٠
٥٦/٥٧	١ر٨١٩	٩ر٠٢١
٥٧/٥٨	١ر٩٠٤	٩ر٩٢٥
٥٨/٥٩	١ر٧٦٠	١٠ر١١٢

الارز

السنة	المساحة	جملة المحصول أرز شعير ضريبة بالألف	 أرز أبيض طن (بالالف)
٥٢/٥١	٣٧٣	٥٤٦	٣٥٥
٥٣/٥٢	٤٢٢	٦٩٠	٤٤٨
٥٤/٥٣	٦٠٩	١ر١٨٣	٧٦٨
٥٥/٥٤	٥٩٩	١ر٣٨٥	٩٠٠
٥٦/٥٥	٦٩٠	١ر٦٦٥	١ر٠٤٨
٥٧/٥٦	٧٣٠	١ر٨٠٨	١ر١٧٥
٥٨/٥٧	٥١٨	١ر١٤٤	٧٤٤
٥٩/٥٨	٧٢٩	١ر٦٠٥	١ر٠٤٣

القمح

السنة	المساحة فدان (بالالف)	جملة المحصول أردب (بالالف)
٥٢/٥١	١ر٤٠٢	٧ر٢٦٠
٥٣/٥٢	١ر٧٩٠	١٠ر٣١١
٥٤/٥٣	١ر٧٩٤	١١ر٥٢٩
٥٥/٥٤	١ر٥٢٣	٩ر٦٧٦
٥٦/٥٥	١ر٥٧٠	١٠ر٣١٦
٥٧/٥٦	١ر٥١٤	٩ر٧٨١
٥٨/٥٧	١ر٤٢٤	٩ر٤١٤
٥٩/٥٨	١ر٤٧٤	٩ر٦٢٢

البصل

السنة	جملة المحصول قنطار (بالالف)
٥٢/٥١	٥ر٩٣٨
٥٣/٥٢	٦ر٧٥٢
٥٤/٥٣	٨ر٤٤٠
٥٥/٥٤	٩ر٢٣٢
٥٦/٥٥	٨ر٩٥٩
٥٧/٥٦	١٠ر٧١٧
٥٨/٥٧	١٠ر٢٨٥
٥٩/٥٨	١٢ر٤٤٩

القصب

السنة	المساحة فـــدان	جملة المحصول طن (بالألف)
٥٢/٥١	٩٢ر٤٠٥	٣ر٢٦٠
٥٣/٥٢	١٠٤ر٠٠٧	٣ر٦٩٠
٥٤/٥٣	١١٤ر٨٨٤	٤ر٢٢٢
٥٥/٥٤	١١٠ر٩١٠	٤ر١٤٥
٥٦/٥٥	١٠٩ر٧٥٠	٤ر٠٨٥
٥٧/٥٦	١٠٩ر١١٣	٤ر١٠٠
٥٨/٥٧	١١٣ر٢٣١	٤ر٢٢٣
٥٩/٥٨	١١١ر٤٣٦	٤ر١٥٥

الذرة الشامية

السنة	المساحة فدان (بالالف)	جملة المحصول أردب (بالالف)
٥٢/٥١	١ر٧٠٣	١٠ر٧٥٧
٥٣/٥٢	٢ر٠١٥	١٣ر٢٣٧
٥٤/٥٣	١ر٩٠٤	١٢ر٥١٩
٥٥/٥٤	١ر٨٣٣	١٢ر٢٤١
٥٦/٥٥	١ر٨٣٥	١١ر٨٠٣
٥٧/٥٦	١ر٧٦٨	١٠ر٦٧٩
٥٨/٥٧	١ر٩٥٥	١٢ر٥٥٩
٥٩/٥٨	١ر٨٥٨	١٠ر٩٥٩

الذرة الرفيعة

السنة	المساحة فدان بالآلاف	جملة المحصول أردب بالآلاف
٥٢/٥١	٤٣٢	٣ر٧٣٢
٥٣/٥٢	٤٨٥	٤ر١٥٥
٥٤/٥٣	٤٥٧	٣ر٩٢٢
٥٥/٥٤	٤٣٧	٣ر٨٣٥
٥٦/٥٥	٤٧٨	٤ر٢٤٠
٥٧/٥٦	٤٤٨	٤ر٠٤٣
٥٨/٥٧	٤٢٣	٣ر٨٨٠
٥٩/٥٨	٤٦٦	٤ر٥٠٦

الفول

السنة	فدان (بالألف)	أردب (بالف)
٥٢/٥١	٣٥٥	١ر٦١٠
٥٣/٥٢	٢٩٨	١ر٣٤٧
٥٤/٥٣	٣٠٩	١ر٥١٦
٥٥/٥٤	٣٥٨	١ر٦٩٣
٥٦/٥٥	٣٣٦	١ر٣٢٨
٥٧/٥٦	٣٥٥	١ر٦٣٧
٥٨/٥٧	٣٥٩	١ر٦٧٨
٥٩/٥٨	٣٥٤	١ر٣٤٢

العدس

السنة	المساحة فدان (بالألف)	جملة المحصول أردب (بالألف)
٥٢/٥١	٥٧	١٩٨
٥٣/٥٢	٦٩	٢٩٥
٥٤/٥٣	٨٦	٣٧٥
٥٥/٥٤	٨٠	٣٠٧
٥٦/٥٥	٨٢	٢٩٧
٥٧/٥٦	٨٢	٣٣١
٥٨/٥٧	٧٣	٢٦٤
٥٩/٥٨	٧٨	٣٠٠

البطاطس

السنة	المساحة فدان بالالف	جملة المحصول طن بالالف
٥٢/٥١	٢٤	١٥٣
٥٣/٥٢	٢٧	١٨٦
٥٤/٥٣	٣٢	٢٢٤
٥٥/٥٤	٢٨	١٨٢
٥٦/٥٥	٣٣	٢٣٤
٥٧/٥٦	٣٦	٢٤٠
٥٨/٥٧	٣٤	٢٣٠
٥٩/٥٨	٥١	٣٤٢

الباب الثالث

التجارة الداخلية

التجارة الداخلية

عملت الحكومة على الاستفادة من كافة النظم الحديثة وتطبيقها بما يتفق وظروف البلاد ، وقد حققت ولا شك فى هذا المضمار تقدما ملحوظا بالنسبة للاقتصاد الداخلى حيث أخذت الحكومة بسياسة التوجيه الاقتصادى لتنمية موارد البلاد وزيادة دخلها القومى ولرفع مستوى معيشة السكان ٠

وقد اعتمدت الحكومة على الاسس الآتية فى تنفيذ هذه السياسة:

١ ـ وضعت أسس التخطيط فى كل من القطاعات وحددت الاهداف وأعدت الوسائل التى تؤدى اليها ، وليس ذلك لتوحيد التوازن الاقتصادى فحسب وانما لاحراز نمو سريع فى الاقتصاد يصل الى أقصى زيادة ممكنة فى معدل التنمية الاقتصادية فى حدود ظروفنا الاجتماعية وامكانياتنا الطبيعية وكفايتنا الانتاجية ولهذا أنشىء المجلس الأعلى للتخطيط ولجنة التخطيط وهيئة السنوات الخمس للصناعة والمؤسسة الاقتصادية ٠ ويجرى رسم خطة شاملة للاقتصاد القومى توزع بمقتضاها موارد البلاد على مختلف المشروعات على أساس أسبقيات معينة ، كما أفردت للميزانية الائتمانية اعتمادات كبيرة فى الميزانية العامة للاقليم

٢ ـ اتباع النظام الاشتراكى التعاونى كنظام يجمع بين مزايا مختلف النظم الاقتصادية الاخرى ويوافق ظروف البلاد الاقتصادية والاجتماعية

٣ ـ تدخل الحكومة فى الاقتصاد القومى تدخلا يكفل تكملة النقص فى القطاع الخاص ، لا لغرض المنافسة وانما للعمل على تقوية القطاع الخاص وتهيئة الجو الملائم للاستثمار باستصدار مختلف القوانين المشجعة عليه ومنح التسهيلات المالية اللازمة له وسن التشريعات المنسقة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ٠

٤ ـ اتباع سياسة غير تضخمية فى تمويل النهضة الاقتصادية ، وذلك باعتماد الحكومة على المدخرات الحقيقية للمجتمع ، وقد سنت

الحكومة لذلك قوانين من شأنها تشجيع الادخار القومى واستثمـاره فى مشروعات التنمية الاقتصادية •

٥ ـ اصلاح الخلل الذى يعتور الاقتصاد القومى ، حيثما وجد هذا الخلل ومن أهم القوانين التى صدرت فى هذا الشأن قانون التمصير حتى يشرف المجتمع على توجيه مدخراته بما فيه صالحه الاقتصادى وقانون الاصلاح الزراعى الذى حقق لمصر فوائد اجتماعية واقتصادية بالغة الاهمية وتأميم مرفق قناة السويس ذلك المرفق الذى أصبـح موردا هاما للبلاد •

وان التجارة تعتبر حجر الزاوية فى اقتصادنا الداخلى وهى دعامة من دعامات اقامة المجتمع الديمقراطى الاشتركى التعاونى الذى رسم خطوطه وحدد معالمه وأهدافه السيد الرئيس جمال عبد الناصر •

وان الغرف التجارية والتى هى حلقة الاتصال المباشر بين التجار ورجال الحكم تعتبر قواعد شعبية ومجالس اقتصادية اقليمية ولـذا فان الدولة تعمل على دعمها وايجاد علاقة قوية بين الغرف التجارية فيما بينها من جهة وبين الاتحاد العام للغرف التجارية من جهة أخرى •• ولما كانت التشريعات يجب أن تكون مطابقة لحاجات الشعبفان الدولة ترسل للغرف التجارية تباعا القوانين والتشريعات التى صدرت من قبل أو التى فى دور الاصدار لتعرف الآراء المختلفة ووجهات النظر المتباينة حتى تكون بعد صدورها او تعديلها ترجمة صادقة لما يدور فى اجتماعات الغرف وآراء الاتحاد العام •

وان الحكومةلاتتوانى اطلاقا حين ظهور أية مشكلة يعرضها الاتحاد العام بأن تعمل على دراستها وتقرير مايجب اتخاذه بشأنها بما يحقق المصلحة العامة وعلى ذلك فان الغرف التجارية يجب أن تكون رسول الحكومة لدى التاجر والمستهلك على حد سواء اذ فى المحافظة عـلى المستهلك سلامة للتاجر نفسه والنتيجة فى النهاية هى تدعيم التجارة وتنظيمها كما يجب أن تبصر الغرف التجارية التجار بالتشريعـات

والقوانين والاحصاءات اللازمة بالنسبة لانواع التجارية المختلفة اذ بهذه الطريقة العملية من بحث التشريعات والتبصير باللوائح والقرارات ومناقشة القوانين والقرارات بهذه الطريقة العملية نستطيع أن نخلق المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى ٠

الادخار والاستثمار :

وقد دأبت الحكومة على تشجيع الادخار وتوجيه عنايتها الكبيرة له اذ أنه الوعاء الذى يعتمد عليه الاستثمار القومى وتكوين رؤوس الاموال فهى تضع القوانين التى تشجع الافراد على الادخار وتساعد مرافق الادخار المختلفة بتشجيعها وحمايتها بحيث يزيد اقبال الافراد على وضع مدخراتهم فيها بثقة واطمئنان مما يؤدى الى تجميع المدخرات الصغيرة وضمان حسن استثمارها ٠

وقد قامت الحكومة برفع سعر الفائدة على ايداعات صندوق توفير البريد ابتداء من أول عام ١٩٥٧ من ٢ ٠/٠ الى ٢ر٥ ٠/٠ ، كماقامت فى نفس العام بمعالجة الهيكل الاقتصادى وذلك بتمصير مرافق الادخار الهامة اذ كان لابد للمواطنين من أن يشرفوا على مدخراتهم وتوجيهها لصالح اقتصادهم القومى مما نتج عنه زيادة كبيرة فىودائع البنوك التجارية ٠

واذا دققنا النظر فى أوعية الادخار المختلفة نجد أن المدخرات فى كل منها فى ارتفاع مضطرد ، كما يتضح ذلك من الجدول التالى :

وقد صحب هذا النشاط الادخارى نشاط استثمارى، فبلغ مجموع رؤوس أموال الشركات الصناعية المسجلة على اختلاف انواعها فىنهاية سنة ١٩٥٨ ٩٥ مليون جنيه زادت الى ٩٨ر٩ مليون جنيه فى سبتمبر ١٩٥٩ وذلك بعد أن كانت ٣٣ر١ مليون جنيه فى نهاية سنة ١٩٥٢

(١) الجدول ص ٩٢

كما بلغ مجموع رؤوس أموال الشركات التجارية(١) المسجله على اختلاف أنواعها فى نهاية سنة ١٩٥٨ ٣ر١٩١ مليون جنيه زادت الى ٦ر١٩٨ مليون جنيه فى سبتمبر ١٩٥٩ وذلك بعد أن كانت ١٥٠ مليون جنيه فى نهاية سنة ١٩٥٢ .

السنة	رصيد صندوق توفير البريد	رصيد الودائع الادخارية لأجل وللتوفير فى البنوك	رصيد صناديق التأمين والمعاشات الحكومية	رصيد صناديق تامين وادخار العمال	رصيد شركات التأمين
١٩٥٤	٨ر٣١	٦ر٤٧	—	—	٩ر٢٨
١٩٥٥	٩ر٣٢	٥ر٥٠	—	—	٣ر٣٥
١٩٥٦	٦ر٣٢	٤ر٥٥	٠ر٢٠	٧ر٠	٩ر٣٦
١٩٥٧	٨ر٣٧	٣ر٥٨	٦ر٢٨	٠ر٢	٤ر٤١
١٩٥٨	٥ر٤١	٣ر٧٤	٥ر٤٢	٢ر٤	٩ر٤٦

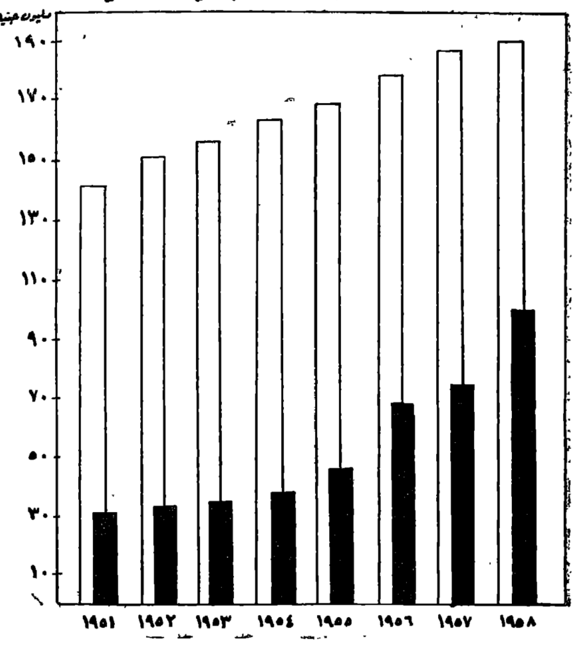
(١) لاحظ الجدول ص ٩٣

رؤوس الاموال المستثمرة فى الشركات التجارية والصناعية المسجلة

(بملايين الجنيهات)

السنة	الشركات التجارية المسجلة		الشركات الصناعية المسجله	
	عددها	قيمة رؤوس أموالها	عددها	قيمة رؤوس أموالها
١٩٥١	٢١٦٢٩	١٤٠ر٤	٢٨٥٦	٣٠ر٥
١٩٥٢	٢٣٤٦٢	١٥٠ر٠	٣١٧٧	٣٣ر١
١٩٥٣	٢٥٣٧٢	١٥٦ر٠	٣٦٤٦	٣٤ر٥
١٩٥٤	٢٦٦٢٢	١٦٣ر١	٣٨٥١	٣٨ر٢
١٩٥٥	٢٨٢٠٢	١٦٩ر٩	٤١٠٧	٤٥ر٨
١٩٥٦	٢٩٦٥٧	١٧٧ر٧	٤٣٥٧	٦٩ر٠
١٩٥٧	٣٠٨٩٣	١٨٦ر٠	٤٦٢٢	٧٣ر٩
١٩٥٨	٣٢٠٨٧	١٩١ر٣	٤٨٨٨	٩٥ر٠
سبتمبر ١٩٥٩	٣٣٠٨١	١٩٨ر٦	٥١٢٦	٩٨ر٩

رؤوس أموال الشركات التجارية والصناعية



رؤوس أموال صناعية

رؤوس أموال تجارية

تنظيم مهنة التجارة

ان الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة قد نص على أن ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة ، كما أعلن زعيمنا ورئيس جمهوريتنا جمال عبد الناصر المبادىء الحكيمة السليمة التى يقام عليها مجتمعنا الديمقراطى الاشتراكى التعاونى .

فكان لزاما على وزارة الاقتصاد أن تستعرض المقومات التى يقوم عليها الكيان الاقتصادى للبلاد لمناقشتها واعادة النظر فى تصميمها ، بحيث تتجاوب مع المبادىء التى وردت فى الدستور وبحيث تتمشى مع الاسس التى أعلنها السيد الرئيس .

والتجارة الداخلية – فى الواقع – هى حجر الاساس فى الحياة الاقتصادية ، والمعاملات الخارجية هى تجارة داخلية قبل أن تكون تجارة خارجية ، لذلك وجهت الوزارة عنايتها الى هذا المرفق الذى له أهميته وخطورته .

ولقد دل البحث على أن مهنة التجارة – بالاقليم الجنوبى – استمرت منذ زمن بعيد طليقة من كل قيد أو تخطيط ، مما أساء الى سمعة التجارة ، وأضر بالتجار انفسهم ، وكثرت شكواهم ، وطالبوا بتنظيم مهنتهم التى لاتقل أهمية عن أية مهنة حرة أخرى .

ولتحقيق هذه الاهداف ، أعدت الوزارة مشروعا نص – لاول مرة – على أن تعتبر التجارة مهنة ، فلا يزاولها الا من تتوافر فيه شروط خاصة ومن الطبيعى أن هذه التنظيمات لاتسرى على صغار التجار وهم الذين يزاولون تجارة صغيرة أو حرفة بسيطة يحصلون منها على ربح زهيد يؤمن معيشتهم .

ومما تجدر الاشارة اليه ، أن تنظيم مهنة التجارة أو بعبارة أخرى تنظيم التجارة الداخلية يؤدى الى ترشيد المعاملات الداخلية والخارجية ومن مزايا هذا التنظيم أن يكون لكل تاجر (صحيفة اقتصادية) فى سجل التجارة تحدد موقفه تحديدا محبوكا من حيث نوع تجارته ، وكمها «جملة أو تجزئة» والصفة التى يتعامل بها (تاجر فرد أم شركة).

وبعبارة أخرى ، سوف يتخصص التاجر في فرع معين من فروع التجارة ، كى يتمكن من الالمام بظروفه وأصول التعامل فيه، فلايتصدى لمجموعة متنافرة من السلع أو أوجه النشاط التجارى تؤدى الى ارتباكه وارتباك المتعاملين معه ، وسوف تفحص الطلبات الجديدة للاتجار بالتجزئة ، بمعنى انه لايرخص بالقيد فى سجل التجارة الابعد التحقق من أن الاحوال الاقتصادية تسمح بافتتاح محل جديد لمزاولة هذا النشاط فى العنوان المبين فى الطلب .

اننا نشاهد من وقت لآخر ألوانا مختلفة من المضاربات واضطراب المعاملات وارتفاع الاثمان ، ويرجع كل ذلك الى أن التعامل بالجملة طليق من كل قيد ، فتاجر التجزئة ينقلب من لحظة لاخرى الى تاجر جملة ، وينقلب تاجر الجملة الى تاجر تجزئة ، وينتهز هؤلاء جميعا الظروف الاقتصادية ليتبادلوا السلعة الواحدة عشرات المرات بأوصاف مختلفة تجعل تدخل السلطات الادارية المختصة بعد ذلك عديم الفائدة وسوف توضع قيود على الاتجار بالجملة لعلاج هذه الحالة على ضوء ماتم أخيرا بالنسبة لمن يزاول عمليات الاستيراد أو التصدير .

وتهدف هذه التنظيمات الى تحقيق مزايا لايستهان بها ، اذ عن طريقها يمكن الوقوف أولا بأول على الظروف الاقتصادية المحيطة بكل سلعة من السلع المتداولة فى الاسواق المحلية ، وعن طريقها يمكن منع الاحتكار فى تداول سلعة معينة ، وعن طريقها يمكن تحديد الصفة التى يتعامل بها التاجر كمستورد أو تاجر جملة أو تجزئة ، وعن

طريقها يمكن تحديد خط سير السلعة والطوائف التى تتداول عادة بينها الى أن تصل للمستهلك بالسعر المعقول ٠

كما يلاحظ أن صفة الانفراد هى الطابع الذى يسيطر على نظامنا الاقتصادى بشكل واضح واذا نظرنا الى المنشآت التجارية فى الاقليم المصرى تجد ان المتاجر المملوكة لافرادالتجار عددها ٢٤٣٥٤٨ والمملوكة لشركات ٤١٨٠٥ ، ومعنى ذلك ان المتاجر المملوكة لشركات تمثل ١٤٪ من المجموع ، أما المتاجر المملوكة لأفراد فتصل الى ٨٦٪ وهى ضعيفة تزول بزوال مالكيها ، وهذا الوضع يخالف ما هو قائم لدى الدول الصناعية من أن منشآتها مملوكة لشركات ، ولذلك فان سياسة الوزارة فى المشروع الجديد متجهة نحو تشجيع الاستغلال المشترك ، أى الاستغلال عن طريق شركات ومن بينها الشركات التعاونية ، كى يتحقق لهذه المنشآت عنصر القوة والاستمرار والاستقرار ٠

واذا انتقلنا الى اسواق الجملة ، وهى مرفق من أهم المرافق فى الحياة التجارية نجد أن الغرض الاساسى من اقامتها أن تؤدى ذات الرسالة التى تؤديها البورصات من حيث تيسير المقابلة بين العرض والطلب والوصول الى الاثمان العادلة وتحقيق المنافسة المشروعة،

ويحتاج التصميم المقترح للتجارة الداخلية الى أجهزة متخصصة ترعاه وتراقبه ، وفى مقدمة هذه الاجهزة توجد الغرف التجارية ٠٠ وسوف يعاد النظر فى تشكيلها وفى اختصاصاتها بحيث تصبح القاعدة الاساسية للتنمية الاقتصادية فى دائرة كل وحدة ادارية ، على أن تقوم هذه الغرف بانشاء «الوحدات التجارية المتكاملة» فى مناطقها التى تحتاج الى تنمية اقتصادية ٠

يضاف الى ماتقدم ، أننا مقبلون على تطبيق نظام الحكم المحلى الذى

يهدف الى الابتعاد عن المركزية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان وزارة الاقتصاد تتبعها وحدات عديدة فى كل أقليم ، وكل وحدة تعمل حاليا بعيدة عن الاخرى لان كل وحدة تتبع رياسة مستقلة عن رياسة الوحدة الاخرى ، واستمرار هذا الوضع قد لايسمح لكل جهاز بأن يؤدى رسالته على الوجه الأكمل ، مع ملاحظة أن نشاط هذه الوحدات متجانس وجميعها لها اتصال وثيق بطوائف التجار ، لذلك رأت الوزارة أن يكون لها فى كل اقليم جهاز موحد يضم الوحدات التابعة لها ، وان يكون هذا الجهاز بجميع وحداته تحت اشراف موظف كبير يحقق لهذه الوحدات التنسيق والانسجام، فضلا عما ينتج عن ذلك من تيسير مهمة التجار وسرعة انجاز أعمالهم ، وتقوم الان كل غرفة تجارية بتشييد مبنى خاص يضم مكاتبها كما يضم الجهاز الموحد لوزارة الاقتصاد لتعمل جميعها فى جو من الاشتراك والتعاون .

وسوف يعهد الى الغرف التجارية فى دوائر اختصاصها ببعض الاعمال التى تقوم بها وزارة الاقتصاد ، بحيث تستطيع الوزارة أن توجه جهودها كاملة نحو رسم السياسة الاقتصادية العامة وماتتطلبه من توجيه وترشيد ، أما الاتحاد العام للغرف التجارية فيجب أن يعهد اليه بالاختصاصات التى تمكنه من الاشتراك فى توجيه شئون البلاد الاقتصادية ، فضلا عن قيامه بتنسيق جهود الغرف وتوحيدها .

وما زال الجهاز التجارى محروما من جمعيات أو هيئات مشتركة يمكنها أن تباشر الكثير من نواحى النشاط التجارى بين أعضائها بروح من الاشتراك والتعاون والتضامن ، حقيقة أن بعض الجمعيات والهيئات قد أنشىء فى الماضى ، غير أن تشكيلها كان ارتجاليا ينقصه التخطيط والتنسيق .

وسوف يؤدى انشاء مثل هذه الجمعيات والهيئات الى ترشيد

التوزيع وتنميته ، ذلك أن في مقدمة الجمعيات المقترحة في هـــذه الناحية ، جمعيات التعاون الاستهلاكية التي تضمن للمستهلك الحصول على حاجياته الضرورية بأسعار معقولة ، بعيدة عن الاستغلال ، بعيدة عن أساليب الغش والتدليس ، بعيدة عن الاعلانات المضللة •

يضاف الى ذلك ، الهيئات المختلفة التي يمكن للمصدرين والمستوردين أن يعملوا على انشائها والتي تهدف الى تنسيق نشاطهم ، ومما تجدر الاشارة اليه أن مثل هذه الهيئات يمكن أن تؤدى خدمات جليـــلة للاستيراد والتصدير ، من شأنها أن تعفى الجهات الادارية المختصة من مسئوليات ومتاعب كثيرة ، على النحو الذى تم في انشاء اتحـاد مصدرى الاقطان بالاقليم الجنوبى •

كما يمكن أن تقام جمعيات وهيئات مشتركة بين المنتجين والموزعين للدعاية عن سلعة من السلع ، وتعريف جمهور المستهلكين بها ، وتنمية التعامل في تجارتها ، وكذلك يمكن أن تقام جمعيات أو هيئات بين تجار التجزئة لتموينهم بما يحتاجون اليه من المواد ، لتوحيد سياسة البيع فيما بينهم ، أو لتيسير مدهم بالمال اللازم لتجارتهم ، أو للقيام بدعاية مشتركة لهم •

واضح مما تقدم ، ان النشاط التجارى متصل بجهات وهيئـــات متعددة ، وان كلا منها تعمل بعيدة عن الاخرى ، مما يتطلب العمل على ربطها وتنسيق نشاطها ، لذلك سنعمل على انشاء مجلس أعلى للتجارة يضم ممثلين للجهات الحكومية المختصة والمؤسسة الاقتصادية والهيئات العامة والمنشآت الخاصة التى تعمل في ميادين التجارة والصناعـة والتعاون على أن يختص المجلس ببحث جميع المسائل الكفيلة بتنمية التجارة ودعمها ، وتنسيق السياسة العامة للشئون التجـــارية بين الغرف التجارية والغرف الصناعية والجمعيات التعاونية ، واقتراح ما يرى استصداره من التشريعات أو تعديل الموجود منها وبحث ما تعرضه وزارة الاقتصاد على المجلس من موضوعات لابداء الرأى فيها •

الباب الرابع

تمصير البنوك

تمصير البنوك

عملت حكومة الثورة على الاستفادة من الظروف التى أتاحها العدوان الثلاثى الغاشم على البلاد للتخلص من النفوذ الاجنبى الذى كان يسيطر على الاقتصاد الوطنى ويسخره لخدمة المصالح فقررت تمصير الاعمدة الرئيسية التى يرتكز عليها بنيانه ، بتمصير البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية .

ذلك أن الحراسة التى فرضت على أموال الاعداء أثر العدوان أظهرت أن كثيرا من فروع البنوك الاجنبية فى مصر كانت تعمل على اقامة العقبات فى طريق التقدم الاقتصادى للبلاد ولم تكن تراعى فى تصرفاتها مصلحة البلاد العليا وانما تتلقى تعليماتها وتستوحى سياستها من مراكزها الرئيسية فى الخارج . وبذلك كانت سياسة الائتمان وتوجيه الاقتصاد المصرى ترسم فى جزء كبير منها خارج البلاد وطبقا لما تمليه مصالح اجنبية . بينما كان ما تتمتع به هذه البنوك من نفوذ لايرجع الى أموالها الخاصة بل دائما الى الاموال التى أودعها المصريون اياها . فبينما كانت رؤوس أموال البنوك البريطانية والفرنسية التى خضعت للحراسة حوالى ٢ر٢ مليون جنيه فقد بلغت الودائع لديها ما يقرب من ٩٦ مليون جنيه .

وللقضاء على هذا الشذوذ فى نظامنا المصرفى صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن تمصير البنوك ويقضى بأن تتخذ البنوك التى تعمل فى مصر شكل شركة مساهمة مصرية وان تكون اسهمها جميعا اسمية مملوكة للمصريين دائما وألا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن نصف مليون جنيه .

وقد سار تنفيذ هذا القانون فى سهولة ويسر ، وانتقلت ملكية البنوك البريطانية والفرنسية الى مؤسسات مصرية صميمة ومنحت باقى البنوك التى لم تتوافر فيها كل شروط القانون مهلة لتنفيذه تمتد الى خمس سنوات ٠

وقد عاون هذا القانون على تدعيم النظام المصرفى وازدياد نشاطه وتمكينه من القيام بخدماته المختلفة للاقتصاد القومى بكفاية عالية ٠

ففيما بين سبتمبر ١٩٥٦ وسبتمبر ١٩٥٩

زادت أرصدة البنوك التجارية لدى البنك الاهلى : (من ٣ر٣٣ مليون جنيه الى ٩ر٤١ مليون جنيه) بزيادة ٦ر٨ مليون جنيه ٠

كما زادت استثماراتها وما لديها من أوراق مالية : (من ١ر٢٧ مليون جنيه الى ٥ر٤١ مليون جنيه) بزيادة ٤ر١٤ مليون جنيه ٠

وزاد ما منحته من قروض وسلفيات : (من ٠ر١١٢ مليون جنيه الى ٠ر١٨١ مليون جنيه) بزيادة ٠ر٦٩ مليون جنيه ٠

كما زادت الودائع لدى هذه البنوك : (من ٢ر١٨٦ مليون جنيه الى ٠ر٢٥١ مليون جنيه) بزيادة قدرها ٨ر٦٤ مليون جنيه ٠

وقد كان صدور هذا القانون اجراء حاسم وضرورى لتوطيد دعائم الاقتصاد القومى وتثبيت أركانه ولتمكينه من تحقيق الاهداف المرسومة لزيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة ٠

قانون البنوك والائتمان :

صدر فى يوليو ١٩٥٧ القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن البنوك والائتمان متضمنا تخويل البنك الاهلى المصرى سلطة الرقابة والاشراف على البنوك وكذلك تنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والاشراف على

تنفيذها وفقا للخطط العامة للدولة وبما يساعد على دعم الاقتصاد القومى واستقرار النقد المصرى ٠

وبذلك مكن هذا التشريع من فرض نظام للرقابة المحكمة على البنوك فى مصر كما شملت الرقابة البنوك غير التجارية ٠

وقد أنشأ البنك المركزى تبعا لذلك ادارة خاصة تتولى الرقابة على البنوك والاشراف على حسن سير العمل فيها ، كما أنشأ ايضا ادارة خاصة لتجميع احصائيات الائتمان المصرفى ٠

وقد باشر البنك المركزى بنجاح ملحوظ الاختصاصات المخولة له فى هذا القانون مما يضمن سلامة العمل المصرفى والمحافظة على ودائع العملاء وكذلك توجيه الائتمان وفقا لمصالح البلاد العليا ٠

التأمين :

لم يكن هناك حتى قيام الثورة تشريعات تنظم صناعة التأمين سوى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الذى اشتمل على أحكام خاصة بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين ٠

لذلك فقد أخذت حكومة الثورة من بداية عهدها توجه عنايتها الى فروع التأمين التى تكفل حماية المجتمع والاسرة فأوفدت البعوث العملية والنظرية لاقتباس مايتلاءم من نظم التأمين المختلفة مع ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية ٠

وانتهاجا لهذه السياسة الرشيدة أصدرت القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، كما أصدرت القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم بيع الاوراق المالية بالاجل مما يعمل على تشجيع الادخار ويضمن

لكل من البائع والمشترى حقوقه ويحول دون قيام بعض الاشخاص أو الهيئات بعمليات بيع وهمية للاستيلاء على أموال الغير بطريق غير مشروع .

ولما أصبح التأمين مألوفا فى نطاق التعامل أعدت الحكومة قانونا عن عقد التأمين يشتمل على تنظيم سائر الاحكام التى لم يتعرض لها القانون المدنى على أن يحوى أحكاما تعمل على توطيد دعائم التأمين فى مصر وانشائها على أسس من الثقة المتبادلة بين المؤمنين والمؤمن عليهم .

كما قامت الحكومة ـ عندما لاحظت بعض النقص والقصور فى لائحة صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد باعداد مشروع جديد ينظم هذا الصندوق ويشرف عليه مجلس ادارة يرأسه وزير الاقتصاد لوضع السياسة العامة لاستثمار أمواله بما يحفظ لها درجة كبيرة من السيولة لضمان تسديد كافة العجوزات التى تلحق بأموال الحكومة فى أسرع وقت ممكن .

تمصير سوق التأمين :

ولعل أهم مايتميز به الجزء الاخير من سنة ١٩٥٦ هو تسجيل مرحلة من أهم مراحل التطور التى طرأت على صناعة التأمين فى اقليم مصر اذ يعتبر بحق نقطة تحول وانطلاق وتحرر تخلصت فيه سوق التأمين من تلك التبعية البغيضة للاسواق الاجنبية وبدأ العنصر المصرى يحتل مكانه فى تلك السوق التى كانت وقفا على محتكريها من الاجانب من كل جنس حتى وقع الاعتداء الثلاثى الغادر على مصر، فكانت الفرصة السانحة للخلاص من سيطرة رأس المال الاجنبى على مرافق الاقتصاد القومى وكان التأمين فى مقدمة تلك المرافق التى رؤى تحريرها نظرا لخطورة الدور الذى يؤديه فى مجال النشاط العام للدولة ولتأثيره

المباشر فى اتجاه اقتصادياتها •

ونظرا لما للتأمين من طبيعة خاصة متميزة عن باقى أوجه النشاط الاقتصادى فقد اقتضى الامر للوصول الى النتيجة النهائية لتمصير سوقه ان تسير الامور تدريجيا باتخاذ خطوات متتالية كل منها فى مرحلة خاصة وكان الهدف من ذلك أساسا هو المحافظة على حقوق حملة الوثائق الذين رؤى الا تضار مصالحهم فى شىء ، هذا فضلا عن محاولة صيانة قطاع التأمين منأى هزات أو مؤثرات وضمان استمراره فى تأدية رسالته ، وكان لابد من وجود معيار خاص للتفرقة فىالمعاملة بين نشاط الهيئات الانجليزية والفرنسية والاسترالية ـ أى هيئات الاعداء ـ وبين باقى الهيئات الاجنبية من غير الاعداء ، فبينما صدرت التشريعات بالنسبة الفئة الاولى قاضية وناهية كانت بالنسبة للفئة الاخيرة اكثر امهالا وأرحب صدرا ، كما وفر لها الكثير من الفرص للاستمرار فى مزاولة نشاطها اذا ماأمكنها تنفيذ الشروط والاوضاع التى فرضتها القوانين •

وبذلك أضحت جميع عمليات التأمين التى كانت تزاولها الهيئات البريطانية والفرنسية والاسترالية ممصرة بالكامل واستقام الوضع بالنسبة لسوق التأمين اذ بدأت تغلب عليه الصبغة المصرية •

انشاء سوق اعادة التأمين •

من المبادىء العامة فى صناعة التأمين توزيع المخاطر على أكبر عدد ممكن من شركات اعادة التأمين سواء فى داخل البلاد أم فى خارجها مع احتفاظ الشركة المؤمنة بجزء من هذه المخاطر على قدر احتمالها وتعيد التأمين على الجزء الباقى حتى لاتتعرض لكارثة تعجز عن احتمالها ونظرا لعدم وجود سوق داخلية لاعادة التأمين فى مصركانت

تجرى عمليات اعادة التأمين فى الخارج بشروط كان الكثير منها من التعسف بمكان هذا بالاضافة الى أن المراكز الرئيسية للشركات الاجنبية تقـــوم باعـادة تأمين عمليات فروعها فى مصر فتحرم تلك الفروع من الخبرة فى اعادة التأمين ، وكل ذلك كان يترتب عليه خروج مبالغ لايستهان بها الى الخارج بلا مبرر •

وقد وجهت حكومة الثورة عنايتها لمعالجة هذا المـوقف وتخليص الاقتصاد القومى من أية سيطرة أجنبية فبادرت باصدار التشريعات اللازمة لذلك فصدر القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ متضمنا أحكاما تهدف الى تنظيم سوق التأمين واعادة التأمين فى مصر بما يتفق وصالح الاقتصاد القـومى وأنشئت أول شركة مصرية لاعادة التأمين وقامت بالعمل فعلا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٨ فسدت بذلك الفراغ الذى كان شـاغرا فى سوق اعادة التأمين وساعدت فى توفير شروط أكثر سماحة مما كانت تحصل عليه الشركات من قبل •

الوكالات التجارية :

ولم يهمل القانون أمر المشتغلين بالوكالة التجارية قبل صدوره ممن لاتتوافر فيهم الشروط فقد كفل رعاية حقهم فى العمل بمـا لايمس التنظيم الموضوع ، وأجاز لهم الاستمرار فى عملهم فى حدود نشاطهم قبل تنفيذ القانون خلال المهلة التى يطلبونها ويوافق عليهـا وزير الاقتصاد بشرط ألا تجاوز خمس سنوات • ويحظر عليهم بعد انتهاء هذه المهلة ، الاستمرار فى مزاولة أعمال الوكالة التجارية دون غيرها من الاعمال الاخرى التى قد يمتد اليها نشاطهم ولا يتناولهـا الحظر كالسمسرة والبيع وغير ذلك ، وتبعا لذلك فانه يجوز لهم خلال مهلة الخمس سنوات ـ وهى مهلة كافية ـ أما تحويل منشآتهم الى النوع

الذى يصرح له القانون فى مزاولة أعمال الوكالة التجارية، وأما تصفية نشاطهم فى الوكالة التجارية والاستمرار فى غيرها من وجوه النشاط غير المحظور ، وبعد انتهاء هذه المهلة - أى فى يوم ١٥ من شهر يناير سنة ١٩٦٢ ستصبح الوكالة مقصورة على الفئات التى أوردهاالقانون

ولتحقيق الاهداف التى قصداليها القانون ، عمدت الوزارة الىانهاء المهلة الخاصة بالمنشآت التى تحت الحراسة فى أول يوليه سنة ١٩٥٧ .

وقد ترتب على ذلك أن اندفع المواطنون الى ميدان الوكالة التجارية وحصلوا على توكيلات هامة لكثير من السلع الاجنبية والمحلية ، كما أصبحت شركات المساهمة التى تتوافر فيها الشروط تمثل كثيرا من المصانع الاجنبية الهامة التى تحتاج البلاد الى انتاجهـا فى أغراض التصنيع والتنمية الاقتصادية .

وقد كانت المنشآت الوطنية الصميمة التى تزاول أعمال الوكالة التجارية قليلة العدد ضئيلة القيمة وأصبح عددها فى نهاية شـهر أغسطس سنة ١٩٥٩- ٥٣٢ منشأة مملوكة لافراد من المواطنين أو لشركات مساهمة وطنية صميمة .

أما المنشآت الاجنبية والتى لاتتوافر فيهـا الشروط ، فتبلغ فى نهاية شهر أغسطس سنة ١٩٥٩ - ٦٤١ منشأة سوف ينتقل نشاطها خلال الفترة الباقية من مهلة الخمس سنوات (التى تنتهى فى ١٥ يناير سنة ١٩٦٢ الى أيدى وطنية صميمة ، وبذلك يتحقق الهدف الذى قصده القانون .

الباب الخامس

سياسة الاستيراد والتصدير

الاستيراد والتصدير

(أ) الاستيراد :

قامت الثورة وكان الميزان التجارى فى غاية التدهور اذ بلغ العجز ٨٥ مليونا من الجنيهات وهو عجز لم تعهد مصر له نظيرا فى تاريخها الاقتصادى وكان مرجع ذلك الى :

١ ـ تدخل الحكومة فى سوق القطن مشترية على غير هدى ودون دراسة وفرضها لاسعار مصطنعة واخفاقها فى تصريف ما اشترته .

٢ ـ زيادة قيمة المستورد من السلع الاستهلاكية والكمالية ومواد الترف بقدر يربو كثيرا عن قيمة ماصدر من أقطان .

وقد رأت الحكومة علاجا للموقف العمل على الحد من استيراد بعض الاصناف من المنطقة الاسترلينية كما قررت تعميم نظـام تراخيص الاستيراد بالنسبة لكل الواردات لاحكام التصرف فيما كان لديهـا أى ما ستحصل عليه من عملات أجنبية بالاضافة الى امكان توجيـه الاستيراد الوجهة التى تتفق وصالح البلاد .

ونظرا لما لاقاه مصدرو القطن من منافسة فىالاسواق الخارجيـة ذلك أن بعض الدول كانت تشترى القطن من مصر ثم تبيعه الى بلاد المنطقة الاسترلينية والدولارية بأسعار تقل عما تستطيع به هذهالبلاد الشراء من مصر مباشرة ، فقد عملت الحكومة على اعانة هؤلاءالمصدرين بانشاء نظام حق الاستيراد :

وظلت حكومة الثورة تتابع نظام الاستيراد بالتعديل على ضوء ما تكشفه التجارب وتقتضيه الظروف الاقتصادية فى الداخل والخارج فأصدرت نظاما جديدا للاستيراد فى بداية ١٩٥٦ يهدف الى تيسير

الاجراءات بالنسبة للمستوردين والعمل على الموازنة بين السلع الاستهلاكية المستوردة والسلع الانتاجية والمعدات اللازمة وقد رأت الحكومة اصدار التراخيص على نظام نصف سنوى لبث الاستقرار والطمأنينة بين المستوردين وشكلت لجنة مشتركة للاستيراد تمثل فيها وزارتا الصناعة والتموين والادارة العامة للنقد للبت فى هذه الطلبات حتى تصدر التراخيص على النحو الذى تلتقى عنده وجهات نظر هذه الجهات كلها ثم تقرر فيما بعد أن تمثل فى اللجنة وزارة الزراعة وادارة التعبئة ومندوبين عن المؤسسة الاقتصادية والجهات الاخرى الحكومية التى يكون لها شأن فيما يكون معروضا على اللجنة .

وقد رؤى اعتبارا من يوليو سنة ١٩٥٧ أن يقوم المستوردون بتقديم طلبات الاستيراد على البنوك المعتمدة لتتولى عرضها على الادارة العامة للاستيراد طبقا لنظم موضوعة كما تتولى هى اصدار التراخيص وفق ماتقرره اللجنة المشتركة للاستيراد غير انه لاعتبارات قانونية وتجريبية تقرر الكف عن هذه العمليات وتركيزها كما كانت بالادارة العامة للاستيراد .

وفى سنة ١٩٥٩ وضعت الحكومة نظاما للاستيراد حرصت فيه على المرونة وامكان اعادة النظر فيه وفقا لمقتضيات الظروف وقد أعلنت الوزارة جملة مبادىء جاء فيها :

١ - انه سيكون للتبادل التجارى ولحالة الميزان الحسابى بين الاقليم المصرى وأية دولة أثرهما الفعال فى تحديد القيمة الاجمالية للتراخيص التى تصدر من الاستيراد من هذه الدولة وبذلك لايتكرر ماكان يحدث قبلا من اقبال مصر على الاستيراد من بلد يدبر عن منتجاتها ولا يبادلها مصلحة بمصلحة .

٢ - انه سيراعى عند البت فى طلبات الاستيراد حاجة البلاد من مختلف الاصناف .

٣ - اعطاء الأولوية فى الحصول على تراخيص الاستيراد لمن يتقدم بأسعار أقل لمواصفات معينة وطريقة دفع أيسر، وذلك تشجيعا للتجار على بذل الجهد فى خدمة الاقتصاد القومى ومنعا لمحاولات التهريب التى تقع أحيانا

٤ - منح التراخيص الخاصة بالأصناف الموسمية على أساس سنوى بدلا من الأساس نصف السنوى .

٥ - منع تقديم طلبات الاستيراد عن الاصناف المحظور استيرادها لكونها غير ضرورية أو لانه ينتج مثلها محليا ، وبمقادير تكفى لحاجة الاستهلاك المحلى أو لتوفرها فى السوق المحلية فى الوقت الحاضر .

ونظرا لان بيان السلع المحظور استيرادها لم يكن فى الماضى يصل الى علم المستوردين ، فقد رؤى أعلام الكافة بهذه السلع ، فصدر عنها بيان بقرار وزارى نشر فى الجريدة الرسمية ، وبذلك صارت له الحجية فى مواجهة الكافة .

ورغبة فى توفير حاجيات البلاد وتأكيدا لجدية طلبات الاستيراد فقد تقرر وجوب استعمال تراخيص الاستيراد خلال ٦٠ يوما من تاريخ منحها والا ألغيت على أن تكون هذه التراخيص شخصية ولا يجوز التنازل عنها ، ومن باب التيسير على المولين وعدم تعطيل جزء من اموالهم مقابل رسوم الاستيراد البالغة ٩ ٪ من القيمة الاجمالية للبضائع المستوردة فقد تقرر دفع هذا الرسم خلال مدة معينة من تاريخ تسلم التراخيص ، هذا وقد أعفت الحكومة بعض السلع من هذا الرسم تيسيرا منها على البلاد فى توفير الضروريات الثقافية ومستلزمات الصناعية من معدات وآلات والتى تكون من نتيجة استيرادها زيادة الدخل القومى .

هذا ويعاد رسم الاستيراد للمستورد فى حالة تعـــذر استيراد السلع موضع الترخيص لسبب لا دخل له فيه •

سجل المستوردين :

ورغبة في ارساء أسس الاستيراد على قواعد سليمة والضرب على أيدى التجار المتلاعبين وابعادهم عن الدخول فى الميدان التجارى صدر القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ بانشاء سجل للمستوردين يقضى بأنه يشترط فيمن يزاول عمليات الاستيراد أن يكون اسمه مقيـــدا فى السجل المعد لذلك بوزارة الاقتصاد ويسرى هذا على التجار الـذين يزاولون عمليات استيراد السلع بقصد عرضها للبيع أو للتـــداول سواء أكان من يقوم بذلك شركة مساهمة مركزها الرئيسى فى اقليم مصر أو وكلاء تجاريون مقيدة أسماؤهم فى السجل المنصوص عليـه فى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ وكذلك الافراد والشركات الـذين تتوافر فيهم الشروط التى يصدر بها قرار وزير الاقتصاد •

سياسة التصدير :

كان التصدير قبل سنة ١٩٣٩ يخضع لمبدأ حرية التجارة فلم تكن هناك قيود على تجارة الصادر ، وعقب نشوب الحرب العالمية الثانية لجأت الحكومة وقتئذ الى اتخاذ اجراءات نحو فرض قيود على التصدير لاسباب تموينية وعسكرية فاستصدرت المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ بمنع تصدير المنتجات والبضائع الا بترخيص من وزير المالية •

وبعد انتهاء الحرب خففت الحكومة من قيود التصدير كلما ثبت لها وجود فائض من بعض المواد يزيد عن حاجة الاستهلاك المحلى وانتهجت سياسة ترمى الى العودة بتجارة الصادر الى ماكانت عليه قبل الحرب

الى أن قامت حكومة الثورة وأخذت تعمل جاهدة على رسم سياسة اقتصادية متحررة تهدف الى تنمية الاقتصاد القومى ورفع مستوى المعيشة عن طريق الاهتمام بشئون التصدير وتشجيع تجارةالصادر وتخفيف القيود المفروضة عليها بسبب ظروف الحرب الاخيرة وتنويع الصادرات والعمل على ضمان رواجها فى الاسواق الخارجية لتحسين سمعتها وفرض رقابة عليها حسبما تضمنه القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بمراقبة صادرات الحاصلات الزراعية .

وتحقيقا لهذه الاهداف رؤى تنسيق وتوحيد القوانين المنظمة لشئون التصدير وجعل الاشراف عليها موكولا الى هيئة واحدة تابعة لوزارة الاقتصاد وبناء عليه صدر القرار الجمهورى بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ منظما لشئون التصدير ومحققا لهذه الاهداف اذ روعى فيه احكام الرقابة على تجارة الصادرمع تسهيل وتبسيط اجراءاتالتصدير فبمقتضى هذا القانون أصبح الاصل هو اباحة التصدير بعد ان كان الاصل هو الحظر والاباحة هى الاستثناء .

وروعى تضمين القرار الوزارى المنفذ لاحكام هذا القانون قصر الحظر أو القيد على عدد محدود من السلع وهى التى تمسحاليا صالح تموين البلاد أو تتصل بالمجهود الحربى ، على أنه كلما تغيرت ظروف سلعة ما وتبين أنه لاضرورة لحظر أو قيد تصديرها بادرت وزارة الاقتصاد على الفور الىاباحة تصديرها بدون تراخيص تحقيقاللسياسة المرسومة لتيسير وتبسيط اجراءات التصدير .

كما تم تشكيل لجنة مشتركة من الجهات الحكومية المختصة والهيئات العامة التى تتصل أعمالها بشئون التصدير وتجتمع هذه اللجنة بصفة دورية أسبوعيا لبحث طلبات التصدير فتحققت بذلك

الغاية المرجوة من سرعة البت فى هذه الطلبات وبالتالى القضاء على شكوى المصدرين من تعطيل أعمالهم ٠

كما تقرر انشاء فرع للادارة العامة للتصدير بالاسكندرية لاصدار التراخيص وتجديدها وتعديلها طبقا للنظم الموضوعة توفيرا للوقت والجهد على المصدرين كما أن النية متجهة الى تعميم ذلك فى فروع الجمارك الهامة ٠

ولما كان من أهم أسس نظام التصدير وضع سياسة واضحةللسلع الرئيسية من الحاصلات الزراعية أو الصناعية الهامة تكفل تنظيم تصديرها وتشجيعها مع المحافظه على سمعتها فى الخارج ومنعالمنافسة أو المفاوضة الضارة بعمليات التصدير فقد تقرر :

أولا ـ الغاء نظام المبادلات لصالح التصدير اعتبارا من شهر سبتمبر ١٩٥٩ رغبة فى المحافظة على مستوى أسعار صادراتنا فى الخارج بما يتمشى مع مستوى الاسعار العالمية لمثيلاتها وعدم ذبذبة تلك الاسعار وتغيرها بالارتفاع والخفضوفقا لاهواء وظروفالمبادلات مما يؤثر على طلب السلع ويسبب تناقص استيرادها بالنقد ويضيع على البلاد حصيلة عملات حرة مختلفة كان يمكن الحصول عليها مقابل تصدير قدر كبير من تلك السلع ٠

ثانيا ـ انشاء مكاتب لتسويق وتصدير الحاصلات الزراعية الهامة وهى الارز والبصل والبطاطس والفول السودانى تلحق بالادارة العامة للتصدير وتمثل فيها الوزارات المختصة والشركات شبه الحكومية وغيرها من المصدرين والمنتجين لكل صنف لرسم سياسة تسويق وتصدير تلك الحاصلات لتلافى الثغرات التى كانت تشوب نظم

تسويقها وتصديرها فى المواسم السابقة والحصول على أعلى الاسعار وأفضل العملات والقضاء على عمليات التهريب مع العمل على الاحتفاظ بأسواقنا التقليدية وفتح أسواق جديدة لتصريف هذه المحاصيل وتحديد أسعار تصديرها بما يتمشى مع الاسعار العالمية فى تلك الاسواق — وكذا تنسيق عمليات الشحن ضمانا لعدم اغراق تلك الاسواق بكميات كبيرة دفعة واحدة مما يؤثر على مستوى الاسعار .

وقد بدت ظواهر نشاط هذه المكاتب بما يبشر بنتائج طيبة فى تصريف القدر الاكبر من حاصلاتنا المذكورة فى الموسم الحالى بالعملات الاجنبية الحرة وباسعار مجزية تعود بالخير على المصدرين والمنتجين على السواء .

كما تضمنت أحكام قانون التصدير الجديد تنظيم مهنة التصدير بحيث أصبح لايجوز مزاولة هذه المهنة الا لمن يكون اسمه مقيدا فى سجل خاص معد لذلك بوزارة الاقتصاد وذلك وفقا لشروط معينة لكل من الشركات والافراد كحسن السمعة والخبرة التجارية ورأس المال المناسب ... الخ .. تضمنها القرار الوزارى رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ بما يكفل ابعاد الدخلاء وغير الجديين عن عمليات التصدير وحفظ سمعة المشتغلين بشئون التصدير .

وفيما يلى نبذة عن أهم صادراتنا الزراعية الهامة :—

١ — الارز :

يعتبر المحصول الثانى من صادراتنا بعد القطن وهو يرخص بتصديره بموجب تراخيص من الادارة العامة للتصدير، ويسمح بتصدير الفائض منه سنويا بعد تحديده بمعرفة لجنة التموين العليا وفيما يلى بيان احصائى بالمساحات المنزرعة من المحصول والناتج منه والكميات المخصصة للاستهلاك المحلى والكميات المصدرة وقيمتها عن السنوات ١٩٥٢ ومن ١٩٥٥ الى ١٩٥٩ :

السنة	المساحة المنزرعة بالفدان	المحصول الناتج بالطن	الكميات المخصصة للاستهلاك المحلى بالطن	الكميات المصدرة بالطن	قيمة الكميات المصدرة بالالف جنيه	الكميات المستوردة بالطن
١٩٥٩	٧٢٩٠٣٧	—	—	—	—	—
١٩٥٨	٥١٨٢٩٦	٧٤٣٩٠٣	٣٥٧٤٩٩	٣٨٦٤٠٤	١٤٥٢٣	—
١٩٥٧	٧٣٠٩٣٥	١١٧٥٢٠٨	٨٧٩٣٧٨	٢٩٥٨٣٠	١١٦٩٩	—
١٩٥٦	٦٩٠٣٠٩	١٠٤٨٩٥١	٧٧٤٥٦٣	٢٢١٠٤٨	٨٨٥٨	٤٤
١٩٥٥	٥٩٩٧٢٤	٩٠٠٦٤٣	٦٥٦٣٤٦	١٨٢٨٣١	٧٣٠٤	٣٥
١٩٥٢	٣٧٣٦٠٩	٣ ٥٥٤٣٩	٣٥٤٩٢٣	١٣٩٦٠	٧٧٦	٣٢

وتتوقف المساحات المنزرعة من الارز على تصرف النيل السنوى حيث تتناسب المساحة تناسبا طرديا مع ايراد نهر النيل ويلاحظ زيادة الانتاج سنويا نتيجة لجهود وزارة الزراعة وتحسين وسائل الزراعة كما زادت الكميات المستهلكة محليا بسبب الزيادة الطبيعية فى عدد السكان وانخفاض سعره المحدد بمعرفة وزارة التموين نسبيا عن غيره من أنواع الحبوب الاخرى .

ويلاحظ أيضا ازدياد الكميات المصدرة منه سنويا حيث بلغت فى عام ١٩٥٨- ٣٨٦ر٤٠٤ طنا قيمتها ١٤ر٥٢٣ر٠٠٠ جنيها مصريا ، سدد القدر الاكبر منها بالعمـــلات الاجنبية الحرة وينتظر أن يبلغ الفائض للتصدير من الارز فى الموسم الحالى ١٩٥٩/ ١٩٦٠ حـــوالى ٤٠٠ ألف طن مع استرعاء النظر الى أن الكميات المستوردة من الارز فى السنوات السابقة كانت لغرض التقاوى لاستنباط أنواع جديدة من الارز .

والبلاد المستوردة للارز المصرى حسب اهميتها فى السنوات الاخيرة هى : أندونيسيا - اليابان - روسيا - ألمانيا الغربية - لبنان - سوريا سيلان - بلجيكا - جنوب افريقيا - النمسا - اوكيناوا - شرق الاردن تشيكسلوفاكيا - سويسرا - هولندا - رومانيا - السودان - الصين الشعبية - المملكة العربية السعودية - ليبيا .

٢ - البصل الطازج : -

يعتبر المحصول الثالث بعد القطن والارز واسواق تصريفه الطبيعية هى بلاد العملة الاجنبية الحرة عدا كميات محدودة تصدر بالجنيـه المصرى الى بلاد ترتبط مع مصر باتفاقيات دفع وقد اتبع هذا المبـدأ بنجاح فى تصريف محصول الموسم الحالى وامكن استعادة أسواقنـا فى بلاد الكتلة الغربية .

وهو يصدر عن طريق مصلحة الجمارك رأسا دون حاجة للحصول على تراخيص من الادارة العامة للتصدير .

بيان المساحات المنزرعة من البصل وكمية الناتج والمصدر منها

السنة	المساحة المنزرعة بالفدان	المحصول الناتج بالطن	الكميات المخصصة للاستهلاك المحلى بالطن	الكميات المصدرة بالطن	قيمة الكميات المصدرة بالالف جنيه
١٩٥٨	٣٤٥٣٢	٢٢٣٤٧٥	٦٣٤١٧	١٦٠٠٥٨	٣٤٩٨
١٩٥٧	٣٦٤٠١	٢٤٦٤٣٤	٩٣٨٠٢	١٥٢٦٣٢	٢٦٧٧
١٩٥٦	٣٢٧٨٩	٢٢٠٧٥٦	٢٥٧٤٩	١٩٥٠٠٧	٤١٥٢
١٩٥٥	٣٦٥٠٦	٢٤٤٢٩٣	٧٠٧٢٦	١٧٣٥٦٧	٢٣٠٥
١٩٥٢	٢٦٤٨٢	١٨٠٣٦٠	٧٥٣٢٦	١٠٥٠٣٤	٢٣٠٤

ويتضح من البيان الاحصائى (١) المتقدم أن المساحات المنزرعة من البصل فى حدود ٣٣ ألف فدان سنويا فى المتوسط وان متوسط غلة الفدان فى تلك السنوات يكاد يكون متقاربا وتعتمد صادراتنا على محصول البصل الشتوى اذ تبلغ ٩٥ ٠/٠ من الناتج منه الذى يزرع فى مناطق الوجه القبلى نظرا لانه ينضج مبكرا ويظهر فى أواخر شهر فبراير من كل عام ويبدأ موسم تصديره اعتبارا من أول مارس فلا يلقى حينئذ مزاحمة من الابصال الاجنبية المنافسة ، أما المحصول البحيرى فانه يظهر فى أواخر شهر يونيه ويستهلك معظم الناتج منه محليا • كما أن محصول البصل المقدر فانه يظهر فى نهاية شهر ديسمبر من كل عام ولا يصدر منه الا كميات ضئيلة الى البلاد العربية

ويلاحظ أن متوسط الاسعار للكميات المصدرة بعد سنة ١٩٥٦ تزيد عنها فى السنوات السابقة وكان ذلك نتيجة فرض حد أدنى لاسعار التصدير ولان التصدير كان بالجنيه المصرى ، والى بلاد الكتلة الشرقية أما فى السنوات السابقة فكانت الكميات المصدرة أغلبها الى بلاد العملات الحرة وان اسعار التصدير اليها تقل بحوالى ٣٠ ٪ عن أسعار التصدير بالجنيه المصرى •

وأهم العوامل التى تؤثر على تحديد المساحة المنزرعة وبالتالى على الانتاج التقلبات السنوية فى أسعار التصدير وبالتالى تتوقف على نتيجة العرض والطلب فى الخارج بمعنى أنه اذا اشتد الطلب على البصل وتحسنت أسعاره أقبل المنتجون على زيادة المساحة المنزرعة منه فى الموسم التالى والعكس بالعكس مما يقتضى معه تنسيق العرض تبعا للطلب ووضع سياسة ثابتة لذلك •

وأهم البلاد المستوردة للبصل المصرى هى :

انجلترا ـ هولندا ـ ألمانيا الغربية ـ سويسرا ـ سيلان ـ ألمانيا

(١) ص ١٢٢

الشرقية — المملكةالعربية السعودية — الدانمرك — بلجيكا — تشيكوسلوفاكيا — النمسا — السويد — الملايو — كندا — فنلندا — النرويج — كينيا — سوريا — لبنان— السودان ٠

هذا وتقوم مراقبة الصادرات وتصريف الحاصلات بالاشراف على أعمال سوق الجملة للبصل بكل من الاسكندرية وبورسعيد تنفيذا لاحكام القرار الوزارى رقم ٨١ لسنة ١٩٤٢ والقرارين رقمى ١٧١ و٢٨٣ لسنة ١٩٥٧ وذلك بالاشراف على البيع بالسوق سواءتم بطريق المزاد العلنى أو الممارسة وقيد هذه الصفقات بالسجلات المخصصة لذلك محافظة على حقوق المتعاملين واذاعة الاسعار اليومية للبيع سواء بالصحف أو الاذاعة حتى يسترشد بها المنتجون بداخلية البلاد فى بيع بضائعهم ٠ كما يتعاون السوقان بكل من الاسكندرية وبورسعيد فى تنظيم الوارد اليومى سواء بالسكة الحديد أو السيارات لتنظيم العرض مع الطلب حتى لاتتأثر الاسعار بعوامل خارجية مفتعلة

٣ — البطاطس :

لم تكن البطاطس تمثل بندا هامامنبنود الصادرات قبلسنة ١٩٥٦. اذ لم تكن تتجاوز قيمة الكميات المصدرة منها عن نصف مليون جنيه فى حين أنها الان من أهم المحاصيل الزراعية التى تعتمد عليها البلاد بعد القطن والارز والبصل حيث بلغت قيمة صادراتنا منها فى عام ١٩٥٨ — ١٫١١٧٫٠٠٠ جنيه مصرى ٠

وفيما يلى بيان احصائى (١) عن المساحات المنزرعة من البطاطس ومقدار المحصول الناتج منها وكميات الاستهلاك المحلى وكذا الكميات المصدرة وقيمتها عن السنوات من ١٩٥٥ الى ١٩٥٨ :

---

(١) البيان ص ١٢٥

المساحات المنزرعة من البطاطس

السنة	المساحة المنزرعة بالفدان	المحصول الناتج بالطن	الكميات المخصصة للاستهلاك المحلى بالطن	الكميات المصدرة بالطن	قيمة الكميات المصدرة بالالف جنيه
١٩٥٥	٢٨٤٤٢	١٨٢٠٠٠	١٩٠٠٠٠	٣٤٨٨٧	٥٤٦
١٩٥٦	٣٣٣٣٠	٢٣٥٠٠٠	١٤٨٠٠٠	٥٦٦٨٥	١٢٩٦
١٩٥٧	٣٦٣٧٤	٢٤٠٠٠٠	١٩٣٠٠٠	٣٩٦٢١	٦٨٩
١٩٥٨	٣٣٩٧٧	٢٣٢٠٠٠	٢٢٣٠٠٠	٥٧٨٠٢	١١١٧

وفيما يلى بيان البلاد المستوردة للبطاطس المصرية حسب أهميتها :
انجلترا - لبنان - هولندا - سيلان - الملايو - المملكة العربية السعودية - يوغوسلافيا - اليونان - بلجيكا - سوريا - ايطاليا - المانيا الغربية - عدن - البحرين - الكويت - السويد - سويسرا - الاردن - الصومال الفرنسى - النمسا - السودان - الهند البرتغالية - ليبيا - مسقط - سيشل - زنجبار - فرنسا - العراق - الصومال الايطالى .

٤ - الفول السودانى :

وبالمثل منذ عام ١٩٥٦ ازداد الطلب الخارجى على محصول الفول السودانى بحيث أصبح يلى محصول البطاطس فى الاهمية ، وفيما يلى بيان احصائى عن المساحات المنزرعة من الفول السودانى ومقدار المحصول الناتج منها والكميات المصدرة منه وقيمتها فى السنوات من ١٩٥٦ - ١٩٥٩ .

السنة	المساحة المنزرعة بالفدان	المحصول الناتج بالاردب	الكميات المصدرة بالطن	قيمة الكميات المصدرة بالالف جنيه
١٩٥٩	٣٩٦٥٧	٤٥٩٠٠٠	٩٩٣١ يناير وسبتمبر	١٠٩٣ يناير
١٩٥٨	٣٧٧٨٩	٤٣٨٠٠٠	٩٨٨٠	١٠١٨
١٩٥٧	٣٥٩٧٨	٤١٧٠٠٠	١٤٨٩٤	١٣١٣
١٩٥٦	٣٤٩٢٢	٣٨٧٠٠٠	٧٦٠٠	٧٤٠

ويلاحظ من هذا البيان أن المساحة المنزرعة من الفول السودانى فى ازدياد مضطرد آذ بلغت المساحة المنزرعة فى عام ١٩٥٩ حوالى ٣٩٦٥٧ فدانا بينما كانت فى عام ١٩٥٤ - ٢٩٫٠٠٠ فدان .

وأهم البلاد المستوردة للفول السودانى هى :

سويسرا - تشيكوسلوفاكيا - ألمانيا الشرقية - ألمانيا الغربية - النمسا - لبنان - هولندا - بلجيكا - فنلندا - يوغوسلافيا - سوريا - ليبيا - ايطاليا - شرق الاردن .

٥ ـ الخضر والفاكهة الطازجة :

حركة تصدير الخضر والفاكهة فى أزدياد مضطرد وذلك بفضل وسائل التشجيع والتحسين آلتى قررتها الحكومة أخيرا حيث تتولى هيئة تنمية الصادرات الاشراف حاليا على تصديرها والدعاية لهـــا وتحسين وسائل التعبئة والتغليف ومنح المصدرين اعانة تصدير ، ويسمح بتصديرها عن طريق مصلحة الجمارك رأسا وبعملة البـلد المصدر اليه رغبة فى تشجيع المنتجين على التوسع فى المســـاحات المنزرعة منها لانتاج أكبر قدر منها وتصدير الفائض منه .

تنمية الصادرات :

عنيت الحكومة بوسائل تعزيز التجارة الخارجية فأنشأت الهيئــة العامة لتنمية الصادرات فى سبتمبر سنة ١٩٥٧ بغرض تسهيـــل تصريف المنتجات المصرية فى الاسواق الخارجيـــــة بشتى الطرق واقتراح الهيئة العامة الكفيلة بزيادة حجم الصادرات والتعاون مـع الهيئات التى تزاول عملا مشابها أو التى ترى فى التعاون معهاتحقيقا لاغراضها ويرأس هذه الهيئة وزير الاقتصاد ويعاونه فى تصريف أمورها وتحقيق أغراضها مجلس ادارة روعى فى تكوينه الجمع بين كبار موظفى الدولة وكبار رجال الاعمال وذلك لكى يتوافر التعاون بين قطاعى الدولة الاقتصاديين آلقطاع العام والقطاع الخاص لخدمة تجارة اقليم مصر الخارجية .

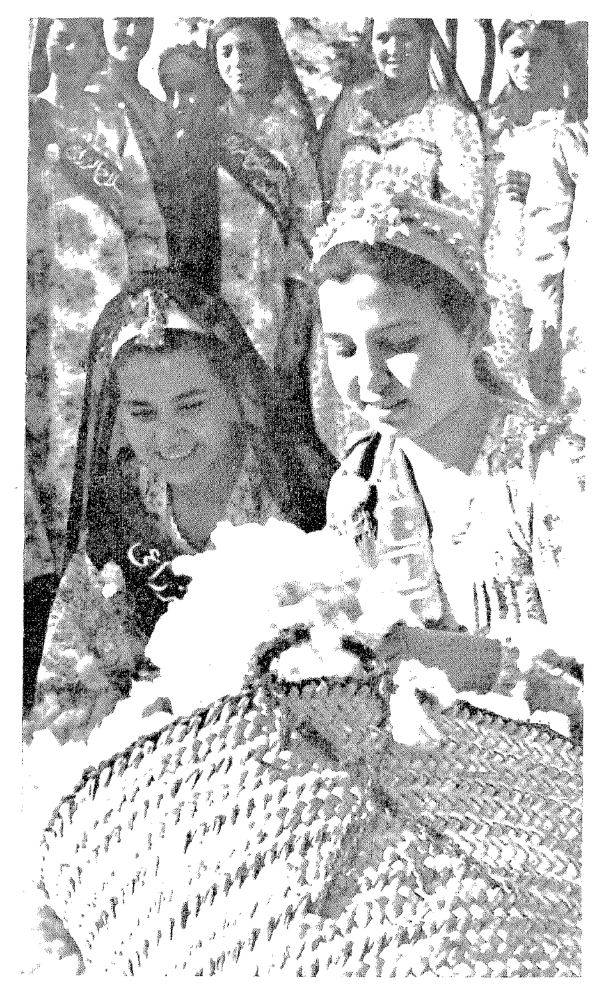
وتمشيا مع سياسة الهيئة التى تهدف الى تنظيم وسائل الدعاية للمنتجات المصرية فى الاسواق الخارجية ودراسة تلك الاســـواق وتعريفها بالمنتجات المصرية والعمل بكل الوســـائل لتسهيل التبادل التجارى بين اقليم مصر والخارج ، رؤى انشاء مراكز تجارية ومعارض دائمة للمنتجات المصرية تابعة لهذه الهيئة بالاسواق الخارجية ولا شك أن اختيار الدول التى تنشأ بها تلك المراكز تتم طبقا لأفضلية نسبية تمليها مدى أهمية العلاقات الاقتصادية بين تلك الدول وبين الجمهورية العربية المتحدة .

وقد أنشأت الهيئة فعلا معرضا دائما للمنتجات المصرية ومركزا تجاريا تابعا لها بمدينة جدة بالمملكة العربيه السعودية • كما قامت بانشاء سوق بمطار القاهرة الدولى بمنطقة الترانسيت كما بذلت الهيئة جهودا تناولت تنشيط التبادل التجارى بين مصر والسويد ، هذا مع العلم بأن الهيئة تقوم بانشاء مركزين تجاريين فى كل من السودان وغانا

وعملا على زيادة تصريف المحاصيل البستانية والزراعيةفى الاسواق الاوربية الامر الذى يستدعى الفرز والتعبئة والتغليف حسب الشروط والمواصفات التى تطلبها تلك الاسواق قامت الهيئة بانشاء ثلاث محطات للتعبئة فى كل من بنها وبلبيس وأسيوط وقد تم انشاء محطة بنها وأصبحت على أتم الاستعداد لاستقبال موسم التصدير الجديد كما أرسى حجر الاساس لمحطة أسيوط وينتظر الاستفادة منها فى هذا الموسم ، وكذلك محطة بلبيس التى ينتظر تشغيلها فى أوائل السنة الميلادية القادمة وذلك علاوة على تشغيل محطتى الجيزةوالفيوم وسوف تقوم هذه المحطات بتعبئة الخضر والفاكهة للمصدرين بسعر التكلفة وذلك مساهمة من جانبها فى تشجيع تصدير هذه الاصناف وضمان وصولها فى حالة جيدة الى الاسواق الخارجية •

ورغبة فى النهوض بصناعة خان الخليلى فقد كفلت الهيئة الاجراءات المالية التى يكون من نتيجتها العمل على تشجيع وتصريف منتجات خان الخليلى عن طريق شراء هذه المنتجات وبيعها فى الاسواق والمعارض الخارجية وتجميع الارباح الناتجة عنها لتكون نواة لانشاء جمعية تعاونية غرضها النهوض بهذه الصناعة •

وتمشيا مع سياسة الهيئة فى تسهيل تصريف السلع والمنتجات المصرية فانها تقوم من جانبها بدعم بعض الصناعات الاخرى بتوفير المواد اللازمة لتسهيل تصديرها ومنح الاعانات لمصدرى بعض السلع الذين يلقون منافسة قوية فى الاسواق الخارجية •



ملكة القطن

القطن الذهب الابيض

القطـــن

تتبوأ مصر المركز الأول بين الدول المنتجة للأقطان الطـــويلة التيلة فى العالم ، اذ يحتل القطن منذ نحو ثلاثة أرباع قرن المكانة الأولى فى الاقتصاد المصرى ، فهو المصدر الذى تعتمد عليه البلاد فى الحصول على العملات الأجنبية التى تلزمها لاستيراد ما تحتاج اليه . وهو بالنسبة للشعب محصول النقود الذى يدفع منه الفلاح التزاماته من ايجار وأموال أميرية وأقساط البنوك وغيرها .

كما يلعب القطن دورا هاما فى ميزاننا التجارى مع الدول المختلفة اد يتوقف تحقيق فائض أو عجز فى هذا الميزان الى درجة كبيرة على صادراتنا القطنية ،لذلك كان من الطبيعى أن توليه السلطات المختصة الكثير من عنايتها محافظة على المستوى الرفيع الذى اشـتهرت به أقطاننا فى الخارج ، كما تعمل على الارتفاع بمستوى غلة الفدان ورتب الأقطان ومتوسطات تصافى الحليج واستحداث أصناف جديدة تحل محل الاصناف التى يصيبها شىء من الضعف أو التراجع .

وقد كان للجهود التى بذلت أثارا واضحة ، فارتفعت غلة الفدان فى المتوسط من ٤٫٠٨ قنطارا فى موسم ١٩٥١/١٩٥٢ (وهـــو الموسم السابق لبدء قيام الثورة) الى ٥٫٢١ قنطارا فى موســـم ١٩٥٨/١٩٥٩ ، وكان هذا الارتفاع شاملا لمعظم أصناف القطن .

كذلك اتجهت معدلات تصـــافى الحليج فى المواسم الاخيرة الى التحسن موسما بعد آخر وذلك بالنسبة لمعظم أصناف القطن .

كما ارتفعت نسبة الرتب العالية (جود / فولى جود وما يعلوها) فى جميع الاصناف .

ولما ثبت أن عـــدم تنظيم تداول القطن فى الريف كان له أثره الضار فى أسواق الاسكندرية من ناحية عدم تناسق الأسعار مابين

الريف وميناء التصدير ، رأت الحكومة أن الحاجة أضحت ماسة لاصدار تشريع ينظم تجارة القطن فى أسواقه الداخلية بالاقليم المصرى مما يحقق الأغراض التى سلفت الاشارة اليها ويرعى مصالح المتعاملين فيها .

وعلى هدى هذه الأسس أعدت وزارة الاقتصاد بعد التعرف على رغبات المتعاملين بالقطن فى داخلية البلاد ، والوقوف على وجهات نظر الهيئات والطوائف التى يعنيها الامر ، مشروع قانون باستصدار اللائحة العامة لتجارة القطن وبذرته بالداخل متضمنا مبادىء أهمها :

أولا - تنظيم طوائف المشتغلين بتجارة القطن فى الداخل ووضع الاشتراطات الخاصة بكل طائفة بما يكفل توفر مستوى خاص لكل منها يتفق والدور الذى تقوم به فى هذا المحيط .

ثانيا - قيام لجان محلية فى كل اقليم تضم ممثلين لطوائف المشتغلين فى تجارة القطن تكون وظيفتها الاشراف على هذه التجارة ومراقبة سلامة العمليات فى مراحلها المختلفة وتسجيل أسعار الصفقات واعلانها حتى يكون المنتج والتاجر على بينة بحقيقة الاسعار الجارية فى المنطقة .

ثالثا - انشاء لجنة عامة تمثل فيها اللجان الاقليمية بقصد تنسيق جهود المشتغلين بالقطن فى أنحاء الاقليم المصرى كما تتولى الاشراف على اللجان المحلية وما الى ذلك من اختصاصات .

رابعا - التمهيد لاقامة أسواق منظمة للقطن فى الداخل يتم التعامل فيها فى نطاق قواعد ثابتة وتقاليد حسنة تحت اشراف مندوبين للحكومة

خامسا - تيسر فض المنازعات عن طريق لجان التحكيم من نفس الطوائف المتعاملة فى هذه التجارة .

سادسا - تأديب المخالفين واستبعاد من تسول له نفسه الاضرار بالمعاملات .

هذا ، وفى نفس الوقت الذى تمضى فيه وزارة الاقتصاد فى استصدار قانون تنظيم تجارة القطن فى الداخل ، فان وزارة الشئون الاجتماعية ماضية فى اعداد تشريعات خاصة بتسويق القطن تعاونيا تمشيا مع السياسة الاشتراكية التعاونية .

كما راعت الوزارة فى مشروع تنظيم تجارة الداخل تمثيل الجمعيات التعاونية فى اتحاد تجار الداخل فى كل اقليم حتى يمكن الانتفاع بخبرتهم وحتى يتعود الفلاحون على نظام التسويق التعاونى .

ويهدف نظام الائتمان الزراعى التعاونى الى تأدية الخدمات للزراع الحقيقيين للأرض عن طريق الجمعيات التعاونية التى تقوم بأقراضهم وتقديم التقاوى والأسمدة ومواد مقاومة الآفات ، كما تقوم بعمليات التسويق التعاونى والحليج .

وقد كان من أثر اضطراب الاوضاع فى أسواقنا المحلية قبل الثورة وعدم استقرارها أن انكمشت صادرات القطن المصرى من ٨ر٨ مليون قنطار فى موسم ٤٩/١٩٥٠ الى ٤ر٦ مليون قنطار فى موسم ٥٠/١٩٥١ و٨ر٥ مليون قنطار خلال موسم ٥١/١٩٥٢ .

وما أن وليت حكومة الثورة شئون البلاد حتى عملت جاهدة على اصلاح هذه الحالة ، فلم تجد بدا من تعطيل العمل ببورصة عقود القطن بالاسكندرية وعمل تصفية اجبارية للمراكز القائمة بالمرسوم بقانون رقم ٢٩٥ فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وكان هدفها ما يلى :

١ - وقف تيار المضاربات الجارف الذى كاد أن يؤدى الى انهيار السوق والى كارثة مالية محققة .

٢ - توفير الاستقرار والطمأنينة للمنتج وتمكينه من بيع أو تسليم قطنه للحكومة بسعر مجز .

٣ - محاولة استعادة عملائنا من الغزالين فى الخارج لتعويضهم عن الأضرار التى لحقت بهم للتقلبات المفتعلة التى حدثت فى سوق العقود ولاكتساب ثقتهم .

ورغبة من الحكومة بالعودة بالسوق القطنية الى الأوضاع الطبيعية ، واستجابة لرغبة عملائنا فى الخارج فقد كانت دائبة البحث عن أنسب الأوقات لاعادة فتح بورصة العقود وادخال أحدث النظم التى تكفل لها الاستقرار وتجعلها بمنأى عن الوقوع فى الهوة التى انحرفت اليها فى الماضى ، وقد قامت السلطات المختصة بارسال بعثات رسمية الى انجلترا وأمريكا كما قامت بدراسات مستفيضة واستمعت لآراء المشتغلين بتجارة القطن تبلور الصالح منها فى شكل قوانين ولوائح .

وقد قررت الحكومة اعادة افتتاح بورصة عقود القطن فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ بعد احاطتها بسياج متين من الضمانات التى تكفل لهذه السوق عوامل الاستقرار وللمتعاملين فيها الثقة والاطمئنان .

النتائج التى حققتها سياسة الحكومة نحو تصريف القطن :

كان من أثر الخطوات التى اتخذتها حكومة الثورة حيال المحصول القطنى ان عاد الاستقرار الى الأسوق القطنية المحلية ، كماانتعشت حركة التصدير ففتحت أسواق جديدة أمام القطن المصرى فضلاعن زيادة الكميات التى صدرت الى كثير من الدول .

فقد كانت صادرات القطن المصرى حتى موسم ١٩٥٢/٥١ أى قبل قيام الثورة المباركة تكاد تكون قاصرة على أسواق معينة دون غيرها ، وكانت الدول المستوردة لاقطاننا تحاول ما فى وسعها التحكم فى مستوى الأسعار مما كان يلحق باقتصادنا القومى أبلغ الأضرار .

وحسبنا للدلالة علىذلك أن نشير الىأنه خلال موسم ١٩٥٩/٥٨ زادت الصادرات الى الاسواق الجديدة التى لم تستورد شيئا خلال موسم ١٩٥٢/٥١ على ٣ر٥ مليون قنطار .

وعلى الرغم من الحصار الاقتصادى الذى حاولت بعض الدول فرضه علينا فى السنوات الاخيرة وعلى الأخص بعد تأميم قناة السويس فقد تمكنت الحكومة بفضل سياستها الرشيدة أن تجتاز هذه المرحلة الخطيرة دون أن يكون هناك أى مساس باقتصادنا القومى ، كما كان من أثر هذه السياسة الحكيمة أن زادت صادراتنا القطنية لكثير من الأسواق عما كانت عليه فى موسم ١٩٥٢/٥١ .

وقد أثمرت السياسة القطنية لموسم ١٩٥٩/٥٨ وكللت الجهود التى بذلت لتصريف المحصول بالنجاح فارتفعت جملة الأقطان المصدرة خلاله الى نحو ٧ر٣ مليون قنطار وهو رقم لم تصل اليه الكميات المصدرة منذ موسم ١٩٥٠/١٩٤٩ ، بمعنى أن صادرات موسم ١٩٥٩/٥٨ قد فاقت صادرات المواسم القليلة السابقة للعدوان الثلاثى على البلاد فنكون بذلك قد حطمنا آخر أثر من آثار الحصار الاقتصادى الذى فرض بعد الاعتداء المذكور .

الباب السادس

السياسة القطنية

السياسة القطنية لموسم ٥٩/١٩٦٠

هدفت السياسة القطنية لموسم ٥٩/١٩٦٠ الى العودة بتجارة القطن الى النظام الطبيعى ، وذلك بعد أن تم القضاء على كل أثر من آثار الحصار الاقتصادى ، وفيما يلى أهم أسس السياسة الجديدة:

أولا ـ الغاء المبادلات

دعت الظروف التى سبق الاشارة اليها أثر العدوان على مصر سنة ١٩٥٦ الى اتباع بعض السبل لمجابهة الحصار الاقتصادى وتصريف أقطاننا وتدبير حاجتنا من الخارج وكان من بين هذه الاجراءات السماح بعمليات المبادلة .

ولما كانت العودة الى الاوضاع الطبيعية فى تجارة القطن وتحريرها تستلزم الغاء جميع النظم الطارئة ، فقد تقرر الغاء نظام المبادلة فى عمليات التصدير ومنع عمليات اعادة تصدير السلع المصرية .

وقد تقرر محاربة أعادة تصدير القطن المصرى بجميع الطرق المكنة عن طريق ختم البالات باسم البلد المصدر اليها ورقابة الموانى التى يصل اليها القطن المصرى بحيث لايصل الا الى الدول التى صدر اليها أصلا .

كذلك تتخذ ادارة النقد كافة الوسائل للقضاء على اعادة التصدير .

ثانيا ـ سياسة الاسعار :

تعمل الحكومة جاهدة على تحقيق المبادىء الاتية فى سياستها القطنية : ـ

١ ـ ضمان سعر مجز للمنتج :

فحماية لمنتجى القطن حدد تالحكومة الحد الادنى لاسعار القطن

لهذا الموسم مماثله للموسم الماضى والموسم الاسبق رغم هبوط الاسعار العالمية ·

٢ ـ العمل على بيع أقطاننا بالاسعار العالمية :

أن من أهم الاسباب التى تدعو الغزال فى الخارج الى الاقبال على شراء أقطاننا استقرار أسعارها وعدم تعرضها للتقلبات العنيفة وتمشيها مع الاسعار العالمية ·

ورغبة من الحكومة فى تحقيق هذه الاهداف فقد قررت فى هذا الشأن مايلى :

١ ـ الغاء ضريبة الصادر على الاقطان طويلة التيلة والاقطان جيزة ٣٠ والدندرة الجيزة ٤٧ وابقائها على الاشمونى فقط تشجيعا للمغازل المحلية ·

وسوف يؤدى الغاء ضريبة الصادر الى ايصال أسعار القطن المصرى فى الخارج الى مستوى الاسعار العالمية وبذلك يقبل الغزالون على شراء الاقطان المصرية بدلا من الاقطان الاخرى كما سيؤدى الالغاء الى ارتفاع سعر الجنيه المصرى فى الخارج ·

٢ ـ اتباع سياسة تستهدف توحيد سعر القطن وجعله متمشيا مع الاسعار العالمية منعا من تعدد الخصومات التى كانت تمنح على القطن بطرق لاتبررها الظروف ·

كذلك تقرر العمل على تخفيض الخصم الممنوح على القطن تدريجيا

ثالثا ـ الاشراف على تصدير القطن :

عنيت حكومة الثورة بتنظيم المراحل المختلفة لتسويق القطن وبسط

اشرافها على أسواقه ، فصدرت لوائح بورصات مينا البصل والعقود في عام ١٩٥٥ واهتمت بتنظيم تجارة القطن في الداخل •

لذلك رؤى أن في بسط اشراف الحكومة على أعمال التصدير ما يشيع الثقة في أجهزة التحكيم حيث يعهد بالخلافات الى هيئة شبه رسمية يدعمها العنصر الحكومي المحايد ، وبذلك تتفادى ما قد يسيء الى سمعة أقطاننا في الخارج وما يصيب المصدر والدولة من أضرار •

وقد لوحظ فضلا عن ذلك أن العقد المصرى الذى تنص عليه لائحة الاتحاد القائم ليست له قوة الالزام بالنسبة لسائر القائمين على التصدير مما سمح لبعض الهيئات بابرام عقود فردية نص فيها على شروط مجحفة ببيوت التصدير فيما يتعلق بالشحن أو الفرز •

أصدر السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار اللائحة العامة لاتحاد مصدرى الاقطان بالاقليم المصرى وقد نص فيه على منح الاتحاد الشخصية المعنوية كما قرر العقوبة على كل من يزاول تجارة تصدير القطن للخارج على نحو يخالف احكام اللائحة التى قضت بأن عضوية الاتحاد اجبارية بالنسبة لكل من يزاول هذه التجارة •

رابعا ـ تشجيع الاستهلاك المحلى للاقطان :

تقرر حظر تصدير القطن الاشمونى ابتداء من رتبة جود فأقل لتوفيره للمغازل المحلية •

كما ألغى رسم الصادر على جميع انواع القطن فيما عدا القطن الاشمونى وذلك تحقيقا لنفس الهدف الا وهو توفير حاجة الصناعة القطنية المحلية من هذه الاقطان ، حيث تلعب هذه الصناعة دورا هاما في المجال الاقتصادى ، بحيث أصبحت تستوعب ما يزيد على ربع المحصول القطنى فى المواسم الاخيرة •

الباب السابع

التجارة الخارجية

تطور التجارة الخارجية للاقليم المصرى
قبل وبعد الثورة

كانت تتسم تجارة اقليم مصر الخارجية قبل الثـــورة بالاسراف وتسيطر عليها الاحتكارات مما نشر حالة من الفوضى والاضطراب مما أدى الى اثراء غير مشروع واستغلال للنفوذ فى أعمـــال الاستيراد والتصدير كما كان هناك أسراف فى استيراد الكماليات ونقص مستمر فى احتياطياتنا من العملات الاجنبية نتيجة الصرف على السياحة فى الخارج ٠

سياسة التجارة الخارجية بعد الثورة :

كان على حكومة الثورة أن تواجه هذا الارتجال والاسراف فى تجارة مصر الخارجيه فانتهجت سـياسه سـليمة دائمة وطيدة الاركان وفقا لخطة مرسومة ٠

كما عمدت على تحرير تجارتها الخارجية من أية تبعية وذلك بالعمل على فتح أسواق جديدة لصادراتنا واقامة علاقات اقتصادية مع الدول المختلفة وتنويع الصادرات وتجنب الاعتماد على محصول تصـديرى واحد كما عملت على توفير السلع التموينية والتوسع فى اســتيراد السلع الانتاجية والمواد الخام اللازمه للتنمية الاقتصادية والحد من استيراد السلع الكمالية وغير الضرورية وتشجيع عمليات تجـارة الترانزيت خصوصا مع البلاد العربية الشقيقة ودعم مرفق النقـــل البحرى وزيادة وحدات الاسطول التجارى البحرى مع رسم سـياسة طويلة الاجل لدعم هذا الاسطول ليتمشى مع تزايد تجارتنا الخارجية والعمل على توفير العملات الصعبة وحسن توزيعها على ضوء حصيلتنا من العملات الاجنبية واحتياجاتنا للصرف منها على المشروعات الانتاجية ورسم سياسة للتكامل الاقتصادى فى الحاصلات الزراعية والمشاريع

الصناعية والتجارية بين اقليمى الجمهورية العربية المتحدة والتوسع فى تجديد وعقد اتفاقات التجارة والدفع مع الدول المختلفة بحيث تشمل الجمهوريه باقليميها وعلى الأخص التوسع فى عقد الاتفاقات التجارية مع البلاد الافريقية والاسيوية على أساس المعاملة التفضيلية وتنسيق الانتاج وتسويق منتجات البلاد الاعضاء وتنفيذ بعض المشاريع المشتركة وقد توج ذلك بابرام الاتفاق الاخير الشامل مع جمهورية السودان بتاريخ ٨ نوفمبر سنه ١٩٥٩ حيث عقد اتفاق للتجارة والدفع والجمارك وتوزيع مياه النيل والتعويضات بين البلدين وقد تم فى هذه الاتفاقات حل المشاكل والعقبات المصطنعة المعلقة بين الدولتين الشقيقتين .

السياسة الجديدة للتجارة الخارجية :

وتمشيا مع توجيهات السيد الرئيس جمال عبد الناصر التى تستهدف دفع عجلة الاقتصاد الى الامام وتشجيع التصدير وتحريره واعادة الثقة للصادرات المصرية فى الاسواق الخارجية وفتح أسواق جديدة لها ومحاربة البيع بالعملات الحرة بدون خصم للسلع التى تصدر عادة الى أسواق تلك العملات مع النظر فى اعانة السلع التى تؤدى الى خسارة منتجيها فى حالة تصديرها بالاسعار السائدة فى الاسواق الخارجية فقد أعيد وضع سياسة التجارة الخارجية على الأسس التالية .

١ ـ التوسع فى التصدير وتشجيعه بمختلف الوسائل .

٢ ـ تنويع الصادرات المصرية .

٣ ـ تيسير اجراءات التصدير وتبسيط عملياته .

٤ ـ الغاء نظام المبادلة في عمليات التصدير ومنع عمليات اعادة التصدير فى السلع المصرية اذ كان يؤدى ذلك الى تهريب النقد فى

بعض الحالات بالاضافة الى بيع السلع المصرية بأسعار متنوعة منخفضة فى الاسواق الخارجية وكان المستهلك فى النهاية هو الذى يتحمل العبء الاكبر حيث كان المستورد ينقل على كاهله ماتكبده من نفقات اضافية ·

٥ ـ الاشراف على تصدير السلع الرئيسية الهامة (القطن ـ الغزل والنسيج والخضراوات والفاكهة) عن طريق اتحادات أو غرف خاصة وذلك لضمان حسن تصريفها والرقابة على أسعارها لكفالة حقوق منتجيها وتحقيق صالح البلاد الاقتصادى ·

٦ ـ قصر عمليات التصدير الاخرى على من يقيد فى سجل المصدرين وفقا لشروط خاصة تكفل استبعاد الدخلاء وغير الجديين ممن يسيئون الى سمعة البلاد ·

٧ ـ تشجيع تصدير بعض السلع التى تحتاج الى دعم لتمكينها من فتح أسواق جديدة لها أو لمجابهة المنافسة الاجنبية عن طريق منحها اعانات تشجيعية ·

٨ ـ انشاء مكتب لتسويق وتصدير الارز ومكتب لتسويق وتصدير البصل والبطاطس والفول السودانى :

السياسة القطنية :

رغبة فى اتباع سياسة قطنية تحقق ضمان سعر مجز للمنتج والعمل على استقرار أسعار القطن وتجنب التقلبات العنيفة فى أسعاره وتوحيد سعره وبيعه بالاسعار العالمية والقضاء على التلاعب فى رتب القطن وما يترتب على ذلك من تهريب للنقد والعمل بكل الوسائل على منع اعادة تصدير الاقطان والتوسع فى التصدير وفتح أسواق جديدة وتحسين أنواع القطن المنتجة والعمل على تخفيض الخصم الممنوح على القطن تدريجيا فقد تقرر مايلى :

١ ـ اعادة تنظيم اتحاد المصدرين بما يكفل اشراف الحكومة على هذا الاتحاد واشتراك الخبراء الحكوميين فى لجان لتحكيم على الاقطان المصدرة ·

٢ ـ انشاء اتحاد مشترك يضم جميع مصدرى القطن للقضاء على المنافسة غير المشروعة .

٣ ـ اتخاذ كل الوسائل بواسطة ادارة النقد للقضاء على اعادة تصدير الاقطان .

٤ ـ منعا من تعدد الخصومات التى كانت تمنح على القطن بطرق لاتبررها الظروف تقرر اتباع سياسة تستهدف توحيد سعر القطن وجعله متمشيا مع الأسعار العالمية .

٥ ـ الغاء ضريبة الصادر على الاقطان طويلة التيلة والاقطان الجيزة ٣٠ والدندره والجيزة ٤٧ وابقائهما على الاشمونى مساعدة منهما للمغازل المحلية والتى تقوم باستهلاك هذا الصنف والمعتبرة العميل الاول له .

٦ ـ انشاء صندوق لتحسين الاقطان المصرية يلحق بوزارة الزراعة تكون مهمته تحسين الاقطان المصرية ووضع النظم الكفيلة بانتاج التقاوى والمحافظة على نقاوتها وتمثل فيه وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى والاقتصاد والهيئات المعنيه بتجارة حلج القطن .

تطور التجارة الخارجية :

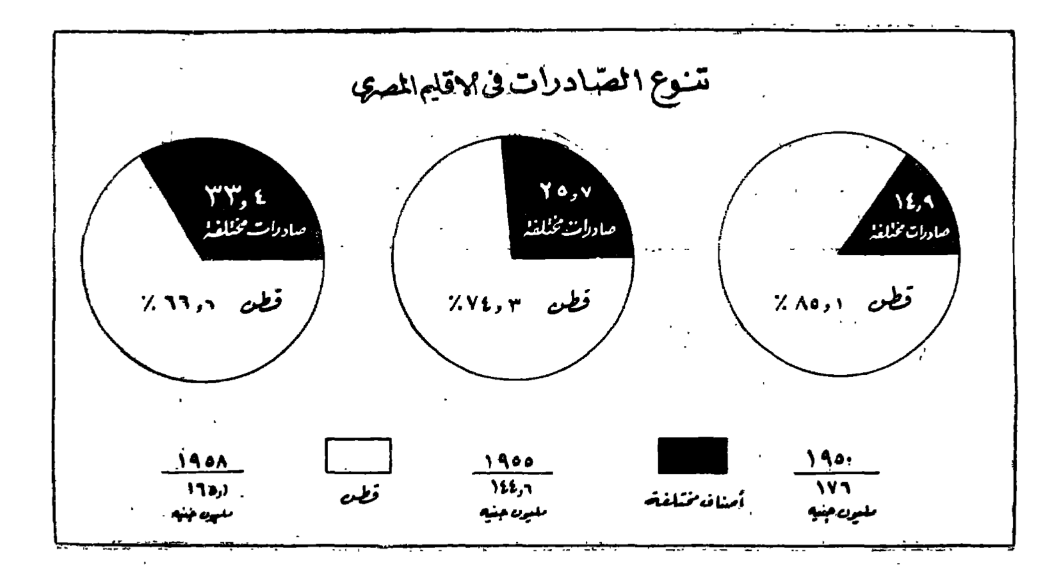
(أ) الصادرات :

زادت قيمة الصادرات المصرية من مختلف الاصناف (بخلاف القطن) من ٢ر٦ ٢مليون جنيه فى سنة ١٩٥٠ الى ٢ر٣٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٥ والى ٢ر٥٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٨ وبذلك زادت نسبة المصدر من هذه الاصناف ومن اجمالى الصادرات) من ٨ و ١٤٪
المصدر من هذه الاصناف ومن اجمالى الصادرات من ٨ و ١٤٪
ويرجع هذا التطور فى الصادرات المصرية الى الجهود المستمرة التى بذلت فى تنويع الصادرات وتجنب الاعتماد على محصول تصديرى واحد .

ويستعرض الجدول التالى أهم هذه الصادرات :

أهم صادرات اقليم مصر

أهم الصادرات	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	يناير – سبتمبر ١٩٥٨	يناير – سبتمبر ١٩٥٩
اجمالى قيمة الصادرات الوطنية	١٧٦ر٠	٢٠٤ر٩	١٤٧ر٩	١٤٤ر٦	١٤٠ر٩	١٧٠ر٣	١٦٥ر١	١١٥ر٠
القطن المصدر	١٤٩ر٨	١٦٤ر١	١٢٦٤ر	١٠٧ر٤	٩٨ر٩	١٢٤ر٢	١٠٩ر٩	٨١ر٧
الاصناف الاخرى	٢٦ر٢	٤٠ر٨	٢١ر٥	٣٧ر٢	٤٢ر٠	٤٦ر١	٥٥ر٢	٣٣ر٣
وأهمها :								
الارز	٧٤	١٤ر٣	٠ر٩	٧ر٤	٨ر٩	١١ر٧	١٤ر٥	١ر٥
بصل طازج	٢ر٠	١ر٣	٢ر٣	٢ر٣	٤ر٢	٢ر٧	٣ر٥	٣ر٧
فول سودانى	٠ر٠٦	٠ر٠١	—	١ر٠	٠ر٧	١ر٣	١ر٠	١ر١
غزل قطن صوف	٢ر٣	٦ر٩	٣ر٤	٤ر٤	٤ر٥	٥ر٨	٧ر٣	٣ر٩
أقمشة قطنية صرف	٠ر٤	١ر٠	٠ر٩	٢ر٢	٣ر٦	٣ر٦	٤ر ٤	٣ر٠
منسوجات حرير صناعى	٠ر٠٠٥	٠ر٠١	٢ر٠	٢ر٢	٣ر٤	٢ر٣	١ر٤	١ر٠
فوسفات الجير الطبيعى	٠ر١	٠ر٩	١ر١	١ر٢	١ر٢	١ر٢	١ر٣	١ر٠
أسمنت	٠ر٠٢	٠ر٠١	٠ر١	٠ر٢	٠ر١	١ر٤	١ر١	٠ر٩



تنوع الصادرات فى الاقليم المصرى
١٤,٩
صادرات مختلفة
قطن ١, ٨٥ ٪
٢٥,٧
صادرات مختلفة
قطن ٣, ٧٤٪
٣٣,٤
صادرات مختلفة
قطن ٦, ٦٦ ٪
١٩٥٠
١٧٦
مليون جنيه
أصناف مختلفة
١٩٥٥
١٤٤,٦
مليون جنيه
قطن
١٩٥٨
١٦٥,١
مليون جنيه

وكانت اهم الاصناف التى زادت قيمة الصادر منها خلال سنوات مابعد الثورة هى :

الارز - بصل طازج - فول سودانى - غزل قطن صرف - أقمشة قطنية صرف - منسوجات حرير صناعى - فوسفات الجير الطبيعى - أسمنت - فواكه وخضروات ٠

هذا وقد زادت كمية المصدر من الاقطان المصرية من ٧ر٥ مليون قنطار فى عام ١٩٥١ الى ٢ر٦ مليون قنطار فى عام ١٩٥٥ والى ٣ر٦ مليون قنطار فى عام ١٩٥٨

ومن المنتظر أن تزداد قيمة صادرات الاقليم المصرى من مختلف الاصناف بالاضافة الى المنتجات الصناعية الاخرى فى الوقت الحاضر أو فى المستقبل نتيجة لتنفيذ برامج التنمية الصناعية مثل بطاريات سائلة لزوم السيارات - فلنكات السكة الحديد - الثلاجات الصناعية أقلام الرصاص - أجهزة راديو كاملة - أدوات للتدفئة الكهربائية - سخانات المياه واجهزة الطبخ والغسالات الكهربائية - أجهزة تكييف الهواء - كباين للمصاعد - سيارات - شفرات الحلاقة - منتجات الحديد والصلب - أدوية وعقاقير ٠

كما أنه من المتوقع زيادة قيمة وكمية المصدر من الموالح والخضروات نتيجة لزيادة الرقعة المزروعة منها وانشاء أربع محطات لتعبئة الموالح وزيادة قيمة وكمية المصدر من البترول الخام ومنتجاته فى المستقبل القريب نتيجة زيادة مواردنا من البترول ومضاعفة الانتاج استنادا الى السياسة البترولية التى تضمنها برنامج السنوات الخمس للصناعة وكذلك زيادة قيمة المصدر من الغزل والمنسوجات القطنية نتيجة

للتوسع فى انتاجه لمقابلة الطلب الخارجى عليه حيث أصبح له أسواقا جديدة فى أوروبا وأمريكا بالاضافة الى ماتم الاتفاق على تصديره أخيرا بما قيمته ٣٫٥ مليون جنيه سنويا الى السودان .

الواردات :

زادت قيمة الواردات من السلع الانتاجية والمواد الخام اللازمة للتنمية الصناعية زيادة كبيرة خلال السنوات الاخيرة عنها فى سنوات ماقبل الثورة وكانت أهم السلع التى زاد قيمة المستورد منها الحاصلات المعدنيه والاصباغ والاسمدة والمعادن والمنتجات الكيماوية والآلات والاجهزة والادوات الكهربائية ومن بينها آلات وأنوال للنسيج واجزاؤها وآلات وأجهزة آلية للصناعة والزراعة ووسائل النقل .

والجدول التالى (١) يوضح التطور فى الوارداتمن السلع الانتاجية:

---

(١) الجدول ص ١٥٢ ، ١٥٣

تطورات واردات اقليم مصر من السلع الانتاجية

القيمة بملايين الجنيهات

الاصناف	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	يناير/سبتمبر ١٩٥٩
حاصلات معدنية فيما عدا الكيروسين وأهمها :	١١ر٥	١٤ر٤	١٦ر١	١٣ر٤	٢٥ر٩	١٣ر٢
بترول خام وزيوت معدنية للتكرير	٠ر٥	٥ر٦	٥ر٧	٦ر٥	١١ر٩	٦ر٣
زيوت معدنيه للتشحيم	١ر٦	١ر١	١ر٦	١ر٦	٢ر٤	١ر٢
زيوت مازوت وديزل وسولار	٥ر٨	٥ر١	٥ر٨	١ر٥	٧ر٤	٣ر٨
منتجات كيماوية واصباغ وأسمدة ماعدا الادوية	٢١ر٥	١٨ر٣	١٦ر٩	٢٣ر٧	٢٩ر٨	١٦ر٠
منتجات كيماوية ومركبات الصودا والبوتاسيوم	٤ر٢	٤ر٠	٤ر٦	٦ر٣	٩ر٠	٦ر٥

أخشـــــاب وفلين ومصنوعاتهما	٧ر٨	١٠ر٤	٦ر٤	٨ر٥	٩ر٨	٥ر٣
آلات واجهزة وأدوات(١) كهربائية وأهمها	٢٢ر٨	٣١ر٠	٣ ١ر٧	١٩ر١	٣٣ر٠	٣ ٠ر٤
آلات ثابتـة بالاحتراق الداخلي	٢ر٠	١ر٤	١ر٢	٠ر٨	١ر٦	١ر٤
أجزاء آلات وطلمبـــات ثابتة بخارية	١ر٠	٠ر٦	٠ر٨	٠ر٥	١ر٣	١ر٠
آلات وأنوال للنسيج وأجزاؤها	٢ر١	٥ر٦	٤ر٩	٢ر١	٤ر٦	٥ر٠
آلات واجهـزة آليـــة للصناعة والزراعة	١ر٨	٣ر٨	٢ر٤	٢ر٧	٥ر٩	٧ر١
وسائط النقل (ما عدا سيارات الركوب)	٨ر٩	٩ر٧	١٠ر٣	٨ر٤	١٦ر٥	٨ر٤

(١) لا تشمل السلع الاستهلاكية .

كما زادت الواردات من المواد التموينية اللازمةلسد حاجةالاستهلاك المحلى فزاد المستورد من المواشى الحية واللحوم ودقيق القمح والشاى والبن والكيروسين والادوية ..

والجدول التالى (١) يوضح التطور فى واردات الاقليم المصرى من المواد التموينية :

هذا وقد زادت قيمة المستوردمن المواد الخام اللازمةلبعض الصناعات كالكاوتشوك الخم وعجينة لصنع الورق والصوف الخـــام وزيوت وشحوم من أصل حيوانى او نباتى للصناعة واكياس فارغة من خيش وورق للحزم عادى وورق جرائد ومجلات .

بينما تجد أنه قد هبطت قيمة الواردات من الســـلع الـــكمالية كسيارات الركوب والثلاجات وأجهــزة الراديو وكثير من السـلع الاستهلاكية التى أصبح استيرادها غير ضرورى نظرا لوفرة الانتاج المحلى منه كالالبان ومنتجات البيض وعسل النحل والفاكهة والاقمشة القطنية والمنسوجات الصوفية واطارات المطاط .

هذا ومن المتوقع استمرار زيادة وارداتنا من الخامات اللازمة للتنمية الصناعيه مثل الكاوتشوك الخام ولب الخشب والصوف الخام وغزل الصوف وفحم الكوك اللازم لصنع الحديد والصلب وكذلك الآلات المختلفة .

كما أنه من المتوقع أيضا زيادة وارداتنا من المواشى الحية نتيجةعقد الاتفاق التجارى مع السودان الذى قضى باستيراد ماقيمته ٢ مليون جنيه من الجمال والابقار .

ولا شك أن زيادة الطاقة الانتاجية بالبلاد فى المستقبــل القريب سوف تغنينا بصفة متزايدة عن استيراد الكثير من السلع الاستهلاكية بل وتزيد من قدرتنا على التصدير من هذه السلع الى الخارج .

---

(١) الجدول ص ١٥٥

جدول يبين أهم الواردات من السلع التموينية

القيمة بملايين الجنيهات

الاصناف	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩ (يناير – سبتمبر)
مواشي حية	١ر٦	١ر٩	١ر٢	١ر٣	١ر٤	١ر٦	—ر٢	١ر٥
لحوم	٠ر٢	٠ر٢	—	٠ر٣	٠ر٢	٠ر٧	١ر٣	١ر٤
قمح	١٤ر٤	٣٤ر٠	٣٢ر٦	—	٦ر٧	١٩ر٤	١٧ر٨	١٤ر٢
دقيق قمح	٣ر٥	٣ر٨	٧ر٢	—	١ر٥	٤ر٣	٦ر٦	٩ر٦
شاي	٦ر٨	٧ر١	٦ر٥	٩ر٨	٦ر٦	٦ر٩	—ر٧	٤ر٥
بن	١ر٨	١ر٨	١ر٨	١ر٢	١ر٣	١ر٤	٢ر٢	ر٩
كيروسين	٣ر٨	٤ر٥	٦ر٧	٤ر٤	٤ر٤	١ر٠	٨ر٦	٣ر٥
أدوية	٣ر٩	٤ر٧	٤ر٣	٥ر٧	٤ر٧	٥ر٢	٥ر٤	٤ر٢

التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية

فيما يتعلق بالصادرات فقد زاد نصيب الاقليم الشمالى من صادرات الاقليم الجنوبى زيادة كبيرة اذ ارتفعت قيمة الصادرات اليه من ٢ر٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ الى ٥ر٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٨ والى ٢ر٥ مليون جنيه خلال الفترة يناير/سبتمبر ١٩٥٩ .

ويعزى ذلك الى الخطوات السريعة التى اتخذت فى شـــأن تدعيم الوحدة الاقتصادية بين شطرى الجمهورية والغاء قيود التبادل التجارى

كما ارتفعت قيمة الصادرات المصرية الى الدول العربية الشقيقـــة ارتفاعا ملحوظا فى السنوات الاخيرة وكانت أهم الدول التى زاد قيمة المصدر اليها السودان والسعودية ولبنان

كما زادت قيمة صادراتنا الى كثير من الدول كالاتحاد السوفيتى ، والصين وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيـــــا ويوغوسلافيا واليابان .

ويشير الجدول التالى الى تطور التوزيع الجغرافى لصادرات الاقليم المصرى :

تطور التوزيع الجغرافى فى صادرات الاقليم المصرى

القيمة بملايين الجنيهات

البلاد	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
اقليم سوريا	٠ر٧	٠ر٦	٠ر٢		١ر٣	١ر٤	٢ر٥	٥ر٢
السودان	٣ر١	٤ر٣	٥ر١	٧ر٦	٩ر٤	٧ر٥	٥ر٧	٢ر٦
السعودية	٠ر٧	٠ر٨	٠ر٩	٢ر٢	١ر٨	٣ر٤	٣ر٠	١ر٩
لبنان	١ر٣	٠ر٧	٠ر٧	١ر٤	٢ر٠	٣ر٦	١ر٩	١ر٩
الاتحاد السوفيتى	٨ر٨	٢ر٥	١٠ر٠	٧ر٠	٥ر٦	٣١ر٣	٢٨ر٦	٣٦ر٨
الصين	١ر٢	٠ر٣	٣ر١	٨ر٥	٨ر٤	١٤ر٧	١٢ر١	١١ر٧
المانيا الشرقية	—	—	٠ر١	١ر٤	٣ر٤	٦ر٩	٧ر٨	٨ر٥
تشيكوسلوفاكيا	٤ر٠	٩ر٥	٧ر٢	٨ر٨	٢٠ر٨	١٤ر٦	١٥ر٠	٧ر٩
بولندا	١ر٠	١ر١	١ر٩	٢ر٩	٣ر٩	٦ر٨	٤ر٨	٣ر٠
رومانيا	٠ر٣	٣ر٥	٠ر٥	٤ر٠	٣ر٣	٣ر٣	٣ر٧	٢ر١
الولايات المتحدة	١٥ر٤	١٩ر٥	١٦ر٩	٩ر٠	٤ر٧	٧ر٨	٣ر٢	٢ر٥
المملكه المتحدة	٣٧ر٩	٣٩ر٠	٦ر٦	٨ر٠	٤ر٩	٠ر١	٨ر١	٢ر٧
فرنسا	١٥ر٥	٢٠ر٠	١٨ر٤	١٢ر١	١٠ر٣	٣ر٢	٤ر٦	١ر٩
المانيا الغربية	٥ر٥	٨ر٦	١١ر٦	٨ر٠	٦ر٨	٥ر٦	٣ر٤	٥ر٧
ايطاليا	١ر٩	١٦ر٢	١٥ر٧	٧ر٥	٨ر٢	٦ر٣	٦ر٨	٤ر٢
هولندا	٦ر٢	٢ر٦	٢ر٠	٣ر٣	٣ر٤	٣ر٧	٢ر٠	٢ر٢
سويسرا	٥ر٦	٣ر٠	٤ر٢	٥ر٥	٣ر٩	٤ر٨	٣ر٣	٢ر١
اسبانيا	٤ر٦	٥ر٠	٧ر٣	١ر٩	٠ر٤	١ر٨	٥ر٦	١ر٨
يوغوسلافيا	٣ر٣	٠ر٤	٠ر٦	١ر٦	١ر٤	٣ر٣	٤ر٧	٢ر٤
الهند	٢١ر٩	٢٩ر٩	١٣ر٥	١٢ر٩	٨ر٩	٧ر٥	٤ر٨	٣ر٦
اليابان	٥ر٣	١٤ر٧	٦ر٢	٨ر٣	١٠ر٦	١٠ر٤	٩ر٠	٣ر٢

التوزيع الجغرافي في واردات الاقليم المصري — القيمة بملايين الجنيهات

البلاد	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
الاقليم السورى	٠ر٥	١ر١	٠ر٥	٠ر٩	١ر٤	٣ر٥	١ر٩	٥ر١
السعودية	٤ر٠	٢ر٨	٣ر٥	٥ر٢	٤ر١	٦ر٠	٥ر١	٤ر٤
السودان	٢ر٦	٣ر٠	٣ر٥	٤ر٣	٤ر٧	٩ر٤	٢ر٧	١ر٣
لبنان	٠ر٨	٢ر٠	١ر٥	١ر٣	٠ر٨	٢ر١	٩ر٠	٠ر٦
الاتحاد السوفيتى	٦ر٠	٧ر٢	١٠ر٨	٢ر٣	٧ر٩	١٨ر٦	٣١ر٧	٢٠ر٧
الصين	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٢	٠ر٣	٣ر٩	٧ر٢	٨ر٧	٥ر٨
المانيا الشرقية	—	—	١ر٠	٠ر٩	٢ر٩	٦ر٥	٩ر١	٦ر٢
تشيكوسلوفاكيا	٢ر٥	٢ر١	٦ر٤	٣ر٧	٣ر٨	٦ر٣	١٠ر١	٥ر٩
بولندا	٠ر٥	٠ر٦	١ر٢	٠ر٥	١ر٠	٢ر٨	٤ر٣	٢ر٣
رومانيا	٠ر٨	٣ر٢	٠ر٩	٣ر٩	٥ر٠	٢ر٠	٦ر٢	٣ر٥
الولايات المتحدة	١٢ر٦	٦٥ر١	٣٦ر٠	٢١ر٨	٢٥ر٠	١٦ر٤	١٧ر٧	٢١ر٣
المملكة المتحدة	٤١ر٣	٤١ر٩	٢٩ر٦	٢٣ر٦	٢١ر٩	٢ر٧	١٠ر٣	١١ر٩
فرنسا	٢٠ر٨	٢٠ر٣	١٤ر١	١٥ر٩	٩ر٦	٢ر١	٤ر٤	٤ر٠
ألمانيا الغربية	٦ر٢	٩ر٨	١٢ر٢	١٩ر٢	٢١ر٠	١٨ر١	٢٧ر٢	٤١ر٣
ايطاليا	١٥ر٥	١٥ر٧	١٢ر٣	١٤ر٩	١١ر٩	١٣ر٧	٢٢ر٧	١ر٩
هولندا	٨ر٣	٨ر٢	١٠ر٨	٥ر٨	٤ر٩	٧ر١	٧ر٠	٣ر٢
سويسرا	٣ر٤	٢ر٨	٣ر٣	٧ر٢	٥ر٣	٥ر١	٤ر١	٣ر٩
اسبانيا	٠ر٩	١ر٠	٠ر٨	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٨	٧ر٠	٧ر٠
يوغوسلافيا	٢ر٥	١ر٧	٢ر٧	١ر٠	٠ر٧	٣ر٨	٨ر٣	٤ر٠
الهند	٥ر٦	٥ر٤	٤ر٤	٧ر٣	٧ر٠	٨ر٣	٩ر٠	٣ر٧
اليابان	١ر٢	١ر٢	١ر٠	٤ر٧	٣ر٧	٧ر٣	٣ر٧	٣ر١

ويشير الجدول السابق الى زيادة وارداتنا من الاقليم السورى من ٥ر٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٠ الى ٥ر٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٧ والى ٥ر١ مليون جنيه خلال الفترة يناير/سبتمبر سنة ١٩٥٩

كما زادت قيمة وارداتنا من البلاد المختلفة خلال السنوات الاخيرة مقارنة بالسنوات قبل الثورة كالاتحاد السوفييتى والصين والمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا وألمانيا الغربية وايطاليا واسبانيا ويوغوسلافيا والهند واليابان والسعودية ٠

خلاصة التجارة الخارجية للاقليم المصرى :

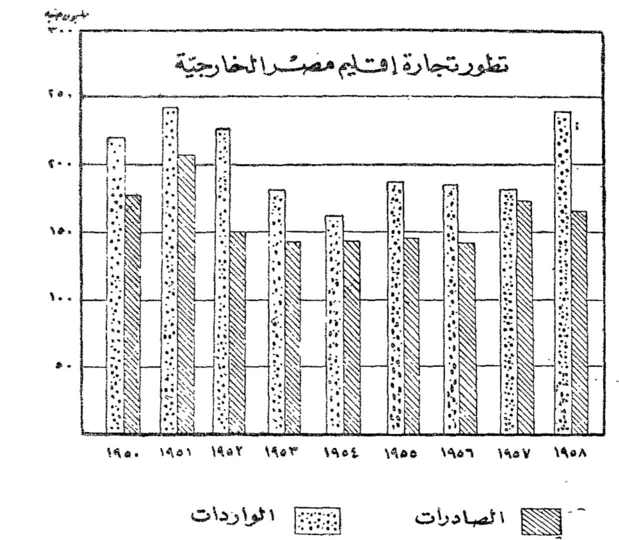
اتجهت قيمة الصادرات للاقليم المصرى الى الزيادة المضطردة خلال السنوات الاخيرة فزادت قيمتها من ٢ر١٥٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ الى ٣ر١٦٦ مليون جنيه سنة ١٩٥٨

ملخص التجارة الخارجية للاقليم المصرى(١)

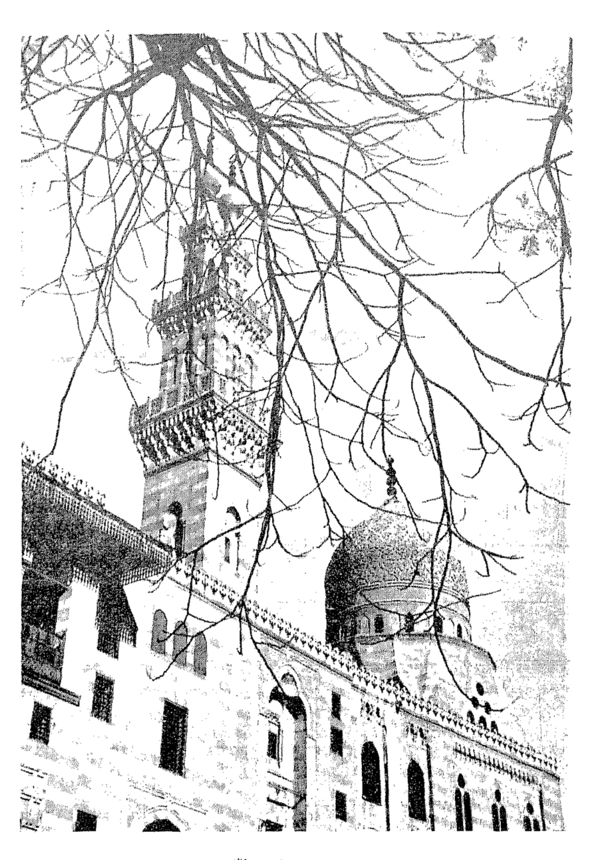
القيمة بملايين الجنيهات

السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجارى
١٩٥٠	٥ر١٧٨	٥ر٢١٩	٠ر٤١–
١٩٥١	٣ر٢٠٧	٣ر٢٤٥	٠ر٣٨–
١٩٥٢	٢ر١٥٠	٩ر٢٢٦	٧ر٧٦–
١٩٥٣	٦ر١٤٢	٠ر١٨٠	٤ر٣٧–
١٩٥٤	٩ر١٤٣	٥ر١٦٤	٦ر٢٠–
١٩٥٥	٠ر١٤٦	٣ر١٨٧	٣ر٤١–
١٩٥٦	٣ر١٤٢	١ر١٨٦	٨ر٤٣–
١٩٥٧	٦ر١٧١	٦ر١٨٢	٠ر١١–
١٩٥٨	٣ر١٦٦	٢ر٢٤٠	٩ر٧٣–
يناير/سبتمبر			
١٩٥٩	٩ر١٢٠	٤ر١٨١	٥ر٦٠–
١٩٥٩	١ر١١٦	٣ر١٦٧	٢ر٥١–

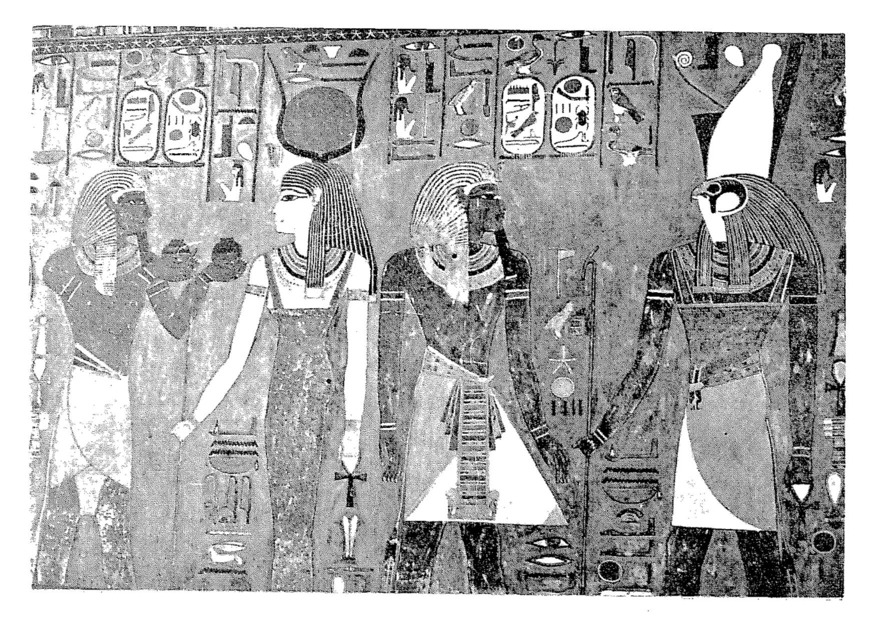
(١) تشمل التجارة مع الاقليم المصرى



تطور تجارة إقليم مصر الخارجية
مليون جنيه
٣٠٠
٢٥٠
٢٠٠
١٥٠
١٠٠
٥٠
١٩٥٠
١٩٥١
١٩٥٢
١٩٥٣
١٩٥٤
١٩٥٥
١٩٥٦
١٩٥٧
١٩٥٨
الواردات
الصادرات



مسجد من مساجد القاهرة

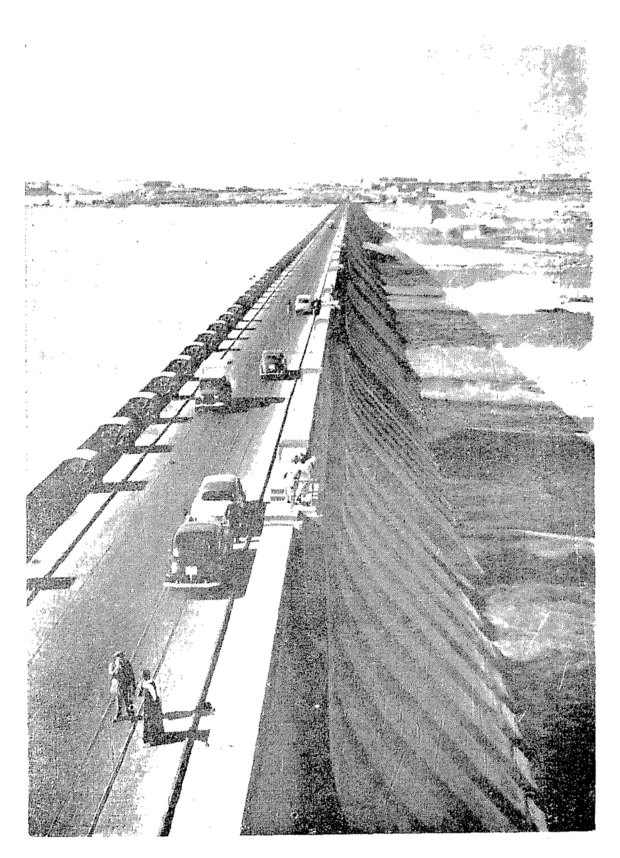


لوحة من الاقصر

القاهرة الحديثة

النيل في القاهرة

معبد قنا في الصعيد



خزان أسوان

كما زادت قيمة الواردات من ٢٢٦ر٩ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ الى ٢٤٠ر٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٨ بسبب زيادة المستورد من السلع الانتاجية والتموينية .

على أنه من الملاحظ أن هناك زيادة مستمرة فى قيمة الواردات عن قيمة الصادرات ويرجع ذلك الى زيادة قيمة المستورد من السلع الانتاجية والتموينية والمواد الخام نتيجة لتنفيذ برامج التنمية الصناعية فضلا عن الحاجة الى توفير السلع التموينية والاستهلاكية فى الاسواق المحلية .

ولا شك أن اتباع الحكومة لسياسة اقتصادية متحررة من أية تبعية والعمل على اقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع مختلف الدول يؤدى الى دعم مركز الاقليم المصرى التجارى فى الخارج وعدم تبعيتها لاسواق محددة فى الاستيراد والتصدير ويزيد من حجم صادراتنا خصوصا بعد استكمال صناعاتنا وزيادة الرقعة المزروعة نتيجة لتنفيذ مشروعات الرى الكبرى ونمو مواردنا من البترول ومنتجات المناجم فى المستقبل القريب كما سيؤدى الى نقص قيمة الواردات نتيجة زيادة الطاقة الانتاجية بالبلاد والاستغناء عن استيراد الكثير من السلع الاستهلاكية هذا بالاضافة الى زيادة الايرادات غير المنظورة من قناة السويس والسياحة الامر الذى سيوفر لنا فائضا فى الميزان الحسابى وحصيلة هامة من العملات الاجنبية الحرة .

الباب الثامن

السياحه

السياحة

كان لحركة الاصلاح التى شملت جميع أجهزة الدولة ومرافقها بعد يولية ١٩٥٢ وللاستقرار السياسى الذى ساد البلاد أثرهما فى تنشيط الحركة السياحية مما تنطق به الاحصائيات التى تبين تزايدا مطردا فى عدد السائحين الذين يفدون الى الجمهورية العربية فى السنين مابين ٥٢ـ١٩٥٨ هذا على خلاف ماكانت عليه الحركة السياحية قبل سنة ١٩٥٢

فقد أخذت الحكومة فى التوسع فى اقامة الروابط السياحية مع أغلب الشعوب وفتح أسواق جديدة فى أنحاء العالم ، وكان من أهم وسائل تحقيق هذا الهدف هو انتقال مركز الحملات الدعائية الى الاسواق السياحية نفسها بحيث أمكن تحقيق الانسجام بين عناصر الدعاية وظروف الاسواق المختلفة ففتحت الحكومة مكاتب بالمراكز السياحية التى تمتاز بنشاطها الدولى فافتتح مكتب فى كل من نيويورك وجنيف ولندن وباريس وروما . كما عين ملحق سياحى فى فرانكفورت باعتبارها مركزا سياحيا ممتازا وملحق فخرى فى كل من النمسا والمكسيك ، وقد استخدمت هذه المكاتب الوسائل المتعددة الحديثة لنشر الدعاية السياحية كالقاء المحاضرات وعرض الافلام السياحية عن الجمهورية العربية المتحدة فى المناسبات الهامة واقامة الحفلات لإستقبال المعنيين بشئون السياحة واستخدام سبل الدعاية الحديثة فى المعارض والاسواق الدولية والاماكن السياحية والمساهمة فى المهرجانات ، فضلا عن الاستعانة بالراديو والتليفزيون لنقل صورة

حيه عن الحياة فى الجمهورية العربية المتحدة ، وتعتمد سياسة الحكومة فى ذلك على بحوث مدروسة تسترشد بها فى سياستها للعمل على تشجيع السياحة .

كما أنشأت الدولة مكاتب لها فى المناطق السياحية داخل البلاد فى كل من بورسعيد والسويس والاسكندرية والاقصر وأسوان بخلاف ثلاث مكاتب فى القاهرة لاستقبال السائحين وتقديم كافة ما يلزمهم من التسهيلات والمعلومات والبيانات والخرائط السياحية مما ساعد على تنشيط الرحلات السريعة للركاب العابرين بالقناة ، هذا بالاضافة الى التسهيلات السياحية الاخرى التى تقدمها الدولة للوافدين من تيسير للاجراءات الجمركية والمالية وتوفير المرشدين والأدلاء علاوة على المهام الكبيرة التى يقوم بها البوليس السياحى لخدمة السائحين .

الجمهورية العربية المتحدة بلد السياحة طول العام

عرفت الجمهورية العربية بأنها بلد الطبيعة الساحرة ، تمتاز باعتدال المناخ والمناظر الطبيعية الرائعة . ومن هنا كثرت بها المصايف والمشاتى وكانت لها مميزاتها الفريدة مما أهلها لان تكون محط أنظار السائحين طوال العام ، ولا تقتصر هذه المميزات على المشاتى والمصايف وجمالها وانما على هدوئها وتنوعها وجوها الشاعرى فيمكن الانتقال من المدينة العصرية الصاخبة الى الجهات الجبلية الوادعة أو السواحل أو مدن الآثار .

فعند التقاء البحر الابيض بالنيل تقع رأس البر ، هذا المصيف الذى يمتاز بسحر الطبيعة حيث تلتقى أمواج البحر بمياه النيل فى حركة مستمرة ، هذا المنظر الذى اختص الله به هذا الجزء دون العالم

أجمع ، وعلى رأس الدلتا تقع مدينة الاسكندرية حيث يمتد شاطئها على طول المدينة مما يكسبها جمالا وروعة . بالاضافة الى مصيف بورسعيد ومرسى مطروح حيث الهدوء والمياه الصافيه . كما أن هناك مصايف أخرى منها بلطيم والدخيله وغيرها من المصايف الهادئة الوادعة ، هذا بخلاف المشاتي المشهورة التى تمتاز بالدفء والجفاف وروعة المناظر الطبيعية والآثار القديمة الخالدة كالاقصر واسوان وحلوان .

واذا انتقلنا الى الطابع السياحى فلا ننسى دور الجمهورية العربية البارز فى التاريخ فقد كانت مهداً للعديد من الاجناس والمدنيات ومسرحا لجملة من التيارات الحضارية بحكم موقعها الجغرافى ، لذلكفان خصائصها التاريخية ومميزاتها الطبيعية تجعلها أحق الامم جميعا بالصدارة فى عالم السياحة ففيها آثار فرعونية وعربية وآثار اسلامية ومسيحية وآثار افريقية ورومانية وقبطية . كما ارتبط اسمها بتاريخ الاسكندر الاكبر ويوليوس قيصر وصلاح الدين الايوبى وعمرو بن العاص علاوة على أن هؤلاء الاعلام قد خلفوا نصوصا تاريخية ثمينة ووثائق هامة وتفاصيل دقيقة تمتاز بطابع التنوع والكثرة فضلا على أنها نماذج حية وصورا ناطقة للعصور السالفة .

ولهذا كان لآثار الجمهورية العربية المتحدة هذه الاهمية منالوجهة السياحية لما فيها من تعدد وخصب وتنوع . ولما يجد فيها السائحون من متعة فنية ومجال للمعرفة والدراسة بالاضافة الى انها تراثانسانى خالد وثروة وطنية ثمينة .

هذا وقد حولت بعض القصور التى تزخر بالتحف فى الاقليمالجنوبى الى متاحف فهناك قصر عابدين ، والمنتزه ورأس التين ، الجوهرة ،

القلعة ، والنيل ، ليستطيع السائحون ارتيادها عند قدومهـــــم للجمهورية •

ولابد لمن يزور الجمهورية العربية أن يعرج على سوق خان الخليلى لانه يعتبر من أشهر الاســـواق فى الشرق فله طابعه الذى يجمع بين روح الشرق القديمة والحديثة كما أنه يفيض بالحياة والحركة •

وقد عنيت الدولة بتحسين الطرق المؤدية الى المناطق السياحيـــة والأثرية وتوفير الخدمات فى تلك المناطق لجميع رواد هذه المناطق بين المتعة والراحة •

المشروعات السياحية :

من أبرز أهداف مصلحه السياحة العمل على اطالة الموسم السياحى ولا شك أن أهم ماتتميز به أعمال الحكومة حاليا هو المشروعات الانتاجية لتى تهدف الى تنمية الثروة القومية ولما كانت السياحة مرفق هـــام فقد أولته الحكومة اهتمامها • فالى جانب المشروعات الســياحيه التى تمت فى السنوات السبع الماضية والتى تظهر آثارها حاليا فهناك عدة مشروعات أخرى فى سبيل التنفيذ وفيما يلى بيان بالمشروعات التى تم تنفيذها :

فى القاهرة : تم اعادة تخطيط مدينة القاهرة تمشيا مع النهضـــة السياحية وتخطيط الميادين الهامة واقامة النافورات وانشاء كورنيش النيل ومراسى للبواخر على ضفتى النيل وعدة كازينوهات جميلة على الكورنيش ، كما تم انشاء مدينة المقطم السياحية والكازينو السياحى

بها • كذلك تم اعداد طريق سياحى الى الهرم واقيم فندقين كبيرين فاخرين على النيـــل هما شبرد والهيلتون واظهارا لروعة آثارنا تم تجميل بعض المناطق الاثرية بالمدينة واعداد القصور الملكية السابقة ، كمتاحف للسائحين والجمهور وتم أيضا تجميل مدخل القاهرة الشمالى وأنشئت الكبارى لسهولة المواصلات •

فى الجيزة : أما فى الجيزة فقد تم انشاء مدينة للخيام بصـحراء الهرم (صحارى سيتى) معدة بالخيام للمبيت ولقضـاء عطلة نهـاية الاسبوع كما أقيمت بها عدة شاليهات من المبانى وأنشىء كازينو بجوار منطقة أبى الهول وكازينو للجولف أمام فندق مينا هاوس كما تم رصف الطريق من الهرم الى مدينة الخيام ومن شارع الهرم الى أبى الهول عن طريق نزلة السمان •

فى سقارة : تم مد المنطقة بالمياه العذبة ويجرى تنفيـــذ مشروع استراحة بالمنطقة ملحق بها متحف للآثار •

فى الاسكندرية : فضلا عن تجميل الشواطىء التى كانت موجودة من قبل فقد اقيم شاطىء جديد بجهة المعمورة فى غاية الروعة والجمال وأقيمت به الكبائن التى أعدت على أحدث طراز مما يجعله من أجمل شواطىء العالم •

كما أقيم فى قصر المنتزه عدة شواطىء للاستحمام تمتـــاز بحسن تنسـيقها وجمال طبيعتها ، واتساع غاباتها ، وأقيم بالكازينو الملحق بالقصر نادى عالمى للقمار لايسمح بدخوله الا للاجانب •

فى الاقصر : أما فى الاقصر مدينة الآثار الخالدة التى تضم أعظـــم تراث أثرى فى العالم فقد تم بها انشاء استراحة سياحية بالبر الغربى

بجوار معبد الرامسيوم ويجرى العمل فى تنفيذ اقامة مقصف بداخل معبد الكرنك ومقصف على النيل . وتدرس حاليـــا عدة مشروعات حيوية لهذه المدينة الهامة لتوفير جميع سبل الراحة للسائحين .

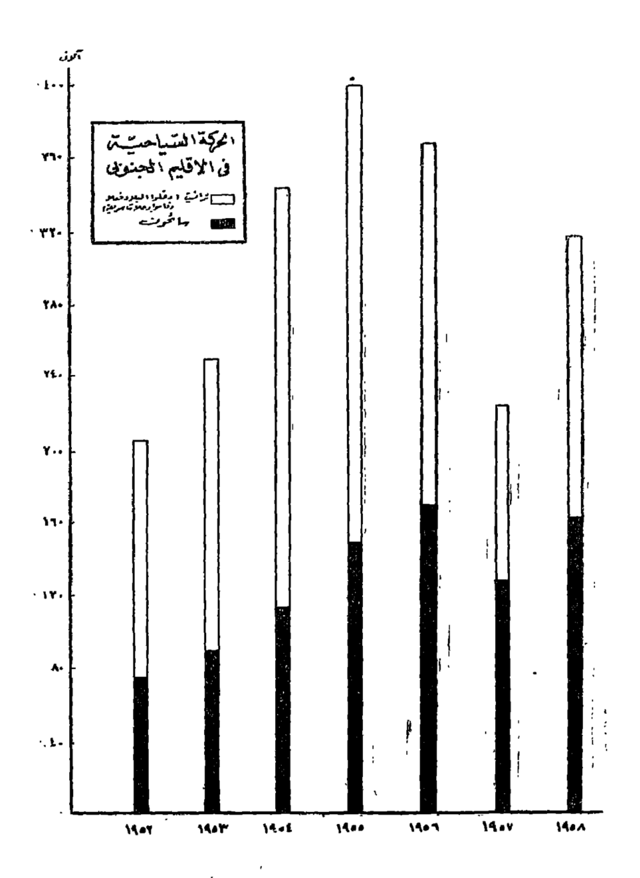
فى الفيوم : وفى منطقة الفيوم انشىء فندق سياحى صغير بمنطقة نبع السبيلين المنطقة الطبيعية ذات المناظر الساحرة وجداول الميـــاه النابعة وأمدت بمياه الشرب .

وفى شكشوك على ضفاف بحيرة قارون الغنية بالاسماك أنشىء بيت للشباب لقضاء الاجازات والاستمتاع بمناظر البحيرة الخلابة .

ومن المزمع تنفيذ مشروعات أخرى كثيرة ترمى الى تحسين الطرق واقامة المتاحف والفنادق التى تتوافر فيها كافة وسائل الراحـــــة وكازينوهات واستراحات جديدة ودور للاوبرا وتوصيل المياه العذبة والكهرباء الى كافة المناطق السياحية وانارة الآثار ليلا الى غير ذلك من التسهيلات والمرغبات السياحية .

هذا بالاضافة الى التوسع فى اصدار مطبوعات سياحية خاصة بالمناطق السياحية التى لم تكن تكفى الدعاية اللازمة لها فى جـــذب السياح لزيارتها ، كما قد تقرر طبع مجلة مصلحة السياحة الشهرية باللغــة الالمانية بجانب اللغات العربية والانجليزية والفرنسية .

وكان من أثر تلك السياسة الحكيمة التى انتهجتها الحكومة حيال السياحة أن زاد عدد السياح زيادة مضطردة عاما بعد عام وبالتالى زاد الدخل السياحى زيادة ملحوظة فقد بلغ عدد السائحين عام ١٩٥٨ : ٣١٦ر٥٠٤ سائحا والرسم البيانى التالى يبين تطور الحركة السياحية منذ عام ١٩٥٢


الحركة السياحية
فى الاقليم الجنوبى
آلاف
٤٠٠
٣٦٠
٣٢٠
٢٨٠
٢٤٠
٢٠٠
١٦٠
١٢٠
٨٠
٤٠
١٩٥٢
١٩٥٣
١٩٥٤
١٩٥٥
١٩٥٦
١٩٥٧
١٩٥٨

التسهيلات السياحية التى تمنح للسائح :

نهتم الجمهورية العربية المتحدة بزوارها الاجانب وخاصة السياح الذين يطلبون قضاء وقتا طيبا بين ربوع معالمها السياحية وآثارها القديمة ومظاهر تقدمها الحديث .

لذلك سهلت وزارة الاقتصاد الاجراءات للسائح عند زيارته للاقليم الجنوبى للجمهورية العربية المتحدة وهذه التسهيلات تتعلق بما يلى : اجراءات الدخول : بالنسبة لاجراءت الدخول يمكن للسائح القادم الى الاقليم المصرى أن يحصل على تأشيرة دخوله سارية المفعول لمدة ثلاثة شهور من أى ممثل قنصلى للجمهورية فى الخارج وكذلك يمكن مد هذه التأشيرة لمدة ثلاثة أشهر أخرى بدون رسم كما يمكن للسائح الحصول على تأشيرة دخول من مكاتب الجوازات والجنسية فى المطارات والموانى فى الاقليم الجنوبى التى يصل اليها السائح وهذه التأشيرة سارية المفعول لمدة ١٥ يوما ، وقابلة للتجديد .

ويمنح ركاب العبور فى قناة السويس أو المارين بالموانى والمطارات فى الاقليم الجنوبى على تأشيرة مرور لمدة سبعة أيام .

وقد رفعت جميع القيود التى كانت مفروضة على السياح الفرنسيين والانجليز بعد الاعتداء الثلاثى على بورسعيد عام ١٩٥٦

الاجراءات النقدية : واهتمت وزارة الاقتصاد بتسهيل الاجراءات النقدية للسياح فيسمح للسائح أن يحمل معه وبدون أى تصريح عند دخوله الاقليم الجنوبى أى كمية من البنكنوت والعملات الاجنبية .

وعلى السائح أن يدون بيان بما يحمله معه من عملة أو بنكنوت فى

الاستمارة التى تقدم اليه فى المنطقة الجمركية ، ويمكنه تحويل أى كمية منها عن طريق أحد البنوك أو الفنادق المعتمدة بالاقليم المصرى. ويكون هذا التحويل بسعر الصرف الرسمى مضافا اليه العلاوة التى يقررها البنك المركزى وهى حاليا تبلغ ٢٧ر٥ ٠/٠ وتسرى على تحويل العملات الاتية : ـ

الدولار الامريكى ، الدولار الكندى ، الجنيه الاسترلينى ، المارك الالمانى ، الليرة الايطالية المتعددة الاطراف • الفرنك السويسرى الحر الفرنك الفرنسى ، والفرنك البلجيكى ، والكرون الدنمركى ، والكرون النرويجى ، والكرون السويدى ، والفلورين الهولندى ، والاسكودا البرتغالى •

وكذلك تسرى هذه العلاوة على التحويلات المصرية لغرض السياحة فى الاقليم المصرى •

ويمكن للسائح أن يحمل معه عند مغادرته البلاد الكمية المتبقية من العملات الاجنبية التى أثبتها فى الاستمارة بعد خصم ماحول عن طريق البنوك المعتمدة وفروعها بالفنادق فى الاقليم المصرى وعلى السائح أن يقدم الاستمارة لموظفى الجمرك بالمطارات أو الميناء عند مغادرته البلاد •

النظم الجمركية :

ومنحت الدولة تسهيلات كبيرة بالنسبة للنظم الجمركية فتعفى الامتعة الشخصية المستعملة التى يحملها السائح عند الدخول من الرسوم الجمركية •

تسهيلات عامة :

وتعفى الهدايا التى يحملها السائح عند مغادرته للبلاد من الرسوم الجمركية على ألا تزيد قيمتها عن مائة دولار أو مايساوى تلك القيمة •

وكذلك يمنح السائح عدة تسهيلات أخرى بشأن الهدايا المشتراة من الاقليم الجنوبى فيسمح له باصطحاب ما كان يحمله عند القدوم ومدون فى الاقرار الخاص بذلك ثم الهدايا المشتراه محليا بشرط أن تكون للاستعمال الشخصى وليست لها صفة الاتجار وتكون قيمة الهدايا التى يحملها معه فى حدود المبالغ التى دخل بها البلاد ٠

والهدايا التى يتعذر على السائح حملها معه عند مغادرته للبلاد يعهد لبعض الشركات أو الجهات المختصة بارسالها اليه بشرط ألا تتجاوز قيمتها مائة جنيه وتعتمد الفواتير الخاصة بهذه الهدايا من مصلحة السياحة ٠

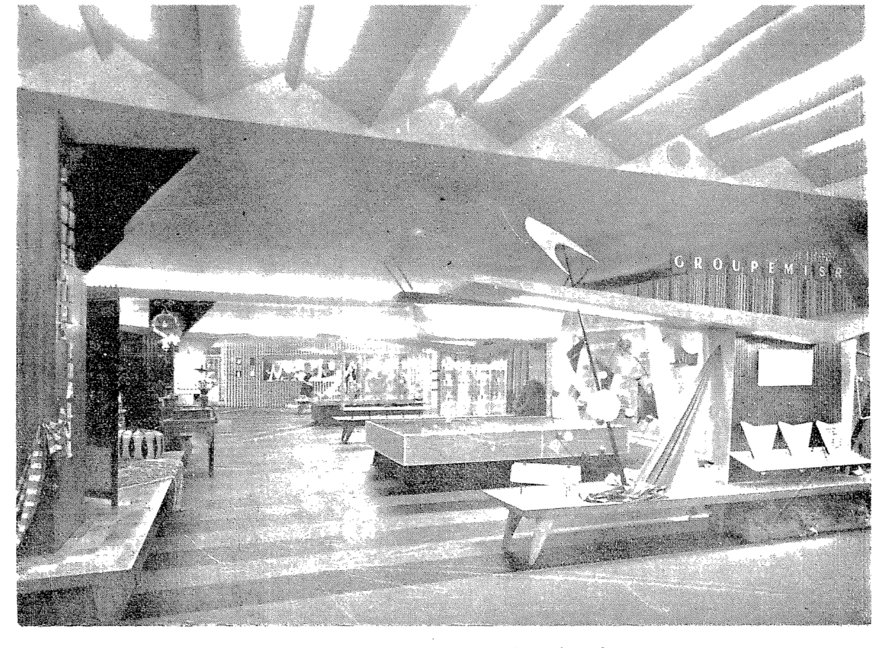
أما بالنسبة للمشغولات الذهبية التى تشترى من الاقليم الجنوبى سواء أكانت صناعة محلية أو أجنبية فيجب ألا تتجاوز قيمة الهدايا من هذه المشغولات مائة جنيه ٠

والى جانب التسهيلات التى تمنحها الدولة للسياح ، فقد عنيت أيضا بتحسين الطرق المؤدية الى المناطق السياحية والاثرية وانشاء المطاعم والفنادق والكازينوهات والاستراحات فى مختلف المناطق السياحية وكذلك توفير الخدمات فى تلك المناطق ليجمع روادها بين المتعة والراحة وقضاء أجمل الاوقات فى ربوع الجمهورية العربية المتحدة ٠

الباب التاسع

المعارض

النيل في أسوان



الجناح العربى فى معرض بروكسل سنة ١٩٥٨

الجناح العربى فى معرض برشلونة سنة ١٩٥٨

الجناح العربى فى معرض استكهولم سنة ١٩٥٨

المعارض والاسواق الدولية
فى خدمة الاقتصاد القومى

قبل عام ١٩٥٢ لم يكن هناك اهتمام كبير بتمثيل البلاد في المعارض والاسواق الدولية ، فكان الاشتراك قاصرا عن بلوغ الغاية المنشودة فى تعريف العالم بما بلغته منتجاتنا من تقدم وامتياز .

وبقيام الثورة .. اهتمت اهتماما كبيرا بتوسيع التبادل التجارى مع مختلف دول العالم ، وأخذت تعمل بشتى الطرق على توطيد العلاقات التجارية والاقتصادية فى المجال الدولى على أسس مدروسة لاظهار انتاجنا فى أحسن صورة .

انشاء الهيئة العامة لشئون المعارض والاسواق الدولية :

وتحقيقا لهذا الغرض .. صدر القرر الجمهورى بقانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بانشاء الهيئة العامة لشئون المعارض والاسواق الدولية خصها بالاشراف على اقامة المعارض والاسواق الدولية فى الداخل والخارج ، وذلك بقصد الدعاية لانتاج البلاد وحاصلاتها .

مجال نشاط الهيئة :

وقد اتسع مجال نشاط الهيئة بعد انشائها حتى أصبحت الجمهورية العربية المتحدة تشترك فى معارض وأسواق دولية موزعة فى جميع أنحاء العالم وفى مختلف القارات .

وليس أدل على ذلك من أن عدد المعارض التى اشترك فيها الاقليم الجنوبى منذ أول مرة يشترك فى معرض دولى فى عام ١٩٣٣ حتى عام ١٩٥٢ عشرون معرضا فى مدى عشرين عاما تقريبا ، فى حين أن عدد

المعارض التى اشتركنا فيها منذ عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٩ بلغت تسعة وأربعون معرضا وسوقا موزعة فى جميع انحاء العالم ٠

وسنستعرض فيما يلى ما اشتركنا فيه منذ عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٩ من أسواق دوليه فى الخارج ٠

عام ١٩٥٣ :

سوق بارى الدولية بايطاليا ، معرض الخرطوم الدولى بالسودان ، معرض دكا بالباكستان ٠

عام ١٩٥٤ :

معرض دمشق الدولى بسوريا ، معرض جاكارتا الدولى بأندونيسيا سوق ليبزج الدولية بألمانيا الشرقية ، سوق باريس الدولية بفرنسا، سوق بارى الدولية بايطاليا ٠

عام ١٩٥٥ :

سوق بروكسل للنسيج ببلجيكا ، معرض دمشق الدولى بسوريا ، معرض مقديشيو النموذجى بالصومال معرض أديس أبابا الدولية بالحبشة ، معرض جاكارتا الدولية بأندونيسيا ، سوق باريس الدولية بفرنسا ، سوق بارى الدولية بايطاليا ، سوق برشلونه الدولية بأسبانيا ، سوق سانت ايركس الدولية بالسويد ، سوق ليبزج الدولية بألمانيا الديمقراطية ٠

عام ١٩٥٦ :

(كانت ثلاث أسواق ومعارض دولية فقط نظرا للعدوان الثلاثى على مصر) ٠

سوق ميلانو الدولية بايطاليا ، سوق بارى الدولية بايطاليا ، سوق برشلونه الدولية بأسبانيا ٠

عام ١٩٥٧ :

معرض دمشق الدولى بالاقليم الشمالى ، سوق تونس الدولية بتونس ، سوق سانت ايركس الدولية بالسويد ، معرض مقديشيو النموذجى بالصومال ، سوق سالونيك الدولية باليونان ، سوق برشلونه الدولية بأسبانيا .

عام ١٩٥٨ :

سوق ليبزج الدولية بألمانيا الديمقراطية ، معرض نيويورك الدولى بالولايات المتحدة الامريكية ، سوق برشلونه الدولية بأسبانيا ، سوق أزمير الدولية بتركيا ، سوق سانت ايركس بالسويد ، معرض دمشق الدولى بالاقليم الشمالى ، سوق سالونيك الدولية باليونان ، سوق بارى الدولية بايطاليا ، سوق زغرب الدولية بيوغوسلافيا ، معرض بروكسل ببلجيكا ، معرض كابول الدولى بأفغانستان ، معرض ويلز الزراعى النمسا .

عام ١٩٥٩ :

سوق ليبزج الدولية بألمانيا الشرقية ، سوق أوترخت الدولية بهولاندا ، سوق ميلانو الدولية بايطاليا ، معرض الدار البيضاء بالمغرب (مراكش) سوق نيويورك الدولية بالولايات المتحدة الامريكية ، سوق ميونخ للصناعات اليدوية والجلدية بألمانيا الاتحادية ، سوق شيكاغو الدولية بالولايات المتحدة الامريكية ، المعرض الاهلى الكندى بكندا ، سوق زغرب الدولية بيوغوسلافيا ، سوق بارى الدولية بايطاليا سوق مقديشيو النموذجى بالصومال ، معرض دمشق الدولى بالاقليم الشمالى .

كيفية الاشتراك فى المعارض والاسواق الدولية :

ويلاحظ أن الاشتراك فى المعارض والاسواق الدولية فى سنوات ما بعد

الثورة قام على أسس من الدراسة الفنية محددة للدول التى يتقرر الاشتراك فى معارضها :

فبعد أن تتلقى الهيئة الدعوة ، تدرس حالة كل دولة دراسة فنية محددة ، فتستعرض صادرات وواردات كل دولة لمقارنتها مع المنتجات التى لها مثيل فى انتاجنا ، ثم نعمل على اظهار هذا الانتاج فى أجمل وأوضح صورة مشفوعة بجميع البيانات بحيث يتمكن المستهلك والتاجر من مختلف دول العالم من التعرف على انتاجنا ومدى قيمته بالنسبة للانتاج العالمى فيقبل عليه ، وهكذا تفتح أمامنا أسواقا جديدة ونستطيع أن نقف مطمئنين تجاه تيارات المنافسة فى مجال الانتاج العالمى .

كما تدرس طبيعة كل دولة يقام بها معرض أو سوق وحالتها الاجتماعية ومستوى معيشتها حتى نتمكن من تحديد أنواع المعروضات التى يمكن أن تأتى بنتائج فى هذه البلاد .

ويرتكز اشتراكنا على الاسس الاتية :

أولا — مراعاة أن تعود فوائد اقتصادية محققة من وراء اشتراكنا فى هذه المعارض وذلك باستطلاع آراء مختلف الجهات المعنية بالامر سواء منها الرسمية أو الاهلية ، ووضع اقتراحاتها موضع التنفيذ .

ثانيا — الاهتمام بنشر الدعاية للبلاد من الناحية الاقتصادية ومختلف نواحى النشاط وخاصة الدعاية السياحية مع الاستعانة باخراج البيانات والاحصاءات فى صورة مشوقة ملموسة واقعية ، وبعرض نماذج طبيعية أو مماثلة للواقع لاهم مشروعات البلاد .

ثالثا — تهيىء الفرصة للمؤسسات والافراد والجهات المشتركة فى كل معرض أو سوق ، لابراز نواحى نشاطها وتسهيل مهمة مندوبيها فى الخارج بحيث يمكنهم جميعا الاتصال المباشر بمستوردى انتاجنا فى مختلف دول العالم .

رابعا ـ التعاون المستمر المنظم بين الهيئة والجهات المسئولة فى الاقليم الشمالى لتنسيق اشتراك الاقليمين فى الاشتراك فى المعارض والاسواق الدولية ٠

وتنفيذا لذلك تم الاتصال بين الهيئة والمديرية العامة لمعرض دمشق الدولى لوضع نظام لتسهيل مهمة العارضين من الاقليم الجنوبى فى معرض دمشق الدولى لاظهار كافة أوجه النشاط فى الاقليمين فى جناح موحد ٠

المعارض الداخلية :

اسباب الاهتمام بالمعارض الداخلية فيما بعد الثورة :

كانت المعارض الداخلية تقام قبل عام ١٩٥٢ فى نطاق ضيق ، فلم يكن هناك سوى المعرض الصناعى والزراعى الذى أقيم منذ عام ١٩٢٤ كل خمسة سنوات ثم انقطع أثناء قيام الحرب العالمية الثانية ٠

ولكن بعد قيام الثورة ونظرا للقفزة الناهضة الكبرى التى قطعتها البلاد فى ميادين الصناعة والزراعة ، وتمشيا مع التطور الاقتصادى الكبير فى جميع الميادين تزايد اهتمام الدولة بالمعارض الداخلية ٠

فالمعارض هى السجل المجسم الملموس الذى نصور به مدى تقدمنا وتقدم جيلنا وشعبنا فى مختلف الميادين ، فنعرض مظاهر هذا التقدم حتى يمكن تعريف المواطن العربى وكل زائر أجنبى بحقيقة نهضتنا ويحفزنا ذلك الى المضى الى الامام فى سبيل بناء بلد صناعى زراعى تحقق لنفسها الاكتفاء الذاتى وتخدم العالم العربى وجميع دول العالم ٠

لذلك أقيم عدد كبير من المعارض والاسواق الدولية والمحلية منذ عام ١٩٥٣ لم تكن بلادنا تعرفها من قبل ٠

تطورنا فى ميدان المعارض الداخلية :

أقيم لاول مرة أول معرض دولى للرادار والراديو والتليفزيون عام ١٩٥٣، كما أقيم عدد كبير من المعارض والاسواق الصناعية والزراعية الكبرى التى أقامتها الكثير من الدول مثل المجر ، ألمانيا الديموقراطية الاتحاد السوفيتى ، ألمانيا الاتحادية ، تشيكوسلوفاكيا ، الهند ، النمسا ، الصين ، اليابان وغيرها من الدول ، هذا بخلاف المراكز التجارية الدائمة التى أقامتها الكثير من الدول فى القاهرة مثل الهند واليابان ورومانيا والمجر وألمانيا لشرقية ٠

وفى عام ١٩٥٧ أقيمت سوق للانتاج المصرى ، وهو أول معرض يجمع مختلف الصناعات وييسر للتجار والمستهلكين فرصة الاتصال المباشر ،، وقد أتت هذه السوق بالنتائج الكثيرة الطيبة ٠

وفى عام ١٩٥٨ أقيمت السوق الدولية للقطن المصرى ، التى كانت تهدف الى اعطاء صورة واضحة عن التقدم الفنى فى أقطاننا والجهود التى تبذل للارتفاع بمستواها والمحافظة على جودتها واشترك فيها عدد كبير من الدول التى تعتمد صناعاتها على القطن المصرى وأخذت تتبارى فى اظهار تقدم كل منها فى هذا المجال ٠

وكذلك أقيم سوق الانتاج الصناعى والزراعى لعام ١٩٥٨ بمناسبة انعقاد مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، وكان الغرض الاساسى من ذلك هو تعريف المواطن العربى بمدى تقدم الجمهورية العربية فى مختلف الميادين ٠

ولاول مرة يقام معرض البترول العربى الاول فى عام ١٩٥٩ ،وقد اشتركت فيهجميع الدول العربية المنتجةللبترول ، وجميع المؤسسات العالمية التى تعمل فى حقل البترول ، وعقد أول مؤتمر عربى للبترول بالقاهرة حيث استعرض بعض المقترحات الفعالة فى تخطيطسياسة الانتاج البترولى وتوزيعه فى العالم ، ووضعت هذه المقترحات موضع التنفيذ فى الدول العربية ٠

الاشتراك فى معرض دمشق الدولى :

ومنذ عام ١٩٥٤ أقيم معرض دمشق الدولى ، وهو من أهم المعارض الدولية التى تقام فى هذه المنطقة وتشترك فيه مختلف دول العالم من جميع القارات ، وداومت مصر على الاشتراك فيه منذ بداية اقامته . وبعد الوحدة نسق اشتراك الاقليمين لعـــرض كافة نشـاطهما ومشروعاتهما فى جناح موحد اظهارا للتكامل الذى حققته وحدة مصر وسورية .

سوق الانتاج الصناعى والزراعى بحلب عام ١٩٥٩ :

واقترحت هيئة تنمية الصادرات على مجلس ادارة هيئة المعارض ، وتنمية الصادرات الذين كانا منعقدين فى جلسة واحدة اقامة سوق الانتاج الصناعى والزراعى بحلب عام ١٩٥٩ ، فوافق المجلسان على اقامة السوق ، وانتدبت هيئة المعارض بعض الفنيين لانشاء السوق واقامته ومد الطرق والمياه ومختلف المرافق التى يحتاجها فى المكان الذى أعد لذلك بحلب .

وقد افتتحت السوق المذكورة بعد انتهاء مدة معرض دمشق الدولى واهتمت به الاوساط الاقتصادية على اختلافها فى الاقليمين واشتركت فيه بعض المؤسسات والافراد من الاقليم الجنوبى .

المراكز التجارية الدائمة

أهمية المراكز التجارية :

للمراكز التجارية أهمية بالغة فى اظهار تقدم البلاد وتطـــوره باستمرار حيث يعرض فيها دائما آخر ماوصل اليه الانتاج ، فتقوم بتعريف الجمهور فى الخارج بانتاجنا فور ظهوره وتعتبر هذه المراكز التجارية معارض دائمة وملتقى لجميع المستوردين الذين يطلعون على

كافة البيانات والاحصائيات التى تهمهم فى تنظيم علاقاتهم التجارية مع الجمهورية العربية المتحدة والهيئة •

والهيئة تعمل على وضع خطة لاقامة المراكز التجارية والمعارض الدائمة فى مختلف المناطق الحساسة التى يمكن أن تؤدى الى توسيع التبادل التجارى الدولى وقد أقيم أول مركز تجارى دائم فى جدة عام ١٩٥٨ ، ثم أقيم مركزا آخرا فى برلين الشرقية عام ١٩٥٩

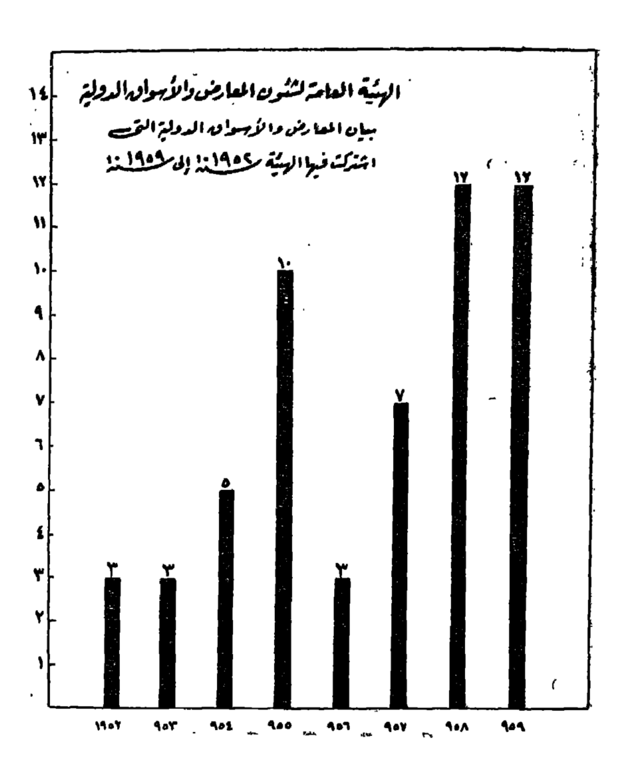
وهناك اقتراحات باقامة بعض هذه المعارض فى كل من ليبيا والخرطوم وغير ذلك من دول أوروبا وآسيا بعد دراسة المقترحات المقدمة من ممثلينا التجاريين والدبلوماسيين فى الخارج ومختلف الجهات المعنية بالامر •

رسالة المعارض

وبذلك أمكن تحقيق بعض جوانب رسالة المعارض وازداد الوعى المعرضى فى داخل البلاد وخاصة مع انتشار المعارض الداخلية وتحقيق الفوائد المادية الضخمة للمنتجين نتيجة اشتراكهم فى المعارض والاسواق الداخلية والخارجية فهى أفضل ملتقى يمكن أن يتم خلاله عقد أهم الصفقات التجارية وفتح الاسواق الجديدة سواء فى الداخل أو الخارج •

وهكذا تهتم الآن جميع المؤسسات والهيئات الانتاجية والمعارض كما ازداد اهتمام الافراد أيضا بهذه الناحية •

وقد أمكن التغلب على الصعوبات الكثيرة التى تعترض المشرفين على اقامة أى سوق أو معرض بعد ماتزايد اقبال المنتج عليها لعرض انتاجه لتوسيع نطاق تسويقه •


الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية
بيان المعارض والأسواق الدولية التي
اشتركت فيها الهيئة من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٩
١٤
١٣
١٢
١١
١٠
٩
٨
٧
٦
٥
٤
٣
٢
١
٣
٣
٥
١٠
٣
٧
١٢
١٢
١٩٥٢
٩٥٣
٩٥٤
٩٥٥
٩٥٦
٩٥٧
٩٥٨
٩٥٩

المســـتقبل

وعلى هذه الأسس والمبادىء يخطط مجلس ادارة الهيئة السياسة التفصيلية لاقامة المعارض والاسواق الدولية والاشتراك فيهـــا فى الداخل والخارج ٠

وتنفيذا لذلك سيقام أول سوق دولية للقاهرة فى عام ١٩٦١ ومما يذكر أن الكثير من الدول أخذت تهتم بهذه السوق للاشتراك فيها ، هذا خلاف المعارض والاسواق الدولية المنتشرة فى جميع أنحاء العالم التى ستشترك فيها الجمهورية العربية المتحدة أو التى ستقيمهـــا الدول الاجنبية فى الداخل ٠

المراجع :

١ ـ الثروة المعدنية فى الاقليم المصرى ـ وزارة الصناعة (٤ اغسطس سنة ١٩٥٩)

٢ ـ البترول فى الاقليم المصرى ـ وزارة الصناعة (أول أغسطس سنة ١٩٥٩).

٣ ـ التقدم الصناعى فى الاقليم المصرى ـ وزارة الصناعة (٦ أغسطس سنة ١٩٥٩)

٤ ـ دليل الصناعات ـ فى الاقليم الجنوبى ـ وزارة الصناعة (٧ ديسمبر ١٩٥٨)

٥ ـ الصناعة فى عهد الثورة ومشروع السنوات الخمس ـ وزارة الصناعة (يوليو سنة ١٩٥٧)

٦ ـ تطور الانتاج الصناعى والزراعى فى ١٠ سنوات (٥٢ ـ ١٩٦٢) وزارة الصناعة

٧ ـ بيانات احصائية عن الصناعات فى الاقليم الجنوبى ـ مصلحة الرقابة الصناعية سنة ١٩٥٩

٨ ـ الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٨/٥٧

٩ ـ صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية ـ سوق الانتاج الصناعى والزراعى (ديسمبر سنة ١٩٥٨)

١٠ ـ نشرة البنك الاهلى المصرى ـ النشرة الاقتصادية العدد الثانى سنة ١٩٥٩

١١ ـ اقتصاديات الجمهورية العربية المتحدة ـ الاتحاد العام للغرف التجارية ـ القاهرة نوفمبر سنة ١٩٥٩

الفهرست

تصويب الأخطاء

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣٧	١٠	٥٠٠٠	٥٠٠
٥٦	١٦	٤٥٠	١ر٤٥٠
٦٤	٩	نصف	ضعف
٧٧	٤	١ر١٢٢٣ر٠٠٠	١ر٢٢٣ر٠٠٠
٧٨	١٠	١٢٪	٢٢٪
١٠٩	٣٠	١٩٥٩	١٩٦٢



دار القاهرة للطباعة



الجمهورية العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد
الاقليم الجنوبى